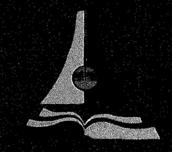
أوراق في الفكر والسياسة الاسلامية الفلسطينية المعاصرة (١)

عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية

وجهة نظر إسلامية

المؤلف

د. ناصر الدين الشاعر





آذار (مارس) ١٩٩٩

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

تأسس مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في العام ١٩٩٣ كمؤسسة مستقلة للبحث العلمي والأكاديمي والتحليل السياسي. يقوم المركز بدراسة المتغيرات والتطورات المحلية والاقليمية والعالمية ومدى تأثيرها على عملية بناء الكيان الوطني الفلسطيني.

ولتحقيق أهدافه، يشجع البحث في دوائر اهتمامه المتمثلة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية والاستراتيجية. ويوفر المركز المكان والارضية المناسبة لالتقاء العلماء والباحثين الفلسطينيين في جو من الحرية الأكاديمية التامة. ولذلك فهو يفتح أبوابه أمام جميع العلماء والباحثين والخبراء الفلسطينيين.

لا يتبنى المركز مواقف سياسية معلنة أو غير معلنة، وتقوم سياسته على نشر وتعميم كل ما يصدر عنه من أعمال.

يصدر المركز دورية السياسة الفلسطينية وهي فصلية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسية الفلسطينية المختلفة.

عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية
وجهة نظر إسلامية

د. ناصر الدين الشاعر

دائرة السياسة والحكم

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

نابلس–فلسطين

آذار (مارس) ١٩٩٩

تم إعداد هذا الكتاب تحت إشراف دائرة السياسة الحكم في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. يمكن الحصول على نسخ أخرى من الكتاب بالكتابة إلى عنوان المركز.

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

ص. ب. ١٣٢

شارع صلاح الدين

نابلس، فلسطين

ت ٢٣٨٠٣٨٣ (٠٩)

فاكس ٢٣٨٠٣٨٤ (٠٩)

صفحة إلكترونية: http://www.cprs-palestine.org

بريد الكتروني: cprs@cprs-palestine.org

قائمة المحتويات

المؤلف

د.ناصر الدين الشاعر

يعمل المؤلف أستاذا مساعدا في كلية الشريعة بجامعة النجاح الوطنية بنابلس حيث حصل على درجة الدكتوراه في مقارنة الأديان من جامعة مانشستر في بريطانيا في عام ١٩٩٦. والمؤلف من مواليد قرية سبسطية/ قضاء نابلس. أنهى دراسته الثانوية في مدرسة سبسطية الثانوية -الفرع العلمي- عام ٨١/٧٩، ثم التحق العام ٨١/٨٠ بجامعة النجاح الوطنية وحصل على البكالوريوس من كلية الآداب - تخصص دراسات إسلامية - بتقدير ممتاز، عام ١٩٨٥. وخلال دراسته تولى رئاسة اتحاد مجلس الطلبة العام ٨١/٨٠. أنهى دراسة الماجستير في جامعة النجاح الوطنية عام ١٩٨٩، كلية الشريعة/ تخصص فقه وتشريع وكان خلال فترة دراسته يعمل مدرسا في المدارس الحكومية وكلية الفاروق، ثم عين في عام ١٩٨٩ محاضرا في كلية الشريعة بجامعة النجاح.

للمؤلف العديد من المقالات المتخصصة في الصحف المحلية وصحيفة الحياة الصادرة في لندن وصحيفة القدس العربي، بالإضافة إلى مشاركته ببرامج تلفزيونية متعددة تعالج قضايا ثقافية تربوية وفكرية. وقد عمل سكرتيرا لنقابة العاملين في جامعة النجاح عام ١٩٩٨/٩٧، ونائبا لرئيس النقابة عام ١٩٩٩/٩٨. يشارك في تقديم لقاءات توجيهية لطلبة المدارس في التربية والتعليم، إلى جانب مشاركته في العديد من النشاطات الثقافية والاجتماعية وخاصة في مجالات المرأة ومقارنة الأديان والفكر. وقد اختير المؤلف مؤخراً من قبل رئاسة جامعة النجاح الوطنية لعضوية لجنة التخطيط التي تساهم في وضع الخطط والبرامج التطويرية.

شارك ضمن دورة علمية للولايات المتحدة الأمريكية للتعرف على المجتمع الأمريكي والتطورات الديمقراطية وسبل التوفيق والتعايش بين الأديان من جهة والمفاهيم الديمقراطية من جهة أخرى. وهو من المهتمين في قانون الأحوال الشخصية والنظر في إيجاد صيغة موحدة بين الضفة والقطاع في فلسطين.

مقدمة المركز

من المسائل التي استحوذت على مساحة هامة في الخطــاب السياســي الفلســطيني المعاصر مسألة الموقف من إسرائيل وما مثله ومازال يمثله وجودها وسياســتها في حــاضر ومستقبل الفلسطينيين. لكن وبالرغم من حضور هذا الموضوع في قلب ذلك الخطــاب إلا أن أنماط معالجته بقيت مبتورة وغير منظمة وغلبت عليها في غالب الأحيــان العموميــة والذاتية لدرجة أصبح من المتعذر معها الارتقاء بهذا الخطاب إلى مستوى بنيــة براجميــة ملموسة وواضحة قابلة للتفاعل الخلاق مع الحقائق على الأرض. كما اتسم هذا الخطــاب إزاء إسرائيل بترعة ملحوظة من التمترس الدائم خلف منظومة مفاهيم ومسلمات غلبــت عليها نبرة أخلاقية قوية كرست بدورها درجة من الغموض والتيه المنهجي، ممــا جعــل الخطاب عينه محاورا لذاته أكثر من كونه موجها لفهم إسرائيل واستشراف كيانيتها ومــن ثم تبيان الاستحقاقات المترتبة على ذلك.

لقد جاءت تطورات السنين الأخيرة وما رافقها من اتفاقــات بــين الفلســطينيين وإسرائيل لتساهم ولو بشكل نظري في نقل ذاك الخطاب إلى شواطىء جديدة اســتوجبت الخروج عن الصيغ المألوفة والعمومية السالفة للانتقال إلى نمط نوعي جديد يتسم بالمباشــرة والوضوح والقدرة على محاكاة الحقائق على الأرض. ومن أهم ما يقتضيه التحول الراهــن في بنية الظرف السياسي الفلسطيني وما يترتب عليه من تحديات هو استحداث رؤى أكــثر انسجاما وقدرة على الغوص في الأسئلة والاشكاليات العملية الراهنة والمتعلقة بالموقف مــن إسرائيل وشرعية وجودها وأنماط العلاقة الممكنة معها وما سيعنيه ذلك الموقــف وتلــك العلاقة في سياق السعي لنيل منظومة الحقوق الوطنية الفلسطينية.

تأتي هذه الورقة معبرة عن رؤية إسلامية تجاه العملية السلمية الراهنة بــين إســرائيل والفلسطينيين ومعالجة للكثير من الاعتبارات المتعلقة بذلك لا سيما الموقف من إســرائيل وشرعيتها وإمكانية التعايش معها وأنماط العلاقة المستقبلية نحوها.

وهذه الورقة هي جزء من سلسلة أوراق في سياق مشروع قام به مركــز البحــوث والدراسات الفلسطينية حول "الفكر السياسي الإسلامي الفلسطيني المعــاصر" وتشــكل بمجملها مجموعة رؤى إسلامية إزاء عدد من المسائل الهامة يهدف من خلالها المركــز إلى المساهمة في إثراء الخطاب الفكري السياسي وما يرافقه من تباين ومناظرة وجدل في ســياق

التطورات الجارية في الواقع الفلسطيني. إن ما تتضمنه هذه الورقة من معالجة وتأويل وأفكار ومواقف يأتي عاكسا وبشكل أساسي لرؤية الكاتب الشخصية وهي بالتالي لا تعكس بالضرورة رؤية اتجاه سياسي أو آخر في الساحتين الفلسطينية والإسلامية. كما يجدر التنويه هنا أيضا إلى أن هذه الورقة ليست بحثا علمّيا بالمعنى الأكاديمي المتعارف عليه لدى البّحاثة والمتخصصين وإنما هي أراء سياسية وفكرية خاصة بالكاتب تمثل رؤيته وطريقة معالجته لموضوع الدراسة.

هناك أربعة محاور أساسية توقف عندها الكاتب في معرض نقاشه وتحليله للعملية السلمية الراهنة ولحاضر ومستقبل العلاقة بين الفلسطينيين وإسرائيل. وهذه المحاور هي: الأول، الرؤية الإسلامية لمبدأ شرعية وجود إسرائيل كدولة. الثاني، موقف الإسلاميين من العملية السلمية الراهنة وما تمخض وما زال يتمخض عنها من نتائج. الثالث، موقف الإسلاميين تجاه قضية التطبيع المطروحة بين إسرائيل والعالم الخارجي لا سيما العالمين الإسلامي والعربي. الرابع، الاستحقاقات والاشكاليات النابعة من خصوصية الإسلاميين الفلسطينيين.

في سياق المحور الأول المتعلق بالرؤية الإسلامية لمبدأ وجود دولة إسرائيل، تناولت الورقة مجموعة من القضايا والاشكاليات منها:

ما هي القواعد التي يتكىء عليها الاسلاميون في حكمهم على الشرعية السياسية للدول؟ فهل هي قواعد واضحة وثابتة أم أنها مبهمة ومتحركة؟ وفي حالة تطبيق هذه الأحكام على اسرائيل ما هي الخلفية التي على أساسها يمكن قبول شرعية وجود هذه الدولة أو دحضها؟ وهل هناك من اجماع اسلامي على هذا الأمر؟ وإن لم يكن هناك اجماع هل هناك ما يبرر الحديث عن رؤية اسلامية تجاه مسألة شرعية وجود اسرائيل؟ ففي حالة أن تكون الرؤى الاسلامية متباينة، كأن تكون هناك رؤية اسلامية شعبية معارضة وأخرى رسمية حاكمة، ورؤية اسلامية عربية وأخرى اسلامية عالمية، ورؤية متشددة وأخرى مرنة ...... الخ، كيف يمكن استخلاص رؤية اسلامية متماسكة ورصينة تمكن الاسلاميين من الحكم على شرعية وجود الآخرين؟

وفي حالة إنكار شرعية وجود اسرائيل ماذا يقترح الاسلاميون لحل المشكلة اليهودية؟ وإن كان هناك من حلول، ما هي معالمها؟ فلو قامت اسرائيل على أرض أوغندا أو الارجنتين مثلاً هل سيرفض الاسلاميون شرعيتها؟ وهل ستكون حدة وكثافة هذا الرفض لشرعيتها مشابهة لحدته وكثافته الراهنة؟ فهل يقوم هذا الرفض على اساس اقتضام اسرائيل

لأرض اسلامية (فلسطين) أم أنه يقوم على اعتبارات أخرى؟ وإن كان الرفض قائما على اساس اقتضام أرض اسلامية ما هي حدود هذه الأراضي الاسلامية؟ فهل الاندلس جزء منها؟ وإن كان الرفض قائما على اعتبارات أخرى، ما هي هذه الاعتبارات؟

ولو اختار الاسلاميون الاستمرار في رفض شرعية وجود اسرائيل، كيف سيمكن حينئذ التوفيق بين رؤيتهم من جهة، وبين الاجماع الدولي حول شرعيتها من جهة أخرى؟ وكيف يمكن تهميش ما للقوة من أثر في منح وتكريس الشرعية لاسرائيل وما للضعف والوهن من أثر في تبديد الشرعية السياسية للدول؟

وبخصوص ما يبتغيه الاسلاميون من انكارهم شرعية وجود اسرائيل، هل هم راضون عما آلت إليه حرب الشرعية بينهم وبين اسرائيل؟ فهل لانكارهم على اسرائيل شرعيتها أية نتائج ايجابية؟ وايضا هل يعني انكار شرعية وجود اسرائيل أن العلاقة معها ستبقى عدائية صدامية أم أنها ستأخذ اشكالا أخرى أيضا؟ فإن كانت ستبقى عدائية، ما هي مقومات استمرارها وأية أهداف ينبغي لها أن تحقق؟ وإن كانت ستأخذ اشكالا سلمية ما هي طبيعة هذه الاشكال؟ وبشكل عام، ما هي الشروط أو الظروف التي يجب على اسرائيل أن تحققها قبل أن يمنح وجودها الشرعية؟

أما المحور الثاني المتعلق بموقف الإسلاميين من العملية السلمية، فقد عالج مجموعة كبيرة من الأسئلة والموضوعات أهمها:

من المعروف أن الاسلاميين الفلسطينيين عارضوا الاتفاقيات المبرمة بين الفلسطينيين واسرائيل، ما هي الاسباب والاعتبارات التي دفعت بهم إلى ذلك؟ فهل هذه الأسباب فكرية وعقائدية، أم أن لها علاقة بالصعوبة العملية في تراجعهم عما عبأوا به أنفسهم من مواقف وبرامج ترفض الصلح مع اسرائيل؟ وهل يمكن للأسباب أن تكون نابعة من المواقف الضاغطة للاسلاميين في العالم الاسلامي عامة أم أنها نتاج لوضع الاسلاميين الخاص في فلسطين وما تفرضه هذه الخصوصية من مواقف وحسابات مرحلية؟ وإلى أية درجة يساهم التعنت الاسرائيلي العام في تعميق ريبة الاسلاميين وتشككهم - وبالتالي رفضهم - للعملية السلمية ؟ وايضا، إلى أية درجة ساهم قيام السلطة الوطنية وأسلوبها في التعامل مع الاسلاميين الفلسطينيين في رفضهم للعملية السلمية؟

وسواء كان رفض الاسلاميين للعملية السلمية عائدا إلى هذا السبب أو ذاك، ما هي الاهداف التي يسعون لتحقيقها من خلال هذا الرفض؟ وما هي الاشكال التي يرتأونها

مناسبة للاستمرار في معارضة العملية السلمية؟ وهل تقتصر هذه الاشكال على الجوانب السلمية أم أنها ستتعداها لتشمل الجوانب اللاسلمية ايضاً؟ وكيف يعرف الاسلاميون الوسائل اللاسلمية (العمل المسلح)؟ فهل تكون ممارستها ضد العسكريين أم المدنيين أم المستوطنين؟ وهل هناك موقف اسلامي واضح وصريح بخصوصها؟ وكيف يقيم الإسلاميون جدواها ومدى تأثيرها على العملية السلمية؟ بمعنى هل العمليات المسلحة مجدية من حيث اسهامها بإنهاء "عملية سلميه" مجحفة (وكما يراها الاسلاميون) بحق الفلسطينيين وحقوقهم الوطنية؟ وكيف يمكن لهم اعتبار العمليات العسكرية أمراً مفيداً في الوقت الذي تؤدي به إلى مزيد من التطرف والتعنت في الجانب الاسرائيلي وإلى زيادة تماسكه ووحدة صفوفه؟ وباختصار، ما هو تقييمهم للآثار الناجمة عن ممارستهم للعمل المسلح وخاصة تلك الآثار التي تنعكس سلباً على الفلسطينيين معارضةً وسلطةً ومجتمعاً؟ وما هي العبر التي يمكن استخلاصها من هذه التجربة؟

وما دام موضوع اتفاق اوسلو هو محور الحديث عن العملية السلمية، ماذا يعني أوسلو كفكرة وكصيغة وكتطبيق بالنسبة للاسلاميين؟ وكيف ينظرون إلى توقيته واشكالياته وظروف صياغته والاطراف المشاركة به؟ وهل يميز الاسلاميون بين عملية التفاوض بحد ذاتها وبين ما سيتبعها من اتفاق؟ فهل لهم موقف واحد من التفاوض ونتيجته بصرف النظر عن الفروق بينهما؟

وفيما يتعلق بالقضايا المؤجلة للمفاوضات النهائية كالمستوطنات والحدود واللاجئين والقدس والتي ستعطي الصيغة النهائية لنتائج العملية السلمية، أين يقف الاسلاميون منها؟ فهناك تبعثر ملموس في آرائهم حول هذه القضايا حيث يتحدث بعضهم عن قرار التقسيم عام ٤٧ وآخرون عن حدود عام ٦٧ كأساس للتسوية، فأي هذه المواقف سيسود؟ وبالنسبة لقضية المستوطنات، والتي يعتبرها الكثيرون من أكثر قضايا الوضع النهائي سخونة والتي من شأنها أيضا أن تحدد الجزء الأكبر من ملامح الكيانية الفلسطينية القادمة، هل يقبل الاسلاميون وجود يهود في الدولة الفلسطينية، وكيف ينعكس ذلك على موقفهم من المستوطنات؟ وهل لديهم حلول لقضايا القدس واللاجئين؟ ما هي طبيعة هذه الحلول وكيف يمكن تداولها مع الاسرائيليين؟ وفي حالة مشاركتهم بالقرارات السياسية الفلسطينية المتعلقة بالعملية السلمية، ما الذي سيوصي الاسلاميون به ومن شأنه أن يعود بالنفع على الفلسطينيين؟

وفيما يتعلق بالموقف من منظمة التحرير، فهل يعترف الاسلاميون بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؟ وهل يجوز لها بالتالي التفاوض باسم الفلسطينيين؟ وإن كان الجواب بالنفي، من هو الطرف الذي يجوز له القيام بذلك؟ فهل للإسلاميين على سبيل المثال الحق للقيام بذلك؟ وفيما يتعلق بالاردن، كيف يرى الاسلاميون دوره حاضراً ومستقبلاً فيما يتعلق بالتسوية النهائية بين الفلسطينيين واسرائيل؟ فهل له من دور؟ ما هو موقفهم من ذلك الدور إن وجد؟

وفي المحور الثالث والذي يتناول الموقف من التطبيع بين إسرائيل والعالمين الإسلامي والغربي، سعت الورقة للإجابة على عدد كبير من الأسئلة التالية:

ما هي المبررات التي يرتكز عليها الاسلاميون الفلسطينيون في رفضهم لفكرة التطبيع مع اسرائيل؟ فهل يقوم رفضهم على اساس عقائدي ديني أم على اعتبارات براغماتية دنيوية؟ وإن كان اساس الرفض هو عقائدي، هل هناك من اجماع اسلامي على هذا الامر؟ وإن تعثر تحقيق مثل هذا الاجماع، هل سيكون لذلك تأثير على الموقف من عملية التطبيع؟ وإن كان الموقف الرافض للتطبيع نابعا من تقديرات براغماتية دنيوية، فهل يعني ذلك امكانية قبوله في ظل ظروف واعتبارات أخرى مغايرة؟ ما هي هذه الظروف والاعتبارات المغايرة؟ وبمعنى آخر، ما هي الشروط التي يجب تحقيقها ليقبل الاسلاميون التطبيع مع اسرائيل؟ فهل سيكون قيام الدولة الفلسطينية مثلاً شرطاً كافياً لذلك؟ أم أن هناك استحقاقات أخرى يجب الايفاء بها من قبل اسرائيل؟ ما هي هذه الاستحقاقات؟ وفي هذه الحالة، ما هو الشكل الذي يجب أن تتخذه علاقات التطبيع؟ فهل ستكون اقتصادية وتقنية فقط أم أنها ستشمل المجالات الثقافية أيضاً؟ وهل سيكون لعملية التطبيع هذه محاذير يجب الانتباه إليها؟ وهل هذه المحاذير ثقافية أم اقتصادية، وكيف يمكن مجابهتها؟

وأيضا، كيف ينظر الاسلاميون للصيغ الراهنة لعلاقات التطبيع بين اسرائيل من جهة، وكل من الدول العربية والاسلامية من جهه أخرى؟ فهل يعارضها الاسلاميون ولماذا؟ كيف يفسرون التباين القائم بين مواقف الدول والحركات الاسلامية ازاء عملية التطبيع مع اسرائيل، وكيف يقيمون انعكاسات هذا التباين على رؤيتهم لموضوعة التطبيع؟

وفي المحور الأخير تناولت الورقة مسألة الاستحقاقات والإشكاليات المترتبة على خصوصية الإسلاميين الفلسطينيين وعالجت الموضوعات التالية:

هل هناك ما يميز المسلمين في فلسطين عن غيرهم في نظرتهم لاسرائيل؟ وهل يترتب على ذلك تميز في الأداء والممارسة؟ ما هي طبيعة العلاقة ومحدداتها بين الاسلاميين الفلسطينيين ومنظومة الدول والحركات الاسلامية العالمية؟ وهل تحكم العلاقة بين الطرفين اعتبارات عقائدية فقط أم تتخللها ايضاً اعتبارات جيوسياسية واقتصادية؟ ما هي مكامن الاختلاف والتعارض في العلاقة/العلاقات الراهنة بين اسلاميي فلسطين والاسلاميين الآخرين؟ وهل لهذا التعارض والاختلاف اثر مباشر على الواقع الفلسطيني؟ وهل ينظر اسلاميو فلسطين للمسلمين الآخرين ككل متجانس أم متمايز؟ فهل هناك فرق على سبيل المثال، بين اسلاميي الدول العربية والاسلاميين الآخرين؟ وكيف يمكن لهذه الفروقات - إن وجدت - أن تؤثر على الواقع الفلسطيني؟

لقد جاءت هذه الورقة بشكلها النهائي وكبقية أوراق هذه السلسلة، نتاجا ومحصلة لجهد متراكم استغرق ما يزيد قليلا عن عام ونصف تخلله مشاركة نخبة من المهتمين والباحثين والمراقبين وأصحاب الرأي والذين ساهموا بدورهم في المداولة والمناقشة وإبداء الرأي حول مختلف جوانب هذه الدراسة. فقد كانت هناك خمس مراحل مرت بها هذه الورقة تخللتها لقاءات دورية عديدة عقدت في مركز البحوث وتم تخصيص المرحلتين الأولى والثانية لتعريف المفاهيم وتحديد الإشكاليات التي تناولتها الدراسة ومن ثم عرض أفكارها الأولية ومناقشتها. وجاءت المرحلتان الثالثة والرابعة لتعرض وتستشرف ما أسميناه في حينه أفكار الأرضية المشتركة ومن ثم تقديم الورقة النهائية بصيغتها المبكرة. أما المرحلة الخامسة والأخيرة فقد تخللها عقد مؤتمر عام لمدة يوم كامل في تاريخ ١٩٩٩/١/٢٧ حضره الباحثون أنفسهم وعدد كبير ممن شاركوا وشاركن في اللقاءات السابقة وعرضت خلاله الأفكار النهائية التي تمت مناقشتها من قبل جمهور واسع. وقد شارك في نقاش هذه الورقة بالذات في المؤتمر المذكور نخبة من المعقبين والذين عرضوا بدورهم ملاحظات شاملة وإجمالية حولها وهؤلاء المعقبون هم: د. علي الجرباوي، د. اياد البرغوثي الأستاذ زهير الدبعي، النائب عباس زكي.

وفي الختام يود مركز البحوث والدراسات الفلسطينية أن يتقدم بالشكر للدكتور باسم الزبيدي لمساهمته في الإشراف على هذا المشروع في جميع مراحله وخاصة لما بذله من جهد في التوجيه والإرشاد والتقييم والتعقيب والمتابعة. كما يشكر المركز أيضا منسق المشروع منيب خضر على ما قام به من جهد إداري وميداني كان له إسهام هام في إنجاز هذا المشروع.

مقدمة المؤلف

يعرض هذا البحث ويناقش موقف الإسلاميين الفلسطينيين من العلاقة مع إسرائيل ومن العملية السلمية الحالية كثمرة لذلك.

يبدأ هذا البحث بعرض تاريخي لنشوء وتطور حركتي "حماس" و "الجهاد الإسلامي"، مع عرض موجز لتاريخ الإخوان المسلمين باعتبارهم الأصل الذي انبثقت عنه أو تأثرت به الحركتان.

ينتقل البحث بعد ذلك لاستعراض الأسس الفكرية التي يقوم عليها أو يتأثر بها موقف الإسلاميين تجاه هذه المسألة، ثم لتحليل العوامل التي أدت إلى رفض هذه المشاريع السلمية أو حتى التعاطي مع إفرازاتها، وذلك لمعرفة فيما إذا كانت هذه العوامل فكرية عقيدية من جنس "المُطلق الديني" الذي لا يمكن تجاوزه، أو أنها بسبب الشروط المجحفة التي تضمنتها بنود عملية السلام بحق الفلسطينيين.

ومع استقراء وتحليل نظرة الإسلاميين لحل مشكلة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، يعرض هذا البحث للحديث عن الموقف تجاه عدد من القضايا الجوهرية كالقدس واللاجئين، وإمكانية قبول الخيار الشعبي، فضلا عن إمكانية التعاطي مع إفرازات العملية السلمية كالمشاركة في الانتخابات.

شكر وتقدير

بعد حمد الله تعالى، أتوجه بالشكر الجزيل لكل من أسهم في انجاح هذا البحث، بدءا بمركز البحوث والدراسات الفلسطينية بنابلس القائم على المشروع، ثم أتوجه بالشكر الى السادة الذين انتفعت بتوجيهاتهم وملاحظاتهم خلال لقاءات النقاش التي عقدها المركز لهذا الغرض. وكذا الى السادة الذين أفادوني من خلال أوراق التعقيب التي قدموها لي خلال مناقشة هذا البحث في المؤتمر المنعقد بجامعة النجاح الوطنية يوم ١٩٩٩/١/٢٧، وهم: النائب عباس زكي، والدكتور علي الجرباوي، والسيد زهير الدبعي. كما وأشكر أولئك

الذين لم يبخلوا علي بالمنشورات والوثائق والمجلات والكتب المساعدة، وكذا بالرد على الاستفسارات التي وجهتها لهم، والتي من غيرها مجتمعة ما كان للبحث أن يخرج هذا الشكل المعقول من التوثيق والتحليل والقيمة المعلوماتية، فشكرا لهم جميعا.

يحظى الفكر الاسلامي ومعه التيار الإسلامي وحركاته السياسية في هذا العقد الأخير من القرن العشرين باهتمام ملحوظ لدى العديد من الجهات والمؤسسات البحثية الحكومية منها والأكاديمية المستقلة، وذلك لما يشكله هذا الفكر من تأثير يتجاوز حتى حدود المنطقة من خلال الحركات السياسية المنبثقه عنه. وهو ما يدفع الكثيرين لدراسة هذه الظاهرة، ولكل منهم أسبابه الخاصة التي تدفعه إلى ذلك .

وقد عرض علي مركز البحوث الدراسات الفلسطينية بنابلس، إعداد ورقة بحث تعالج موقف الإسلاميين الفلسطينيين تجاه العملية السلمية مع إسرائيل، ضمن مشروع للمركز حول الفكر الإسلامي المعاصر في فلسطين. فقبلت العرض، لما علمت بأني سأعالج المسألة كعرض تحليلي من وجهة نظري الشخصية، وأن مهمتي ليست مجرد تقصي وعرض آراء الإسلاميين تجاه المسألة. يساعدني في هذه المهمة تخصصي الأكاديمي كوني أحد أساتذة كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، وهو ما يوفر لي أرضية معرفية معقولة تسهم في خدمة وإثراء البحث.

وقد اعتمدت جملة من الأسس المنهجية وصولا بالبحث إلى مراحله الأخيرة، حيث قمت ابتداء بجمع الآراء المتعددة حول المسألة الواحدة من مصادرها إضافة إلى تتبع التصريحات حول المسألة لرموز الحركة الإسلامية ، من غير ضرورة لاستقصاء جميع القائلين بهذا الرأي أو ذاك. فهذا لم يكن غرض البحث، إلا أنني لم أغفل التبريرات التي ساقها هؤلاء لدعم وجهة نظرهم، تمهيدا لمناقشة تلك المبررات لمعرفة مدى صلاحيتها للاحتجاج بها بخصوص موضوعنا، إذ أن المشكلة لا تكمن في صحة نسبة الأقوال إلى أصحابها فحسب، وإنما تكمن أحيانا في صلاحيتها لما سيقت له، أي في الاستنباط غير الدقيق وفي إعطاء دلالات لا تدل عليها حقيقة وهو الذي يقود إلى تحميل النصوص ما لا تحتمل.

وكنت أذهب إلى تصويب أو تضعيف هذا الرأي أو ذاك بما استقر لدي بعد المناقشة السابقة. و لم أجعل من أسس الترجيح المكانة السياسية أو الاجتماعية لصاحب هذا الرأي أو ذاك. كما لم أجعل من أسس الترجيح الفهم العام السائد لدى جمهور الحركات الاسلامية أو الجمهور عامة. وفي بعض الأحيان كنت أترك الأمر من غير ترجيح

نهائي كي أعكس حالة التردد القائمة حول بعض المسائل، وإن كنت أظهر ميلي إلى هـذا الرأي أو غيره ولكن من غير حسم.

وحتى لا تتقاذفني المواقف السياسية المتعددة الصادرة عن رموز التيار الإسلامي، والتي قد تبدو متباينة أحيانا، فقد ذهبت للبحث فيما وراء المواقف المعلنة. لذا، قمت بتتبع ودراسة الأسس التي تخلق الخلفية الذهنية الفكرية للحركة الاسلامية إضافة إلى جملة العوامل المحيطة التي تفرض نفسها على الحركة وتملي عليها ضرورة مراعاتها عندما تريد التقرير بخصوص هذه القضية أو تلك.

و لم أعالج مسألة إلا بقدر علاقتها بموضوعها، وبما يتناسب مع الحجم الكلي للبحث. لذا، فقد اكتفيت في المقدمات التاريخية بعرض المحطات الرئيسية التي مرت بها الحركة الإسلامية منذ بداية هذا القرن، مع دراسة العوامل التي ساهمت في خلق تلك المحطات والتحولات وصولا إلى الوضع الحالي، ولكن من غير تحيز يجعل الباحث انتقائيا بالمعنى السلبي. وكذا لم أتحدث عن علاقة الحركة بالأطراف الأخرى على الساحة إلا بشكل موجز هامشي وبما يخدم البحث. لكنني عندما انتقلت للحديث عن الخلفية الذهنية، وكذا للحديث عن العوامل العديدة المؤثرة في مواقف الإسلاميين تجاه العملية السلمية، فقد استفضت فيهما نظراً لكونهما قلب الموضوع والمدخل الرئيسي لفهم مواقف الإسلاميين.

وقد ناقشت هنا عدداً من المحددات والمؤثرات، مثل المكانة التي تتمتع بها فلسطين في فكر الإسلاميين، وكذا الصورة الذهنية عن اليهودي في الوعي العربي والإسلامي عامة، وشكل العلاقة مع الآخر في فكر الإسلاميين، إضافة إلى أثر الحركات الإسلامية خارج فلسطين على الإسلاميين الفلسطينيين، فضلا عن الشروط المجحفة للعملية السلمية الحالية والشك بنوايا إسرائيل وحيادية أمريكا وجدوى العمل مع السلطة الوطنية الفلسطينية. كل ذلك لمعرفة السبب الحقيقي للرفض الإسلامي للعملية السلمية الحالية، ولتحديد فيما إذا كان هذا الرفض يعود إلى أسباب فكرية عقيدية من نوع المطلق الديني الذي لا يمكن للإسلاميين تجاوزه، أم أنه يعوذ إلى الشروط المجحفة للعملية السلمية وبالتالي يمكن للاسلاميين تغيير مواقفهم تجاهها في حالة تحسين تلك الشروط .

كما ناقشت نظرة الإسلاميين لحل المشكلة الفلسطينية، والمدى الذي يمكن أن يذهبوا إليه بخصوص الوجود الإسرائيلي على فلسطين، متتبعا التصريحات العديدة لرموز الحركة الإسلامية الفلسطينية لرصد أي تطور تجاه المسألة داخل الحركة، حتى تاريخ إعداد

هذا البحث، وكذا لمعرفة موقف الإسلاميين من قضايا "الحل النهائي" كالقدس واللاجئين، ثم جاءت الخاتمة لإيجاز أهم ما توصل إليه الباحث، مع جانب من التوقعات المستقبلية.

الفصل الأول
العرض التاريخي

يضم التيار الإسلامي في الأرض المحتلة مجموعة من الحركات والجماعات الإسلامية وهي: جماعة الإخوان المسلمين وتشكيلها الجديد (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي، وحزب التحرير الإسلامي، وجماعة الدعوة والتبليغ، والصوفيون، والسلفيون، والتكفير والهجرة. بيد أن وجود عدد من هذه الجماعات يُعتبر هامشياً فيما يتعلق باهتمامها بالمشكلة الفلسطينية.

من هنا، فإن البحث يسلط الضوء بصورة خاصة على حركة المقاومة الإسلامية – حماس– امتداد الإخوان المسلمين الشرعي، بصفتها تشكل الثقل الأكبر من حيث انتشارها ونفوذها وتأثيرها على الأحداث الجارية على الساحة الفلسطينية، إضافة إلى حركة الجهاد الإسلامي التي تشارك حماس من حيث ارتباطها بالأحداث الجارية على الساحة الفلسطينية رغم أن انتشارها قد لا يصل ما بلغته غيرها من الجماعات الإسلامية الأخرى التي لن نتطرق إليها وذلك لعدم ظهور اهتمام أو دور بارز لتلك الجماعات بالقضية الفلسطينية محل البحث .

أ) حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

لما كانت حماس هي الامتداد الطبيعي لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين فقد قادنا هذا للحديث عن هذه الجماعة منذ نشأتها وصولاً إلى قرار تشكيل حماس كأرضية ضرورية لفهم هذه الحركة ورصد تطورها (ميثاق حماس، المادة الثانية). وهناك عدة مفاصل ومحطات يمكن تقسيم تاريخ هذه الجماعة على أساسها تبدأ بمساهمة الإخوان المسلمين المصريين لنصرة القضية الفلسطينية في أواخر الثلاثينيات والأربعينيات وهو ما كان له اثر إيجابي على انتشار الإخوان في فلسطين.

تأسست جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٨على يد حسن البنا. وكانت أول زيارة توفدها الجماعة إلى فلسطين، تلك التي قام بها عبد الرحمن البنا – شقيق حسن البنا – عندما التقى بالحاج أمين الحسيني مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى عام ١٩٣٥. ومنذ ذلك الوقت والجماعة تسهم بالدعاية لصالح القضية، إضافة إلى المشاركة في الجهد العسكري، سواء على مستوى تدريب عدد من الفلسطينيين عسكرياً أو بإرسال متطوعين لشن هجمات على التجمعات الاستيطانية الإسرائيلية. جاء هؤلاء المتطوعون من مصر والأردن وسوريا، وإن كان بأعداد قليلة نظراً لتحفظ الأنظمة المحيطة بفلسطين على نشاط الجماعة خوفاً من أن يكون لذلك آثار سلبية على تلك الأنظمة. وقد كان لهذه المشاركة اثر ملموس على الشارع الفلسطيني. وهو ما حدا بالحاج أمين الحسيني لأن يبعث بشكره لهم، خاصة على ضوء مسعاهم لدى بريطانيا كي تغير موقفها المنحاز لصالح إسرائيل. وإذا كان أول ظهور منظم للإخوان في فلسطين عام ١٩٤٣ عندما تم تأسيس جمعية المكارم في القدس، فقد بلغ عدد فروع الجماعة في فلسطين عام ١٩٤٧ خمسة وعشرين فرعاً (الحروب ١١-١٣).

هذه المشاركة لجماعة الإخوان تفسر حرص حركة حماس الدائم على ربط انطلاقتها بسائر حلقات النضال الفلسطيني مع تشديدها على البعد الإسلامي فيها. فهي وريثة جماعة الإخوان المسلمين، حيث كانت ولادة شرعية لها، بل ويتعدى اهتمامها إلى ما هو اسبق من ذلك عندما تربط نفسها بالشيخ عز الدين القسام القائد السوري المسلم الذي كان عاملا رئيسيا في تحريك وإدارة الجهاد في فلسطين حقبة من الزمن ضد البريطانيين والصهاينة. هذا التركيز لحماس انعكس بصورة خاصة على إطلاق اسم "عزالدين القسام" على كتائب الحركة العسكرية لاحقا.

بعد هزيمة عام ١٩٤٨، وبعد انضمام الضفة الغربية للأردن عام ١٩٥٠، بينما أصبحت غزة تابعة لمصر، تبع إخوان الضفة تنظيم الإخوان الأردنيين، بينما استمر اتصال الإخوان في غزة بالقاهرة. وإذا كان التنظيم في الضفة قد ركز على المنحى التربوي والاجتماعي والسياسي، فقد اتخذ تنظيم القطاع منحى ثوريا (الحروب ١٨)، ثم وقع خلاف بين الإخوان وعبد الناصر في مصر أعقاب توقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ وهو ما كان له اثر قاتل على وجود الإخوان حتى في فلسطين وحولهم إلى تنظيم سري في غزة حتى عام ١٩٦٧ مما افقدهم الزخم الجماهيري. أما في الضفة فاقتصر دورهم على المجالات الاجتماعية والتربوية وهامش ضيق في عالم السياسة. ولعل من أبرز ما قاموا به في تلك

الفترة هو عقد المؤتمر الإسلامي العام الذي كانوا يدعون إليه ممثلين عن الحركات المناصرة لفلسطين من شتى أنحاء العالم الإسلامي. وفي كلتا المنطقتين كان الخاسر هم الإخوان بسبب احترام الشارع الفلسطيني لعبد الناصر وتعليق الآمال الكبيرة عليه.

ورغم هزيمة ١٩٦٧، التي تم استغلالها بشكل ملحوظ في العالم العربي لإثبات فشل الطرح غير الإسلامي، إلا أن الأمر لم يكن كذلك في فلسطين، وذلك بسبب قيام شعارات وتيارات وتنظيمات وفصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة، وعدم مشاركة الإخوان في هذه الأُطر والفصائل، الأمر الذي أدى إلى ازدياد انحسارهم لصالح فصائل المقاومة الفلسطينية المطالبة بالتحرر.

أصبح الإخوان بعد هزيمة ١٩٦٧ يخضعون لحكم واحد وهو الحكم العسكري الإسرائيلي، كما اصبح لهم تنظيم واحد في الضفة والقطاع يتبع للإخوان في الأردن (زيلد أبو عمرو ٢٨). وقد استمر الإخوان بالانزواء عن العمل العسكري سوى من محطات بسيطة، تمثلت في العمليات العسكرية عبر الحدود الأردنية-الفلسطينية ما بين ١٩٦٨ و ١٩٧٠. كانت تقوم بتلك العمليات أربع قواعد عسكرية تأسست تحت ظل حركة فتح في منطقة الأغوار الشمالية، إلاّ أن محدودية هذه العمليات، ثم حصول الصدام بين فصائل المقاومة والجيش الأردني، فضلاً عن سيادة وضغط الأفكار اليسارية على قطاع من أجواء وتنظيمات العمل الفدائي يومئذ، دفع الإسلاميين لاتخاذ قرار الاعتزال للعمل العسكري مرة أخرى.

في هذه الفترة، كانت فتح (ومعها فصائل المقاومة التي تأسس) تجسد آمال الشعب الفلسطيني بالتحرير، منتزعة الشرعية الجماهيرية عبر تبنيها للكفاح المسلح، خلافاً للإخوان الذين اعتزلوا هذا المسلك مما أدى إلى تراجع نفوذهم. وقد استخدم الإخوان تبريرات فكرية لانزوائهم هذا مثل ضرورة إيجاد بعث حضاري شامل للامة عامة كمقدمة أساسية للتحرير.

استمر الوضع على ذلك مسبباً العزلة والحرج للإسلاميين الفلسطينيين حتى أواسط السبعينيات عندما عاد وجود التيار الإسلامي وعموده الفقري (الإخوان المسلمون) للاتساع من جديد في الضفة الغربية وقطاع غزة ومناطق ٤٨ ، وذلك استجابة لعدة عوامل منها (الحروب ٣٢، زياد ٣٨):

١. الاخفاقات التي منيت بها الحركة الوطنية الفلسطينية نتيجة ظروف موضوعية، وقدر لا بأس به من القصور الذاتي كالصدامات الداخلية والخارجية. الأمر الذي أخلّ بموازين القوى وفسر على أنه فشل في بلورة تصور صائب للتعامل مع القضية دفعت الحركة الوطنية ثمنه .

٢. بروز المد الإسلامي في كافة الأقطار الإسلامية واحتكاك، بل وتلقي، الإسلاميين في فلسطين بعض أشكال الدعم من هؤلاء وتأثر الفلسطينيين بتلك الظاهرة عن قرب.

٣. بداية تراجع الأفكار اليسارية في العالم وهو ما جيره الإسلاميون لصالحهم.

٤. انتصار الثورة الإيرانية الإسلامية وما حملته من دلالات وآثار على المنطقة .

٥. أسباب ذاتية تعود إلى نشاط الإخوان الملحوظ في البناء والتطوير والاتصال بالجماهير من خلال تأسيس الجمعيات والمدارس والنوادي واللجان المتنوعة الاهتمامات، فضلاً عن تسخير المناسبات الدينية والاجتماعية لإقامة المهرجانات ونشر الأفكار، إضافة إلى تأسيس مراكز بيع وتوزيع الكتب و المنشورات الإسلامية، ثم تتويج ذلك كله بتأسيس الكتل الطلابية في مراكز تجمع الطلبة.

يأتي في هذا السياق تأسيس المجمع الإسلامي في غزة، الذي اكتسب أهمية خاصة بوصفه واجهة للإخوان المسلمين يوجه أو يؤثر في عدد من المؤسسات والجمعيات الإسلامية في القطاع. هذا المجمع الذي تأسس عام ١٩٧٣ وحصل على الترخيص القانوني عام ١٩٧٩، يعتبر الشيخ أحمد ياسين الشخصية المركزية فيه إضافة إلى آخرين من رموز الجماعة.

والشيخ أحمد ياسين من مواليد ١٩٣٦ قرب عسقلان. أنهى الثانوية العامة في القطاع وعمل مدرسا فيه ثم التحق بجامعة عين شمس بمصر عام ١٩٦٤ لكنه منع من السفر بعد السنة الأولى بسبب انتمائه للإخوان. استمر بالتدريس حتى دفع إلى الاستقالة عام ١٩٨٤ بذريعة الإعاقة الجسدية. سجن عام ١٩٨٤ بتهمة تخزين الأسلحة ثم جرى إطلاق سراحه في عملية تبادل الأسرى عام ١٩٨٥ مع الجبهة الشعبية – القيادة العامة، ليعود من جديد لنشاطاته من خلال المجمع الإسلامي.

أما نشاط الإسلاميين في الجامعات فقد ازداد وبرز بشكل ملحوظ مع انتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ عندما بدأ الاهتمام بالمسائل السياسية من خلال تأسيس الكتل

الطلابية الإسلامية. شكلت هذه الكتل منافسة حقيقية للتجاه الوطني، ووصلت إلى حد إقصائه كلية عن تمثيل الطلبة في بعض الحالات. ففي انتخابات طلبة جامعة النجاح بنابلس عام ١٩٧٩ حازت الكتلة الإسلامية على عشرة مقاعد من اصل أحد عشر مقعداً. وإذا كانت في العام ١٩٨٠ قد حازت على خمسة مقاعد فقط، فقد عادت في العام ١٩٨١ للاستئثار بجميع المقاعد الأحد عشر. بالتأكيد، إن الحال لم يكن كذلك في جميع المواقع، إذ احتفظ التجاه الوطني بتفوق في حالات ومواقع أخرى. وبقي الأمر بينهما من مدٍ لجزر متأثراً بجملةٍ من العوامل. واليوم يشكل التجاه الإسلامي في الجامعات ثقلاً لا يمكن تجاوزه مع تفاوت في نفوذه من جامعة لأخرى لأسباب يتعلق بعضها بطبيعة البلد الذي تقع فيه هذه الجامعة أو تلك، خاصة إذا كان لهذا الفريق القائم على إدارة هذه الجامعة أو تلك.

٦. يضاف إلى ذلك أن الدين الإسلامي يلعب دوراً بارزاً في حياة المجتمع الفلسطيني مما يسهل تجاوب الشارع مع الإسلاميين متى ما قدموا أنفسهم له، وهو ما يشكل أرضاً خصبة لنشاط الإسلاميين عامة. فهناك مؤشرات واضحة في مجمل الدراسات الميدانية الاستطلاعية على وجود رغبة لدى الشعب الفلسطيني لاعتبار الإسلام إطاراً مرجعياً حيث أن أكثر من نصف المبحوثين عادة يفضلون دولة ذات بعد إسلامي (زياد أبو عمرو ٣٩). فكيف إذا أضيف إلى هذه الظاهرة قدرة الإسلاميين على تحريك الشارع ذي الترعة الدينية؟

٧. كما ويشير البعض إلى آثار السياسة الإسرائيلية التي كانت تغض الطرف عن أنشطة الإسلاميين إما لعدم شعورها بخطورة هذه الأنشطة وإما بهدف إضعاف نفوذ المنظمة في المناطق المحتلة. وهو ما يرفضه الإسلاميون، خاصة وأن نشاطاتهم كانت اجتماعية ثقافية مجردة مثل تلك الجمعيات والأنشطة التي كانت تقوم بها فصائل المنظمة ولا تعترض عليها الأجهزة الإسرائيلية، لإعطاء انطباع دولي عن وجود ديمقراطية إسرائيلية، خاصة ما دامت تلك الأنشطة لا تمس بالأمن الإسرائيلي.

وعلى أية حال، فإن هذا الانتعاش لم يكن حكراً على الإخوان المسلمين. كما أنه لم يسلم من المنافسة أو المثبطات. فقد شكّل ظهور حركة الجهاد الإسلامي منافسة حقيقية للإخوان من داخل البيت الواحد، وذلك بسبب تركيز حركة الجهاد على الجانب الثوري للإسلام مستفيدة من التجربة الإيرانية وغيرها، وهو ما سبّب تراجعاً مؤقتاً للإخوان على إثر سلسلة العمليات العسكرية الخاطفة لحركة الجهاد ضد الإسرائيليين. فكان رد الإخوان

على صعيدين: أولاهما التشكيك من خلال وصم حركة الجهاد بأنها حركة شيعية أو أنها ذات علاقة سرّية بفتح، وثانيهما دخول المعترك الصعب بقبول خيار المقاومة المسلحة ضد إسرائيل. وهو ما تمت ترجمته بتأسيس بعض الأجهزة الأمنية والعسكرية الخاصة بالجماعة في أوائل الثمانينيات ثم ما تبعه من تأسيس لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) مع اندلاع الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٧.

بدأ الأمر باشتراك الجماعة بالمظاهرات الجماهيرية والاضطرابات السياسية ضد إسرائيل، كإضراب الجمعية الطبية في غزة عام ١٩٨١، وإضراب جامعة بيرزيت الذي استشهد فيه اثنان من طلبة الكتلة الإسلامية، ثم جاء اعتقال الشيخ أحمد ياسين عام ١٩٨٤ بتهمة تخزين السلاح ليقطع الطريق على استمرار اتهام حركة الجهاد للإخوان بالعزلة والتخاذل، فضلاً عن أن ذلك أوقف استقطاب حركة الجهاد للمتحمسين من الإخوان. وبإيجاز، فقد أوجدت فكرة مواجهة الاحتلال لدى الإخوان أرضية خصبة، كما أوجدت لنفسها تعبيرات عديدة مثل إشعال انتفاضات المساجد عام ١٩٨٢، والتوجه لتثوير الجماهير عام ١٩٨٥، وتوزيع بعض البيانات التي تحمل اسم "حركة الكفاح الإسلامي" أو "المرابطون على أرض الإسراء" وغيرها، ثم اندلعت الانتفاضة الشعبية التي كان للإخوان فيها دور بارز من خلال أنشطة حركة حماس.

ففي ٨ كانون أول / ديسمبر ١٩٨٧ قام سائق شاحنة إسرائيلية بدهس عمال فلسطينيين أثناء عودقم من عملهم، مما أدى إلى استشهاد أربعة منهم وجرح تسعة آخرين. ثارت المظاهرات في "جباليا" التي ينتمي إليها ثلاثة من الشهداء ثم انتقلت المظاهرات إلى المناطق الأخرى. وفي اليوم التالي اجتمع المكتب السياسي للإخوان في غزة فاعتبر الحادثة وردة الفعل الجماهيرية اللحظة المطلوبة للانخراط في الصدام ضد الاحتلال. في ذلك اللقاء صاغ المكتب البيان الأول (لحركة المقاومة الإسلامية)، وهو ما تم توزيعه في القطاع يوم ١١ كانون أول ١٩٨٧، وفي الضفة يوم ١٤ كانون أول ١٩٨٧ مطلقاً تسمية الانتفاضة على التظاهرات الجماهيرية وداعيا إلى تأجيجها. هذا اللقاء التأسيسي لحركة حماس حضره كل من الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي وصلاح شحادة ومحمد شمعة وعبد الفتاح دخان وعيسى النشار وإبراهيم اليازوري فاعتبر هؤلاء مؤسسي حماس، ثم سرعان ما ألفت الجماعة أجهزة خاصة بالتحرك الجديد وطورت عددا من الأجهزة الموجودة أصلا لتلائم المرحلة الجديدة. حيث أن عددا من الأجهزة التي

عرفت كأذرع لحماس فيما بعد كانت قد تأسست قبل الانتفاضة كجهاز (مجد) الأمني الذي أسسه الإخوان عام ١٩٨٣ (الحروب ٤٤).

بهذا الشكل الجديد من التعامل مع القضية الفلسطينية، يكون الإخوان قد عادوا إلى واجهة العمل السياسي والعسكري ضد الاحتلال بعد طول غياب. وهو ما أضفى عليهم نوعا من التقدير على المستوى الشعبي، وبدرجة ما على مستوى الفصائل ومؤيديها، فضلا عن الموقع الجديد الذي أحرزته الحركة على المستوى العربي، بل إن العمليات العسكرية النوعية التي قامت بها مجموعات عز الدين القسام قد أعطت لحماس مساحة متميزة من الاهتمام العالمي والتغطية الإعلامية محليا ودوليا، خاصة على ضوء عمليات خطف الجنود الإسرائيليين التي هزت المجتمع الإسرائيلي وأساءت إلى جيشه وحكومته. وكذا على ضوء التفجيرات الانتحارية الكبرى التي كان عدد منها ضد أهداف عسكرية في العمق الإسرائيلي. وهو ما حدا بإسرائيل إلى تشديد قبضتها واتخاذ العديد من العقوبات الجماعية كالإغلاقات الطويلة، والاعتقالات الاحترازية والعقابية التي طالت آلاف الإسلاميين وأنصارهم بمجرد الشبهة، فضلا عن المطاردات الدائمة لتصفية الناشطين المطلوبين، ثم جاءت حادثة الإبعاد الكبرى حينما أقدمت إسرائيل على إبعاد أكثر من ٤٠٠ فلسطيني إلى جنوب لبنان في ظروف ثلجية قاسية، بدعوى أنهم ناشطون في أعمال المقاومة أو في دعمها وتمويلها أو التحريض عليها.

هذه السياسات الإسرائيلية المتنوعة، ورغم قسوتها، لم تستطع التأثير في موقع حماس الذي استمر بالصعود حتى ظهور عملية السلام التي بدأت في مدريد في تشرين أول ١٩٩١ لإقامة سلام دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وما تبع ذلك من وثيقة إعلان المبادئ / أوسلو في واشنطن في أيلول ١٩٩٣، ثم اتفاق غزة-أريحا في أيار ١٩٩٤، ثم الاتفاقية المرحلية في واشنطن في أيلول ١٩٩٥. كان ذلك مع حكومة عمالية، جاءت بعدها حكومة ليكودية تعرقلت فيها العملية السلمية فترة من الزمن، كي يسفر التفاوض معها أخيرا وبتدخل أمريكي مباشر عن اتفاق واي بلانتيشن في أمريكا في تشرين الأول (نوفمبر) ١٩٩٨. وكانت قبل ذلك قد جرت ترتيبات مع هذه الحكومة بشأن الخليل وعرفت باتفاق الخليل.

هذه العملية السلمية خلقت تحديا جديدا لحماس والجهاد الإسلامي معا. وقد راهن الإسلاميون في البداية على سرعة فشل هذه المشاريع، إما لأن إسرائيل غير مستعدة أصلا لتقديم شيء مقنع للفلسطينيين ، وإما لأن عددا من الفصائل الفلسطينية تكفل بإفشالها

خاصة على ضوء تشكيل "مجموعة العشرة". لهذا أكدت حماس على استمرار الانتفاضة حتى لو انسحب بعض أطرافها. هذا التفاؤل الزائد ماثله تفاؤل مؤيدي التسوية الذين توقعوا تحصيل الكثير من الإسرائيليين من خلال عملية السلام، خاصة على ضوء التطمينات الأمريكية، وهو ما عبر عنه البعض حتى بوضع أغصان الزيتون على الدوريات الإسرائيلية.

جاء دخول السلطة الفلسطينية إلى غزة وأريحا في أيار عام ١٩٩٤ ثم إلى جميع مناطق "أ"، ليخلق تحديا آخر ومعادلة جديدة أوجبت على حماس والجهاد الإسلامي أخذها بالحسبان. فإذا كانت حماس مع فصائل المقاومة، ورغم وجود التباين النسبي بينهما، تشكل جميعا طرفا في مواجهة إسرائيل الطرف الثاني، فإن معادلة الصراع بعد دخول السلطة أصبحت على شكل مثلث تشكل إسرائيل أحد رؤوسه، وتشكل السلطة رأسه الثاني، بينما تشكل حماس (وعدد من الفصائل المعارضة للمشروع السلمي) رأسه الثالث، وهو ما يفرض على حركتي حماس والجهاد الإسلامي مراعاة موقف السلطة الفلسطينية عندما تفكر أي منهما بالقيام بأي إجراء تجاه إسرائيل، حيث أن السلطة حريصة من جهة على تثبيت منجزاتها وعدم إعطاء ذريعة إضافية قد تستخدمها إسرائيل لعدم تنفيذ بنود الاتفاقيات وفق الجدولة الزمنية المتفق عليها، فضلا عن الضغوط المتوالية عليها لاقتلاع البنية التحتية لحماس والجهاد الإسلامي كشرط لمتابعة القضايا العالقة، إضافة إلى الرغبة المتوقعة لدى السلطة بحسم التنافس والتوتر التاريخي مع حماس.

وهنا يلاحظ أن موقف حماس بخاصة تجاه السلطة قد اتسم بعدة صفات منذ دخولها للمناطق (الحروب ١١٨)، أولها، أن العنف اللفظي ضد أوسلو وتوابعه وضد ممارسات السلطة العنيفة تجاه حماس ومؤسساتها ورموزها لم ترافقه أية ممارسة عملية عنيفة ضد السلطة، فقد اكتفت حماس بالمعارضة السلمية لسلطة الحكم الذاتي وبالانتقاد اللفظي لممارسات السلطة، مع توجيه الجهد العسكري ضد إسرائيل وحدها مؤكدة على أن الحرب الأهلية خط أحمر لا يمكن الاقتراب منه، رغم قيام حالات من التوتر التي قد تبرره مثل حادثة الجمعة الحزينة في غزة عندما سقط أربعة عشر فلسطينيا برصاص الشرطة الفلسطينية في مسجد فلسطين في نوفمبر ١٩٩٤. ثاني هذه السمات تفريق حماس الدائم بين العاملين في أجهزة السلطة كأفراد من جهة وبين السلطة الفلسطينية كمؤسسة مسؤولة عما يصدر من إجراءات ضد كوادر ومؤسسات حماس من جهة ثانية. أما السمة الثالثة فهي الإبقاء على الصلة الدائمة مع السلطة بشكل رسمي أو غير رسمي من أجل حل

الإشكالات الميدانية خاصة تلك التي تخلقها عمليات عسكرية ضد إسرائيليين وما يتبع ذلك من اعتقالات وإجراءات أخرى تتخذها السلطة، فضلا عن أهمية هذه الاتصالات والحوارات في المستقبل الفلسطيني، إذ لم تكن الاتصالات ميدانية فحسب، بل تعدت ذلك إلى المجال السياسي، كما هو الحال في جولة الخرطوم في تشرين أول /أكتوبر ١٩٩٥، وجولة القاهرة في كانون أول/ ديسمبر ١٩٩٥. وهي لقاءات كان من أهدافها إقناع حماس بالتخلي عن العمل العسكري أو تجميده على الأقل والمشاركة في انتخابات كانون الثاني / يناير ١٩٩٦، بينما أرادت حماس من خلالها صياغة علاقة ما مع السلطة مع المطالبة بالإفراج عن المعتقلين ونبذ الأساليب القمعية في التعامل معها.

الموقف الإيجابي من السلطة بلغ ذروته مع الإفراج عن الشيخ أحمد ياسين من سجون الاحتلال وعودته إلى غزة، مع ما رافق ذلك من تصريحات مشجعة أطلقها الشيخ لحظة عودته إلى غزة. هذه التصريحات أكدت أن الشعب الفلسطيني جسد واحد، وان له قيادة واحدة، حتى أنه رفض استلام أي شئ من أي طرف اسرائيلي مؤكدا على أن للشعب الفلسطيني عنوانا واحدا هو السلطة الوطنية والرئيس ياسر عرفات، وذلك في أواسط تشرين الأول ٩٧ (الصحف المحلية).

هذه التصريحات قوبلت بالترحاب لدى السلطة، التي حاولت التفريق بينها وبين نوعية التصريحات التي يطلقها آخرون في الحركة وتتصف بالحدة تجاه السلطة، إلا أن هذا الترحاب كان حذرا لأسباب منها عدم تسليط المزيد من الضوء على الشيخ أو لعدم منحه مزيدا من الثقة مما قد يتم استخدامه لمنافسة السلطة على الشارع الفلسطيني، فضلا عن أن السلطة محكومة بسقف محدود في علاقاتها مع حماس على ضوء الاتفاقيات إلا فيما يخدم الاتفاقيات ذاتها.

وعلى أية حال، فإن الشيخ أحمد ياسين كان من حين لآخر يطالب السلطة الوطنية والرئيس عرفات بنفض أيديهم من الاتفاقيات التي أبرموها مع إسرائيل والعودة إلى الجهاد والمقاومة العسكرية حتى دحر الاحتلال، ذلك أن هذه الاتفاقيات لا تحقق طموح الفلسطينيين. وفي بعض الأحيان كانت المطالبة صريحة في التأكيد على مشروعية المقاومة مما يوتر الأجواء بين السلطة وحماس كما حصل بعد اتفاق واي بلانتيشن.

أما موقف السلطة من حماس فقد اتسم بأمور، أولها التصرف بروية بهدف تثبيت مواقعها في الفترة الأولى لقدومها وترسيخ وجود الأجهزة الأمنية، ثم الزحف المتدرج على مواقع المعارضة، باتخاذ المواقف المتصلبة خاصة فيما يتعلق بجمع الأسلحة وملاحقة الخلايا

العسكرية وانتهاء بمحاصرة أو حتى إغلاق عدد من المؤسسات التحتية كالجمعيات الخيرية أو حتى مراكز لجان الزكاة التي قد تربطها علاقة بالإسلاميين، فضلا عن حملات الاعتقال من حين لآخر خاصة على إثر كل عملية عسكرية لحماس والجهاد الإسلامي. وهذه الاعتقالات التي قد تنال أحيانا أشخاصا مشاركين في الحوار (كما هو الحال مع الشيخ جمال منصور الذي شارك في حوار القاهرة ولا زال حتى اللحظة معتقلا في سجن الجنيد الفلسطيني بنابلس). وقد استغلت السلطة أكثر من عامل عند القيام بهذه الخطوات، منها ثقتها بأن حماس بإعلانها عدم دخول الحرب الأهلية لن ترد بالنار على السلطة، ومنها الغطاء الدولي العام الذي يبرر هذه التصرفات ضد "قتلة السلام"، ومنها الغطاء الشعبي الداخلي بأن هذه الخطوة ضرورية ضد من يحاول إجهاض الحلم الفلسطيني ويحول دون إتمام إعادة الانتشار والانتقال للمرحلة النهائية من المفاوضات. أما السمة الثانية لموقف السلطة فهي ما فهم على أنه محاولة لشق صف حماس خاصة من خلال تشجيع بعض الإسلاميين على إقامة أحزاب سياسية مستقلة والالتحاق بالسلطة ودخول مؤسساتها، الأمر الذي تقول حماس إنه لن ينجح معها، وأن أية محاولة كهذه سيحكم عليها بالفشل الذريع لأسباب تتعلق بطبيعة الحركة وآلية عملها (الحروب ١٢٢، ١٢٤).

وعلى أية حال، فإن الغطاء الشعبي لم يكن ليتوفر بالضرورة لتبرير جميع إجراءات السلطة ضد الإسلاميين، بل إن هذا الغطاء قد بدأ بالانحسار على ما يبدو مع مرور الأيام. خاصة على ضوء التعنت الاسرائيلي في المفاوضات، وعلى ضوء استمرار الاسرائيليين بانتهاج سياسة فرض الأمر الواقع والقيام بإجراءات أحادية الجانب، من غير التزام منهم بالاتفاقيات المتعددة والتي هي في الأصل لا تحقق الحد الأدنى للفلسطينيين. هذه الأمور جعلت الشارع الفلسطيني يرى هذه الاجراءات على أنها استجابة للضغوط الاسرائيلية خاصة من خلال دوام الربط بينها و بين التقدم في عملية السلام بشكل استفزازي يدفع إما إلى نسف عملية السلام التي بدأتها حكومة العمل وإما إلى حرب فلسطينية – فلسطينية في حال استجابة حماس للرغبة الطبيعية في الدفاع عن النفس. وقد تجلى هذا الربط الاسرائيلي في اتفاق واي بلانتيشن إلى حد تسميته باتفاق " الأمن مقابل السلام " بدل اتفاق "الأرض مقابل السلام". فقد شغل الجانب الأمني حيزا ملحوظا في الاتفاق إلى حد تعليق الحكومة الاسرائيلية إقراره إلى حين تقديم السلطة خطة عمل وافية ضد الاسلاميين المناهضين للمشروع السلمي فضلا عن المباشرة بتنفيذ ذلك. وقد اتى هذا الضغط ثماره. فإذا كان عدد المعتقلين الاسلاميين في سجون السلطة قد بلغ قبل التوقيع الاخير حوالي الأربعمائة معتقل حسب الشيخ ياسين، فإن هذا العدد قد تضخم مباشرة بعد "الواي

بلانتيشن"، وخاصة على اثر العملية الانتحارية التي كانت تستهدف حافلة لطلبة مستوطنة نتسريم في قطاع غزة حسب الإذاعة الاسرائيلية فانفجرت بدورية الحراسة الاسرائيلية.

هذه الحملة لم ينج منها أشخاص يفترض أن لهم حصانة من نوع ما كرئيس محكمة الاستئناف الشرعية الشيخ حامد البيتاوي الذي صرح بمعارضته للاتفاق إلى محطة الجزيرة الفضائية، فاعتقل حوالي الشهرين على تصريحه ذاك، بل و لم ينج من بعض مظاهرها الشيخ أحمد ياسين نفسه، الأمر الذي كان له ردود فعل غير مقبولة لدى الشارع الفلسطيني، على ضوء السمعة الخاصة والاحترام المتميز الذي يتمتع به الشيخ ليس لدى أنصاره فحسب، بل ولدى العديدين في السلطة، وذلك باعتباره عنصر تهدئة ضد أي اقتتال داخلي، فضلا عن تصريحاته المشجعة التي أطلقها بخصوص العلاقة مع السلطة يوم افرج عنه الاسرائيليون وعاد إلى غزة في مراسم احتفالية.

بالرغم من ذلك، فقد اتخذت السلطة عددا من الاجراءات ضد الشيخ ياسين (فضلا عن سائر القيادة السياسية لحماس) بلغت حد فرض الإقامة الجبرية عليه، ومنع الصحفيين من مقابلته، وذلك على ضوء تصريحاته ضد اتفاق "واي بلانتيشن" التي أكد فيها على استمرار مشروعية المقاومة العسكرية ضد الإسرائيليين ما دامت الأرض الفلسطينية محتلة. فالسلطة التي انتظرت طويلا لكسر الجمود في العملية السلمية، وهو ما تراه تحقق من خلال هذا الاتفاق الذي ساق حتى "الليكود" إلى طاولة المفاوضات مع الفلسطينيين لم تكن على استعداد للتفريط به أو لخلق ذرائع للاسرائيليين لرفض الالتزام ببنوده، مما جعلها تقول بأن "حماس الان هي التي أعطت المبرر للعمل ضدها". ومما لاشك فيه أن مجمل هذه الاجراءات التي قامت بها السلطة الفلسطينية ضد حماس والجهاد الاسلامي بشكل منفرد، أو من خلال التنسيق المشترك حسب ما نصت عليه الاتفاقيات، قد اثر سلبا على أداء الاسلاميين خاصة وأنه يتزامن مع اجراءات مماثلة يقوم بها الاسرائيليون.

هذه الاجراءات مجتمعة أدت إلى تقليص عدد العمليات العسكرية، وذلك من خلال الكشف المبكر عن عدد منها أو اعتقال أفراد بشكل احترازي حال دون قيامهم بعمليات كانوا ينوون الإعداد لها، أو من خلال فرض قيود امنية تحول دون وصول انتحاريين إلى مناطق تواجد الاسرائيليين. يضاف إلى ذلك العمل الدؤوب على تصفية قادة العمل العسكري لكل من حماس والجهاد الاسلامي وهو ما اتبعته اسرائيل سابقا ضد القياديين من الفصائل الفلسطينية ثم استخدمته لاحقا ضد الاسلاميين الفلسطينيين. كان من ابرز ضحايا هذا المسلسل التصفوي كل من يحيى عياش، وكمال اكحيل، ومحيي الدين

الشريف، وعادل عوض الله، وعماد عوض الله من حماس، وكل من هاني عابد، ومحمود خواجة من حركة الجهاد، بالإضافة إلى أمينها العام فتحي الشقاقي. وبصرف النظر عن توزيع المسؤولية أو توجيه أصبع الاتهام لمن يقف خلف مقتل هذا القائد أو ذاك، فان النتيجة الواضحة هي ضعف العمل العسكري للاسلاميين وتراجع مستواه. وهذا ما اعترف به صراحة الشيخ أحمد ياسين كنتيجة للقيود الكثيفة والعراقيل المتنوعة المفروضة على الاسلاميين. كما أن تلك الاغتيالات قد رافق بعضها تراشق بالاتهامات بين السلطة وحماس وكانت تؤدي إلى القطيعة والتوتر والاعتقال أحيانا.

ب) حركة الجهاد الإسلامي

في مطلع وأواسط السبعينات، وعلى ضوء الاحتكاك بالجماعات الإسلامية في مصر بدأ عدد من الإسلاميين بالاحتجاج على موقف الإخوان المسلمين الفلسطينيين الذين لم تكن لديهم إجابات شافية حول المسألة الفلسطينية، خاصة على ضوء حالة الانزواء التي كانت تمر بها حركة الإخوان الفلسطينية في بداية تلك الفترة لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية. فالدكتور فتحي الشقاقي، والذي كانت عائلته قد هاجرت عام ١٩٤٨ من قرية زرنوقة قرب أسدود إلى مخيم رفح في القطاع، حيث ولد هناك عام ١٩٥١ كان قد التحق عام ١٩٧٤ بجامعة الزقازيق لدراسة الطب. هناك بدأ الدكتور الشقاقي بمناقشة بعض قادة حركة الإخوان التي ينتمي إليها حول الموقف من المسألة الفلسطينية، حيث بدأ بطرح فكرة مركزية القضية الفلسطينية وأنه لا يجوز اعتبارها بنفس حجم القضايا الإسلامية الأخرى باعتبار إسرائيل رأس الهجمة الغربية ضد أمتنا ومفهوما صهيونيا توسعيا لابد من مواجهته بالحجم الذي يتناسب معه. وقد زاد في تأكيد هذه المطالبة ظهور عدد من الحركات الإسلامية الثورية في الدول العربية فضلا عن انتصار الثورة الإيرانية. بدأ الاستقطاب بين الطلبة في مصر لتشكيل نواة للعمل على أساس هذا التصور، ثم قام البعض بالتعبير عن الرغبة الملحة بدخول ساحة المواجهة العسكرية مع إسرائيل من خلال تشكيل حركة الجهاد الإسلامي عام ١٩٨٠. كان من أبرز مؤسسي هذه الحركة الدكتور فتحي الشقاقي الذي يعتبر المسؤول العسكري للحركة، والشيخ عبد العزيز عودة الذي يعتبر الزعيم الروحي لها. وهو الذي تلقى جانبا من تعليمه في مصر كذلك ثم عاد كلاهما للعمل في فلسطين. لكن، ونتيجة نشاطهما في الحركة تم إبعادهما، ثم أخيرا وقع اغتيال د. الشقاقي رحمه الله في مالطا يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٩٥، ليخلفه في قيادة الحركة الدكتور

رمضان شلح خريج الاقتصاد من جامعة لندن. يذكر أن الدكتور رمضان شلح كان قد تعرف على الدكتور الشقاقي عام ١٩٧٧ عندما كان كلاهما يدرس في جامعة الزقازيق في مصر.

استقطبت حركة الجهاد عند ظهورها عددا من عناصر الفصائل الفلسطينية، وعددا آخر من الحركات الإسلامية الموجودة على الساحة وبخاصة من جماعة الإخوان المسلمين، إضافة إلى العناصر الجديدة التي اكتسبتهم الحركة من فئة الشباب بصورة خاصة. رغم ذلك فإنه – وحسب الجهاد – لا يمكن القول بأن الحركة قد خرجت من فتح مع أن عددا من أعضائها قد عاشوا تلك التجربة الوطنية. ذات الشيء يقال عن العلاقة مع جماعة الإخوان رغم أن بعض كوادر الجهاد البارزين قد عاشوا تلك التجربة الإسلامية، مع الإقرار طبعا بأن التجربة الإسلامية الحديثة كانت المحضن لميلاد حركة الجهاد الإسلامي مع العوامل المساعدة الأخرى. وعلى صعيد الانتشار في فلسطين، فإن الحركة تتمتع في القطاع بوجود أسبق وأكبر مما هو عليه الحال في الضفة الغربية لأسباب منها ما يتعلق بمحل النشأة والقرب من مصر.

على أية حال، وفيما يتعلق بالفروق بين حركتي الجهاد والإخوان، فإنه لا يوجد خلاف عقائدي معرفي بينهما. فالخلاف يقوم على أساس فهم الواقع المعاصر وكيفية التعامل معه. وقد جاءت حركة الجهاد لتثبيت مقولة اعتبار المسألة الفلسطينية القضية المركزية للحركة الإسلامية، متهمة جماعة الإخوان بعدم إدراك خطورة الحقبة الإسرائيلية مما أدى إلى تهميش القضايا المصيرية لصالح مسائل هامشية أو هي أقل أهمية من قضية فلسطين. لهذا فإن حركة الجهاد تحمل الإخوان المسؤولية عن حالة السكون والانخلاع من الواقع الذي أصاب التيار الإسلامي المعاصر بصورة عامة، وذلك بالتخلي عن الفهم الصحيح الذي طرحه الشيخ حسن البنا ومن بعده سيد قطب، حسب ما ترى حركة الجهاد الإسلامي. بينما تطرح الجهاد نفسها على أنها تمثل المفاصلة والثورة مقارنة مع المهادنة والترقيع الذي يمثله التجاه الإصلاحي. إضافة إلى ذلك، فقد برز خلاف آخر بين الحركتين حول الموقف من الثورة الإيرانية. فحركة الجهاد تنظر بإيجابية بل وباستلهام إلى الثورة الإسلامية في إيران باعتبارها لها من أكثر الدول التزاما بالقضية الفلسطينية، فضلا عن التوجه الإسلامي للثورة الإيرانية. وهو ما بلغ حد قيام الحركة بنشر كتابات حول التقريب بين السنة والشيعة، الأمر الذي فسره الإخوان على أنه مد للنفوذ الشيعي إلى مناطقنا. ومما لاشك فيه أن هذا الموقف لحركة الجهاد تجاه الثورة الإيرانية قد خلف بعض

الآثار السلبية على الحركة مع بداية تأسيسها أوائل الثمانينيات. إضافة إلى هذا التعاطف الخاص مع الثورة الإيرانية، والذي تعكسه كتابات وتصريحات ومواقف رموز الحركة، فإن الحركة تذهب إلى اعتبار الشيخ عز الدين القسام وحسن البنا وسيد قطب والخميني من الشخصيات الموهوبة التي ينبغي الاستلهام من تجاربهم وأفكارهم، إضافة إلى استلهام هذه الحركة للكثير من أدبيات الجهاد الإسلامي في مصر فيما يتعلق بالجهاد والمفاصلة (زياد أبو عمرو ١١٨، ١٢٣، ١٤٩-١٥٧، والأعمال الكاملة للشقاقي، والمختار الإسلامي).

هذه الفروق بين الجهاد الإسلامي والإخوان المسلمين في فلسطين، لم تبق على نفس الدرجة، فبعد نشوء حماس ودورها الفاعل في الانتفاضة والمقاومة تضاءل الفارق بين الجهاد والإخوان إلى حد التلاشي كما يقول أمين عام حركة الجهاد الدكتور رمضان شلح الذي يشير إلى أن الخلاف حول إيران، والذي وصل إلى حد التكفير في يوم من الأيام، يكاد يكون قد انتهى اليوم تقريبا على ضوء العلاقة التي تربط حماس بإيران إلى درجة وجود مكتب لحماس في طهران. لهذا يؤكد الدكتور شلح بأن الفروقات الأساسية التي برزت بين الحركتين في طور التأسيس تكاد اليوم أن تنعدم. فالحركتان ومنذ الانتفاضة الفلسطينية تسيران في طريق واحد، وتلتقيان على الخطوط العريضة حسب كل من نزال والشقاقي وشلح وغيرهم. (الأعمال الكاملة للشقاقي ١٢٠٢، المجتمع الكويتية ٩٤/١١/٢٩، الوطن العربي ٩٧/١١/١٤، البيادر السياسي ٩٦/٩/١٤).

لهذا لا يمكن تقييم العلاقة بين الحركتين وحجم النفوذ الذي تتمتع به كل منهما الآن على ضوء لحظة التأسيس. فدخول الإخوان ساحة المواجهة ضد إسرائيل قطع الطريق على دوام استغلال حالة الفراغ النضالي لصالح حركة الجهاد، كما أنه وضع حدا لتسرب العناصر المتحمسة من الإخوان إلى الجهاد، فضلا عن أن الثورة الإيرانية قد فقدت شيئا من بريقها في العالم العربي بعد حرب الخليج الأولى، وعلى ضوء انشغالها بقضايا إيران القومية.

وفيما يتعلق بالانتفاضة، يرى أنصار الجهاد الإسلامي بأن العمليات الجريئة التي قاموا بها قبيل ديسمبر ١٩٨٧ وتلك التي سبقتها منذ أكتوبر ١٩٨٦ هي التي فجرت أو ساهمت بشكل بارز في تفجير الانتفاضة الفلسطينية، مثلما كانت معركة يعبد بقيادة القسام الشرارة التي فجرت ثورة عام ١٩٣٦. هذا من غير ادعاء بأنهم كانوا من أعطى القرار بإطلاق الانتفاضة، ومن غير إنكار لدور الآخرين في المشاركة وتأجيج فعالياتها (زياد أبو عمرو ١٢٢).

في أوائل الثمانينيات كانت الحركة مشغولة بتحديد هويتها وموقفها ونشر قناعتها واستقطاب المؤيدين لها، إن كان على مستوى العضوية أو على مستوى الجماهير. تمثل ذلك من خلال الأنشطة المتعددة للحركة في المساجد والمعاهد والجامعات والجمعيات والمنشورات، وإن بشكل محدود بداية. كانت أول مشاركة للحركة في الانتخابات الجامعية عام ١٩٨١/١٩٨٢ عندما حصلت على نسبة ١٦,٥% في انتخابات الجامعة الإسلامية بغزة. وقد برز في غزة مسجد الشيخ عزالدين القسام كبؤرة حيوية للحركة، حيث كان يخطب فيه الزعيم الروحي للحركة الشيخ عبدالعزيز عودة ويفد إليه أنصار الحركة من أماكن عدة في القطاع، الأمر الذي لم تسكت عليه السلطات الإسرائيلية طويلا خاصة على ضوء التحريض للاشتراك في انتفاضة إبريل عام ١٩٨٢ دفاعا عن المسجد الأقصى. فقامت بحملة اعتقالات في صفوف الحركة شملت الدكتور الشقاقي في أيلول ١٩٨٣، فضلا عن فرض الإقامة الجبرية على الشيخ عبدالعزيز عودة. بعد ذلك بدأت الحركة بالانتقال الفعلي إلى الجهاد المسلح الذي بلغ ذروته لدى الحركة عامي ١٩٨٧/٨٦. ففي آذار ١٩٨٦ قامت إسرائيل باعتقال مجموعة من أعضاء الحركة بتهمة القيام بعمليات عسكرية منذ عام ١٩٨٤. وفي منتصف أكتوبر ١٩٨٦ قامت سرايا الجهاد بعملية عسكرية قرب حائط البراق (المبكى) في القدس راح ضحيتها العشرات من الإسرائيليين. وفي أيار ١٩٨٧ نفذت مجموعة من أعضاء الجهاد هروبا من سجن الاحتلال المركزي في غزة بقيادة الشيخ مصباح الصوري. هؤلاء الفارون الستة من السجن قاموا بسلسلة من العمليات العسكرية على مدار خمسة أشهر من تاريخ هروبهم، وفي ٢ أكتوبر ١٩٨٧ سقط الشيخ مصباح الصوري شهيدا، ولم تمض سوى أيام حينما اشتبك بقية أفراد المجموعة يوم ٦ أكتوبر ١٩٨٧ مع جنود الاحتلال في معركة ضارية وسقطوا جميعا شهداء. هذه الحادثة كان لها أثر كبير على الجماهير الفلسطينية، حيث ترى حركة الجهاد أنه بدم هؤلاء الأبطال قد دخل الفلسطينيون جميعا مرحلة الانتفاضة، مما يجعل من ٦ أكتوبر يوم تحول هام في حياة الشعب الفلسطيني، حيث استمرت أعمال المقاومة والتصدي للاحتلال حتى انبثقت الانتفاضة الشعبية في ديسمبر ١٩٨٧، خاصة على ضوء المنشورات التي تبعت الحدث مطالبة بالانتقام للشهداء، مما حدا بالسلطات إلى إبعاد الشيخ عبد العزيز عودة في ١٧ نوفمبر ١٩٨٧ إلى خارج البلاد، وهو ما أدى إلى صدامات شعبية مع جنود الاحتلال وما رافقه من مقتل مستوطن وسط مدينة غزة.

تتلاحق الأحداث، ويقوم سائق شاحنة إسرائيلي بدهس عدد من الفلسطينيين على الشارع الرئيسي شمال مدينة غزة، ليقتل أربعة منهم على الفور وذلك في ٨ ديسمبر

١٩٨٧. هذا الحادث العنصري الذي سبقت الإشارة إليه أثار الشارع الفلسطيني فـتقول إلى الشوارع يلاحق جنود الاحتلال ويرشقهم بالحجارة والزجاجات الفارغة. وقد ســارعت حركة الجهاد كغيرها إلى التقاط الإشارات من هذا الوضع، فطبعت منشورات بدأ توزيــع أولها في ١٩٨٧/١٢/١١ داعيةً للثأر والإضراب والمقاومة. وتكون حركة الجهاد بذلك قد سجلت حضوراً ملحوظاً وفاعلاً سواءً في المقدمات التي ساقت لهــذه الأحــداث قبيــل الانتفاضة أو في الاستفادة من لحظة التوتر التي عرفت بانطلاقة الانتفاضة. هذا طبعاً مــن غير نكران لدور الآخرين ولتأثير العوامل الأخرى مجتمعة.

الفصل الثاني
خلفيات نظرة الإسلاميين لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي

أ) قدسية فلسطين

تمثل فلسطين في القرآن الكريم، وفي الحديث النبوي الشريف، كما في عموم كتب التاريخ والتراث الإسلامي وسائر أدبيات الحركات الإسلامية، مكانة بارزة وأهمية خاصة لا تخفى. هذه القدسية تنطبع في ذهن المسلم خالقة نمطا محددا من التفكير تجاهها والتعامل معها، بل إن ما يثير الدهشة هو ذلك الاهتمام الإسلامي بفلسطين عامة وبيت المقدس خاصة حتى قبل أن يتم فتحها على يد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب بسنوات عديدة.

ففي القرآن الكريم آيات عديدة تشير إلى امتياز هذه البقعة **ببركة خاصة**. من ذلك ما ورد في الآية رقم ٢١ من سورة المائدة، وفي الآية رقم ١٧ من سورة الأعراف، وفي الآية الأولى من سورة الإسراء، وفي الآيتين ٨١،٧١ من سورة الأنبياء، وفي الآية رقم ١٨ من سورة سبأ، إلا أن آيات سورة الإسراء تبقى الأكثر تأثيرا في المسلم عامة وفي الفلسطيني بصورة خاصة، لكثرة اهتمامها ببني إسرائيل إلى حد تسميتها بسورة بني إسرائيل. تبدأ هذه السورة بقوله تعالى: "سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله...". هذه الآية فهمت على أنها تربط برباط روحي كلا من القدس ومكة والسماء. وهو الذي فسره البعض على أنه بمثابة عهد يأخذه الإسلام على أتباعه، في كل مكان وزمان، للمحافظة على الأقصى وبيت المقدس محافظتهم على المسجد الحرام بمكة، وإلا فما السر في أن يعرج النبي محمد عليه السلام إلى السماء من بيت المقدس بالذات وليس من المسجد الحرام مباشرة لو لم يكن هناك أمر خاص متعلق بالقدس! وهو ما دعا المسلمين لتسمية فلسطين **بأرض الإسراء والمعراج**. ان تلك الآية، لم تذكر البركة للمسجد الأقصى وحده، بل ولما حوله من مناطق فسرت على أنها تشمل كل فلسطين بل وقد تشمل بلاد الشام قاطبة لأحاديث نبوية امتدحت بلاد الشام باسمها. كل ذلك، و لم يكن قد أصبح أي من المكانين مسجدا للمسلمين حتى تاريخ نزول تلك الآية، مما يعطي الأهمية للمكان وليس للبناء وحده، فضلا عن كونها نبوءة بانتصار الإسلام ثم باتساع نفوذه ليشمل الموقعين معا تحت رايته (أبو فارس ٢٧-

٣٤، علوان، **ابن تيمية** ٥٠٦/٢٧، **البخاري** ١٠٧/٨، فضلا عن تصريحات عامة المتحدثين والخطباء الإسلاميين وما تورده المنشورات الإسلامية).

يزيد في أهمية فلسطين اتخاذ المسلمين بيت المقدس قبلة لصلاتهم ستة عشر شهراً قبل أن يتحولوا لاستقبال الكعبة في المسجد الحرام بمكة، وهو ما جعل المسلمين يطلقون على بيت المقدس مصطلح **أولى القبلتين** (كتب التفسير للآيات ١٤٢-١٤٥ **من سورة البقرة**).

أما الحديث النبوي الشريف، فقد تطرق مراراً إلى هذه البقعة من العالم، مؤكداً تلك الأهمية التي نسبها القرآن لها، ومبيّناً جانباً من تلك الامتيازات التي يتحلى بها بيت المقدس بصورة خاصة. من ذلك الأحاديث التي ذكرت الأجر المضاعف للصلاة في المسجد الأقصى بما يفوق الصلاة في غيره أضعافاً كثيرةً سوى تلك التي تؤدى في المسجد الحرام بمكة، أو في المسجد النبوي في المدينة المنورة، (مسند الإمام أحمد، ج١، ص٤٦٣). بهذا يكون المسجد الأقصى هو المسجد الثالث من حيث قيمة العبادة، مما جعل المسلمين يطلقون عليه مصطلح **ثالث الحرمين**. يشير إلى هذه المكانة أحاديث أخرى تحظر السفر وشد الرحال إلى مساجد مخصوصة للصلاة فيها، إذ أن كل الأرض تصلح مسجداً من غير فرق، اللهم إلا لهذه المساجد الثلاثة: الحرام والنبوي والأقصى، لقدسيتها الخاصة (البخاري، ج١، ص١٨١، ومسند الإمام أحمد، ج٢، ص٢٣٤). وقد اتفق العلماء على استحباب السفر إلى بيت المقدس للعبادة المشروعة فيه (**فتاوى ابن تيمية** ج٢٧ص٦).

وفي كتب الفضائل التي تتحدث عن بيت المقدس، العديد من الأحاديث والآثار والأقوال التي تمجد بيت المقدس، وتحض على الإقامة والرباط في فلسطين والشام عامة (البخاري ج٨ ص١٠٧)، بل إن من الآثار ما يعتبر القدس وبلاد الشام عامة جنة الله وصفوته في أرضه، وأن من سكنها فبرحمة من الله تعالى، ومن خرج منها فبسخطٍ منه (ابن الجوزي، فضائل القدس ٩٥).

تأتي في هذا السياق أيضاً الأحاديث النبوية التي تمتدح فئة مؤمنة تبقى مرابطة في بيت المقدس وأكنافه. من ذلك قول الرسول عليه السلام: "لا تزال طائفة من أمتي على الدين ظاهرين، لعدوهم قاهرين، لا يضرهم من خالفهم ولا ما أصابهم من البلاء، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك. قالوا: يا رسول الله، وأين هم؟ قال: في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس". (مسند الإمام أحمد ج٥ ص٢٦٩، وانظر البخاري ومسلم كذلك). هذا الحديث يوفر جواً من التفاؤل الدائم للمؤمنين حتى في أحلك الظروف. كما أنه يدفع

لرفض الطروحات التي يقبلها غيرهم من باب الاعتراف بموازين القوى أو الرضى بالأمر الواقع، ذلك أنهم يؤمنون بدوام تغير موازين القوى، فضلاً عن أنهم يفضلون أن يكونوا من تلك الفئة التي لا يضرها من خالفها ولا ما أصابها. إنما المهم عندهم هو الثبات على المبدأ حتى لو تأخر النصر إلى الأجيال اللاحقة (يكثر مثل هذا على ألسنة المتحدثين والخطباء الإسلاميين).

كما ويزيد في خصوصية فلسطين، اعتبارها **أرض وقف إسلامي**، إذ أن هذا يدفع للحفاظ عليها والدفاع عنها، كما يحول دون إمكانية بيعها أو التنازل عنها لأية فئة من غير المسلمين، حيث أنها بهذا الوقف تصير مُلكاً لعموم المسلمين، لا يملك أحد حق التصرف في عينها تصرفاً ينقل ملكيتها لغير المسلمين. يستند هذا القول إلى طريقة تحول هذه الأرض إلى المسلمين صلحاً وفق الاتفاق بين عمر بن الخطاب ونصارى بيت المقدس، حيث سلم عمر لبطريرك القدس صفرونيوس ما عرف بالعهدة العمرية، وشهد عليها كل من خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، وعبد الرحمن بن عوف، ومعاوية بن أبي سفيان. كما ويستند هذا القول "بالوقف" إلى الإجراء الذي اتخذه عمر بن الخطاب تجاه الأرض المفتوحة عنوة عندما رفض تقسيمها على الجيش وقام بدلاً من ذلك بحبس عين الأرض وقفا على أجيال المسلمين تاركا لأصحابها الانتفاع بها بمقابل يدفعونه عرف "بالخراج". وكانت حجة عمر أن توزيع الأرض على الفاتحين سيضر بالأجيال اللاحقة "لولا آخر الناس ما فتحت قرية إلا قسمتها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر". فهو، إذاً، اجتهاد منه في جعل الأرض وقفا على المسلمين ما تناسلوا. وهو اجتهاد وافقه عليه كما خالفه عدد من الصحابة. وقد رأى جمهور الصحابة أن الأمر يعود إلى المصلحة. فإن كانت المصلحة في التقسيم قام الإمام بفعله، وإن كانت في الوقف قام الإمام بذلك. وإن كانت آراء الفقهاء لاحقا قد توزعت على هذين القولين بخصوص الأرض المفتوحة عنوة، إلا أنهم قالوا بأنه لا يجوز النزول عنها للمشركين كي لا تصير دار حرب. أما ما يستولي عليه المسلمون صلحاً فهو حسب صيغة الاتفاق، فإن اتفقوا على أن ملك الأرض للمسلمين فإنها تصير وقفا لا يجوز بيعها ولا رهنها. أما إذا تمت مصالحتهم على أن الأرض لهم وإنما يضرب عليها الخراج فإنها تصير دار عهد لهم بيعها ورهنها (**الأحكام السلطانية** للماوردي٢١٧، ٢٨٦ **وتاريخ التشريع الإسلامي** لمناع القطّان ٢٠٠، مصالحة، ٦٣). واعتبار فلسطين أرض وقف هو السبب الذي قيل بأن السلطان عبد الحميد الثاني لأجله رفض السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين أو باقتطاع وطن قومي لهم

فيها مقابل مساعدة مالية يقدمها اليهود له، وهو الأمر الذي كلفّه مُلكه ثمناً لرفضه ذاك (علوان ٣٩).

هذا الوقف يعتبر ركيزة في فكر الإسلاميين الرافض للتعاطي مع كيان إسرائيلي على أرض فلسطين بالإضافة إلى ركائز أخرى يقوم عليها هذا الرفض (ميثاق حماس، المواد ١١، ١٣،١٥)، خاصةً وأن الوقف في الإسلام له أحكام خاصة به، وله قدسية ومهابة تحول دون جرأة الناس عليه حتى في الوقف الخاص. فكم ستكون القدسية عندما نتحدث عن وقف عام متعلق بوطن كامل! لاشك أنها أكثر مهابة.

ولعل هذا ما يفسر كثرة الفتاوى الجماعية والمؤسساتية التي دأبت على تحريم بيع الأرض لليهود أو الإنجليز منذ بداية هذا القرن وحتى يومنا هذا، حيث شعر المهتمون من علماء الدين ورجال السياسة بأن الأرض بدأت تتسرب لجهات معادية. ولعل هذا كذلك ما دفع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني إلى اتخاذ إجراءات وقائية كان من ضمنها إخضاع القدس لإدارته المباشرة. وقد تأكدت مخاوف العرب والفلسطينيين على إثر وعد بلفور لليهود في نوفمبر ١٩١٧ بوطن قومي في فلسطين، وعلى ضوء التسهيلات التي قدمها الانتداب البريطاني لهجرة اليهود إلى فلسطين وتجهيز الأوضاع حتى وصلت إلى مرحلة إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨.

من أوائل هذه الفتاوى، تلك الصادرة عام ١٩٣٥ عن مؤتمر علماء فلسطين الأول، والتي حرمت بيع الأرض أو السمسرة عليها لليهود، وطالبت بنبذ من يقوم بشيء من ذلك ثم بعدم الصلاة عليه أو دفنه في مقابر المسلمين عند موته متوافقين في ذلك مع الفتاوى الصادرة عن علماء المسلمين في كل من العراق ومصر والمغرب وسوريا والهند التي حكمت بكفر من يفعل ذلك، بل إن فتوى الشيخ محمد رشيد رضا كانت قد اعتبرت من يبيع أرضه لليهود أو الإنجليز كمن يبيع الوطن كله أو كمن يبيع المسجد الأقصى. كما أن فتوى رئيس جمعية العلماء المركزية في الهند قد أشارت صراحة إلى الهدف من شراء تلك الأراضي المتمثل في بناء الهيكل محل المسجد الأقصى وتشكيل دولة يهودية، الأمر الذي لا يكون جزاؤه إلا نار جهنم. أما علماء نجد فقد أصدروا فتوى عام ١٩٣٧ تعتبر ولاية اليهود في بلاد الإسلام باطلة ومحرمة.

أما بعد الإعلان عن ميلاد دولة إسرائيل كأمر واقع، فقد بدأت النداءات والفتاوى الدائمة الداعية للجهاد ضد هذه الدولة، والتي تحظر كل أنواع التعامل الإيجابي معها، فضلاً عن إقامة سلام وعلاقات عادية معها، من ذلك نداء علماء الأزهر عام ١٩٤٧

الداعي للجهاد لإنقاذ فلسطين وحماية المسجد الأقصى معتبراً الجهاد فرض عين على كل قادر بالنفس أو المال، ثم جاءت فتوى الأزهر الشريف بتحريم الصلح مع هذا الكيان وذلك عام ١٩٥٦. وكذلك فتوى المؤتمر الدولي الإسلامي المنعقد في باكستان عام ١٩٦٨ التي حظرت الصلح مع إسرائيل ودعت إلى الجهاد لاسترجاع فلسطين.

وعندما أقدم الرئيس المصري محمد أنور السادات على زيارة الكنيست الإسرائيلي ساعياً للصلح مع إسرائيل عام ١٩٧٧، وعلى إثر محاولة البعض تبرير هذه الزيارة وتشبيه سعيه بصلح الحديبية الذي عقده الرسول صلى الله عليه وسلم مع أهل مكة، أصدر الأزهر الشريف فتوى تفيد عدم جواز الصلح مع إسرائيل لما فيه من إقرار للغاصب على فعله.

وقد جاءت أخيراً فتوى علماء المسلمين التي تحرم التنازل عن أي جزء من فلسطين لليهود، مؤكدة على أنه ليس لأي شخص أو جهة الحق في الاعتراف لإسرائيل بأي شبر من فلسطين (جمعية الإصلاح الكويتية، **فتوى علماء المسلمين**، ١٩٩٠).

هذه الفتاوى والنداءات المتتابعة والصادرة عن أكبر وأرفع الهيئات والمؤسسات الدينية، تركت أثرها في الشارع الإسلامي، مما جعل مجرد التفكير بالصلح مع إسرائيل من المحظورات الشرعية على المسلم مهما كانت الأسباب وبغض النظر عن الظروف والمتغيرات. ولا شك أن هذه الفتاوى كانت وستبقى واحدة من أهم المحددات للحركات الإسلامية في تعاملها مع القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي.

ولعل هذه الأمور مجتمعة: الآيات القرآنية والأحاديث النبوية بخصوص بيت المقدس والمسجد الأقصى وعموم فلسطين، إضافة إلى القول بأن فلسطين أرض وقف إسلامي، وكذلك الفتاوى المتلاحقة بخصوص هذه القضية هي ما جعل الأدبيات الإسلامية المعاصرة تعرض فلسطين على أنها: "جزء من عقيدة المسلمين... جزء من الوجدان الإسلامي... فهي ليست كأي أرض... واسمها طبع في القلوب والعقول حتى أصبح يجرى مجرى الدم في العروق، وأنه بمجرد ذكر اسم أرض الإسراء والمعراج ينتقل المسلم إلى عالم آخر حيث قدسية المكان وعراقة الزمان... وهي أرض وقف إسلامي يكفر كل من يساوم عليها أو يتنازل عنها... وهي ملك للأمة الإسلامية جمعاء، لا يحق لأي شخص ولا حتى لأي شعب من الشعوب الاعتراف بالوجود الإسرائيلي عليها باعتبار ذلك محرماً شرعاً... والقدس عرض المؤمنين ولا مكان للمسلمين دون القدس ومسجدها... هذه المدينة لها بعد ديني باعتبارها جزءاً من العقيدة الإسلامية" (علوان ١٣، مصالحة ٧٢، وغيرهما).

وبتقديري، فإن بعض هذه الأدبيات الإسلامية، تتضمن تحميلا للنصوص أكثر مما تحتمل، فضلا عن أن عددا من التفسيرات والاستنباطات كانت قد جاءت متأثرة بحالة المجد والعافية التي كان يعيشها المجتمع الإسلامي. وهو ما لا يمكن نسخه وسحبه على واقعنا المتسم بحالة الضعف، إنما المفروض إعادة دراسة الأمور وفق المستجدات ومن غير تجاوز ،طبعا، للمطلق. لكن جزءا من المشكلة يكمن في ضمور الفقه السياسي في الوقت الحالي وعجزه عن ملاحقة المتغيرات. وهو ما يسبب حالة من التردد وعدم الجرأة أو القدرة على حسم بعض المسائل على ما يبدو.

وهذا لا يعني إنكار وجود نوع من الخصوصية لفلسطين، لكنني لا أرى من داع لتحميل النصوص والأحداث أكثر مما تحتمل. فلا داعي لزج العقيدة مثلا في موضوع حياتي مع ما لذلك الموضوع من خصوصية وامتياز. ولذلك، فإنني أحاول فهم بعض التصريحات على أنها من باب الصيغ المجازية التي تقصد مجرد الإشارة إلى وجود خصوصية لهذه الأرض وليس المعنى الحرفي لتلك المصطلحات. فقد تحدث علماء الإسلام عن عقيدة المسلمين عهودا من غير أن تكون فلسطين جزءا من هذه العقيدة في مؤلفاتهم. وهل كانت عقيدة المسلمين من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم منقوصة قبل فتح القدس على يد عمر بن الخطاب رضي الله عنه؟ وهل ذكر فلسطين وبيت المقدس في القرآن الكريم يعني أنها بذلك تصبح جزءا من عقيدة المسلم، أم أن ذلك يشير إلى أمر آخر وهو المكانة الخاصة والبركة المميزة مثلا؟

وكذا قضية "الوقف" فهل في العهدة العمرية ما يشير إلى ذلك فعلا؟ العهدة العمرية تتحدث عن ضمانات أعطاها الخليفة عمر بن الخطاب لنصارى بيت المقدس، وليس فيها ما يشير إلى الوقف. وحتى التعهد بعدم إسكان اليهود ببيت المقدس إنما جاء استجابة لطلب نصارى القدس، ولم يأت بطلب من خليفة المسلمين، كما أنه جاء امتدادا لقرار من المنع دام قرونا قبل مجيء الإسلام، وذلك على خلفية الصراع الدامي بين النصارى واليهود وبخاصة بعد أن أصبحت المسيحية الدين الرسمي للإمبراطورية الرومانية الحاكمة يومها. فقد قام "تيطس" عام ٧٠م وكذا "هرقل" عام ٦٢٨م بتحريم القدس على اليهود تحريما مطلقا. وعلى أية حال، فإن هذا المنع لم يدم للأبد، حيث سمح المسلمون لليهود لاحقا بالسكن في القدس.

ولا يعني هذا أن المسلمين نقضوا عهدهم مع نصارى بيت المقدس إنما حصل ذلك الإذن لعدد من العائلات اليهودية بالتشاور مع السكان الأصليين، فضلا عن أن غالبية

السكان قد أصبحوا لاحقا مسلمين لا يحملون ذات النظرة العدائية للآخر، فقد عاش المسلمون مع اليهود سنين عديدة في المدينة المنورة و لم يسعوا إلى منعهم منها لولا ما حصل من اليهود من تحالفات عسكرية مع قريش ضد المسلمين.

وحتى لو انتقلنا في التاريخ إلى الأمام فسوف نرى المسلمين والنصارى واليهود يعيشون في القدس جميعا حياة هادئة معا كما يصف ذلك الرحالة ناصر الدين خسرو الذي زار القدس قبيل الغزو الفرنجي الصليبي وذلك في ظل الحكم الإسلامي. أما في ظل الاحتلال الفرنجي فقد زار القدس الرحالة اليهودي "بنيامين" فلم يجد فيها سوى ثلاث عائلات يهودية تقيم فيها بشكل سري، إلى أن جاء الفتح الجديد على يد صلاح الدين الأيوبي فسمح لليهود بالإقامة في القدس. وهو ما دفع الشاعر اليهودي "يهودا" يومها للقول: "تحت حكم الفرنجة لم يسمح لليهود بالإقامة في القدس.. [حتى] أرسل الله للدنيا أحد أبناء إسماعيل الذي اتصف بالشجاعة والشهامة والنخوة فحرر القدس وسمح لليهود بالعودة إليها، ونحن الآن نعيش في ظل الأمان والاطمئنان." (أنور الخطيب، ١٧٠).

ما هي حدود ذلك الوقف؟ تذهب بعض الكتابات والأدبيات الإسلامية إلى القول بأن فلسطين كلها أرض وقف من شمالها إلى جنوبها، ومن غربها إلى شرقها (بيان حماس رقم ٨٠ بتاريخ ٩١/١٠/٢٩). في حين نجد أن ابن تيمية يقسم الصفات المتعلقة بالمكان إلى صفات لازمة وأخرى عارضة: فالمساجد الثلاثة هي التي لها مزية لازمة لا يمكن إخراجها عنها وذلك بخلاف مناطق أخرى إنما كان حديث المتقدمين في فضلها لصفة عارضة تتعلق بكونها من الثغور مثلا وليس لأجل خاصية ذلك المكان، وهو ما ينطبق على كل من عسقلان والإسكندرية وقزوين وعكا وغيرها. فقد كان لقصد هذه المناطق والسكن فيها فضيلة حين كانت ثغورا يقيم فيها المرابطون في سبيل الله. أما ما لم يعد منها ثغرا فلا يبقى في السفر إليه فضيلة، ذلك مع تسليمه بثبوت مناقب خاصة للشام وأهلها كما ورد في القرآن والسنة وآثار العلماء (فتاوى ابن تيمية ج٢٧ ص١٧، ٣٩، ٥٠٦،٥٣). لكن يبقى أن أشير إلى احتمال كون ابن تيمية إنما يتحدث عن السفر إلى تلك المناطق سفرا تعبديا من نوع السفر إلى المساجد الثلاثة المخصوصة. وعلى أية حال، فثمة فرق من نوع ما بين المنطقة المميزة بصفة لازمة وتلك المميزة بصفة عارضة حسب ابن تيمية.

وقد توجهت إلى أمين عام حركة الجهاد الإسلامي الدكتور رمضان شلح بالسؤال حول معنى اعتبار فلسطين أرض وقف إسلامي ودلالات ذلك وآثاره وحدوده فكان رده

بأن: "صلة الإسلام بفلسطين أعمق وأوثق من فكرة أرض الوقف التي يطرحها بعض الإسلاميين. صلة الإسلام بفلسطين بدأت بواقعة الإسراء والمعراج؛ حيث تم الربط الإلهي بين المسجد الأقصى والمسجد الحرام ليرث المسلمون المسجد الحرام كما ورثوا أم القرى. فالتوجه إلى فلسطين ليلة الإسراء كان تكريما للنبي ولفلسطين. وبالإسراء انتزع الله الملك والنبوة من اليهود الذين حمّلوا التوراة فلم يحملوها وعهد بذلك إلى المسلمين الذين حمّلوا القرآن فحملوه.. [وذلك] لعدم أهلية بني إسرائيل للقيام بواجب الإيمان والتوحيد. ومن هنا، فإن الصراع هو على وراثة راية الإيمان والتوحيد إلى جانب وراثة الأرض بعد فساد بني إسرائيل وطغيانهم. وهذا هو معنى الارتباط العقيدي للمسلمين بفلسطين" (شلح، الملاحق).

ويبدو من خلال رد الدكتور رمضان هذا عدم ركونه إلى فكرة الوقف التي نسبها إلى "بعض الإسلاميين" ناقلا الأمر إلى أصل آخر متعلق بانتقال الوراثة الدينية من فئة لم تحمل الأمانة على صورتها المرضية إلى فئة أخرى أبدت استعدادها لحمل هذه الأمانة ولإنهاء حالة الفساد التي نشرتها الفئة الأولى، مما يستدعي تجريدها من السلطان على الدين وعلى الأرض معا. ولذلك، فالصراع على فلسطين - حسب الدكتور رمضان - "ليس صراعا على الأرض أو الثروات أو الموقع الاستراتيجي فحسب".

ومع التسليم بحصول ذلك الوقف من خلال الاجراء الاجتهادي الذي اتخذه عمر بن الخطاب، فهل يمكن اعتبار ذلك الوقف إجراءً اقتصاديا مؤقتا اتخذه الخليفة عمر حتى لا تنحصر الأرض بيد فئة قليلة وكي يضمن وصول نفعها إلى الأجيال اللاحقة من المسلمين، أو حتى إلى أصحاب الأرض الأصليين الذين سيعتنقون الإسلام فيما بعد؟ وهو ما حصل فعلا، فقد تحققت المصلحة التي نظر إليها عمر. فها هي الأرض اليوم ملك خاص بأسماء أصحابها وليست وقفا عاما للدولة، اللهم إلا البعد الاعتباري للوقف الذي يبقي نوع سلطان لإمام المسلمين يحول دون انتقال الأرض إلى جهة معادية، وهو حق تحتفظ به كل دول العالم وحكوماتها.

ولو ألقينا نظرة فاحصة على جملة الفتاوى المحرمة للتعامل مع إسرائيل والداعية إلى الجهاد ضدها فسوف نجدها في الغالب تبرر دعوتها تلك بحالة الظلم والغصب والعدوان التي مارسها اليهود ضد الفلسطينيين. فليس ذلك لمجرد كونهم يهودا، على سبيل المثال، ولا لكون فلسطين أرضا محرمة على غير المسلمين. فقد نصت لجنة الفتوى بالأزهر الشريف على أن "الصلح مع إسرائيل كما يريده الداعون إليه لا يجوز شرعا لما فيه من

إقرار للغاصب على الاستمرار في غصبه والاعتراف بحقية يده على ما اغتصبه وتمكين المعتدي من البقاء على عدوانه، وقد أجمعت الشرائع السماوية والوضعية على حرمة الغصب ووجوب رد المغصوب إلى أهله". مثل ذلك ورد في فتوى علماء الإسلام في المؤتمر الإسلامي في باكستان حيث قرروا بأن "الصلح مع هؤلاء المحاربين (الإسرائيليين) لا يجوز شرعا لما فيه من إقرار للغاصب على غصبه، والاعتراف بحقية يده على ما اغتصبه وأن على جميع المسلمين القيام بواجب الجهاد إلى أن يسترجعوا هذه البلاد من الغاصبين". ثم تكررت نفس العبارات حرفيا في فتوى الأزهر الشريف عام ١٩٧٧م على إثر زيارة السادات للقدس.

مثل هذه الفتاوى مقبولة ومبررة وتقول بها كل الشرائع، حيث أنها رتّبت دعوتها على حالة العدوان الصارخ، وهذه الحالة ليست بحاجة حتى إلى دليل شرعي خاص، إذ أنها من المسلمات العقلية والمنطقية. وهذا لا يمنع في الوقت نفسه أن تكون للدين كلمته الصريحة بخصوص هذه الحالة وهي التي تطابقت مع هذه المسلمات كما هو واضح.

قبل مغادرة هذه المسألة لا بد من الإشارة إلى تميز الإسلام عن غيره في عدم وجود فاصل حقيقي بين ما هو ديني وغير ديني، إذ يقوم الإسلام على المزج بين الأمرين في تشكيل عجيب لا يقبل اعتبار هذا الأمر لله وذلك الأمر لقيصر، بل الأمر كله لله، والأمر كله يقوم به الإنسان في الوقت نفسه. حتى أن الأمور الدنيوية من مأكل وملبس وتعاملات قد تحمل صبغة دينية في حد ذاتها، كما أن أصولا دينية عظيمة قد تحمل في ذاتها تفسيرا دنيويا بسيطا. وحتى الجهاد الذي ينظر إليه الغرب على أنه حرب مقدسة يفهمه المسلمون على أنه جهد أو استجابة بشرية لمتطلبات معينة. والقرآن الكريم يعلل هذه الحرب بمثل ذلك في قوله تعالى: "وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا" (النساء ٧٥). ومثل ذلك في الحديث الشريف "من قُتل دون ماله فهو شهيد." فمع أن هذا يموت دفاعا عن حق دنيوي مجرد، فإن الحديث يعتبره شهيدا بالمعنى الديني المعروف. وهذا كله يجعل من الصعوبة الفصل بين الأمرين الديني والدنيوي، كما يدفع إلى فهم العديد من الفتاوى الدينية على هذا الأساس الدنيوي، وليس على أساس "المطلق" الذي ورد في كلمة الوحي قولا باتا لا مجال للجهد العقلي بخصوصه.

هذه الإشارة كذلك تلغي أي أثر للبحث في كون الصراع على فلسطين صراعا دينيا أو صراعا يقوم على الحق الدنيوي المجرد، إذ الحق الدنيوي المجرد هو في الوقت نفسه حق ديني.

ب) الصورة الذهنية لليهود: صورة اليهود في المصادر الإسلامية

تشكل النظرة القرآنية لليهود، أحد أهم المحددات لشكل التعامل الإسلامي معهم، وذلك من خلال العمق الثقافي الذي تخلقه عشرات بل ومئات الآيات المتعلقة بهم. ونحن هنا في غنى عن الإشارة إلى مدى تأثير الآيات القرآنية في التوجيه والإرشاد بشكل عام، وذلك لما يمتلكه القرآن من قدسية خاصة، كونه خطاب الله تعالى الذي يتلقاه المؤمنون بقبول حسن فيضعونه موضع التنفيذ ما وسعهم الأمر، إنما الملفت للنظر هنا هو كثرة الآيات التي تتحدث عن اليهود والموزعة على سور القرآن من أوله إلى آخره، بصورة تجعل المسلم على صلة دائمة بالموضوع.

فمن خلال استعراض سريع للقرآن الكريم، نجد أن كلمة "إسرائيل" قد وردت (٤٣) مرة، وأن كلمة "اليهود" قد وردت (١٨) مرة. وفي حين لم يرد اسم رسول الإسلام في القرآن المنزل عليه سوى (٥) مرات، نجد أن اسم موسى عليه السلام قد ورد فيه (١٣٦) مرة، إضافة إلى (٢٠) مرة لهارون، و(٢٧) مرة ليوسف، و(١٦) مرة ليعقوب، و(١٧) مرة لإسحاق، و(١٧) مرة لسليمان، و(١٦) مرة لداود، ومرتين لطالوت (شاؤول)، و(٣) مرات للسامري، فضلا عن (٦٩) مرة لإبراهيم عليهم السلام جميعا. كل ذلك في حين لم ترد كلمة الإسلام سوى (٧٤) مرة، علما بأن هذا الرقم يتضمن جميع المفردات حتى تلك التي وردت بمعنى التسليم العام لله تعالى، مستوعبة جميع الموحدين من آدم إلى محمد وليس للدلالة على المسلمين بالمفهوم الاصطلاحي الحالي للكلمة. من ذلك ما ورد في إبراهيم (**آل عمران** ٦٧)، وما ورد في أتباع موسى (**يونس** ٩٠)، وما ورد في المؤمنين مع لوط (**الذاريات** ٣٦)، وما ورد في بلقيس (**النمل** ٤٤)، وحتى ما ورد في المؤمنين من الجن (**الجن** ١٤).

ولا شك بأن هذا الحجم الكبير من الاهتمام سيرافقه حجم مماثل من التأثير، خاصة وأن القرآن الكريم قد ضمن تلك الآيات عرضا تحليليا مفصلا لمسلكيات اليهود ولطباعهم وأخلاقهم. وهي لم تكن تعرض حياتهم من الوجهة التاريخية لتسلسل الأحداث فحسب،

بل إن الآيات القرآنية كانت في الغالب وكلما عرضت لواحدة من تلك الطباع، تذكر بالأسلوب المناسب للتعامل معها.

من الصفات التي ذكرتها الآيات القرآنية لليهود أنهم ظالمون بدّلوا "قولاً غير الذي قيل لهم – ٢/٥٩" إلى درجة أنهم يكتبون الكتاب بأيديهم "ثم يقولون هذا من عند الله – ٢/٧٩". وما ذلك إلا "ليشتروا به ثمناً قليلاً – ٢/٧٩". لذا فقد كان منهم الذين "يُحَرِّفون الكَلِم عن مواضعه –٤/٤٤" بل "ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون – ٣/٧٨". أليسوا هم الذين زعموا بأنهم "أبناء الله وأحباؤه – ٥/١٨" مع تأكيد القرآن على أنهم "بشر ممن خلق –٥/١٨"! لذا كره الله فعالهم وضرب عليهم الذلة والمسكنة لأنهم "كانوا يكفرون بآيات الله – ٢/٦١" "ويقتلون النبيين بغير حق – ٢/٦١" "ويسعون في الأرض فساداً –٥/٦٤". وكذلك، هم الذين اعتدوا في السبت فقال الله لهم "كونوا قردة خاسئين – ٢/٦٥". وهم الذين تركوا الله تعالى لأجل عبادة العجل ورغم ذلك زعموا بأنهم "أولياء لله من دون الناس – ٦٢/٦". لذا تحداهم القرآن بأن يتمنوا الموت للقاء الله تعالى إن كانوا كذلك. لكنهم لم يفعلوا ولن يفعلوا أبداً "بما قدمت أيديهم –٦٢/٧". كما ذمهم القرآن لمعصيتهم "وأخذهم الربا وقد نهوا عنه – ٤/١٦١"، "وأكلهم أموال الناس بالباطل –٤/١٦١"، "وقولهم على مريم بهتاناً عظيماً – ٤/١٥٦"، وذلك في إشارة إلى اتهامهم لمريم بالفاحشة حيث أنهم لا يعترفون بميلاد معجز لعيسى من غير أب، بل لقد بلغ تطاولهم الذات الإلهية عندما قالوا "يد الله مغلولة– ٥/٦٤" وعندما قالوا "عزيرٌ ابن الله – ٩/٣٠"، فلعنهم الله تعالى بما قالوا "قاتلهم الله أنّى يؤفكون – ٩/٣٠". وإذا كان هذا هو الحال مع الذات الإلهية، فإن الأمر مع الرسل قد بلغ حد تكذيبهم والاستكبار عليهم، بل وقتلهم – كما أسلفت – إذا أتوا بما لا تهواه أنفسهم "ففريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون –٢/٨٧". أما العهود فلا التزام لهم بها، بل كلما عاهدوا عهداً "نبذه فريق منهم –٢/١٠٠"، فلعنهم الله لأجل ذلك. أما عن موقفهم هم من المسلمين، فيقول القرآن للمسلم "لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا–٥/٨٢". كما يقول للمسلمين بأنه قد ودت طائفة من أهل الكتاب" لو يضلونكم –٣/٦٩". لهذا منع القرآن من اتخاذ اليهود أولياء من دون المؤمنين. كما ذكر باستهجان حسن ظن بعض المسلمين بهؤلاء القوم بقوله "أفتطمعون أن يؤمنوا لكم – ٢/٧٥".

يؤكد هذه الصفات وتمثل اليهود بها السيرة العملية لليهود الذين عاشوا زمن الإسلام الأول، وذلك لما عرف عنهم من عداء للتجمع الإسلامي الناشئ. هذا العداء قادهم حتى إلى التحالف مع عبدة الأوثان ضد المسلمين شركائهم في أصل الإيمان بالله تعالى. كما قادهم إلى رسم وتنفيذ العديد من المؤامرات التي لم تستثن حتى محاولة اغتيال الرسول الجديد محمد. هذا بالإضافة إلى حملات الطعن في نبوة محمد والتشكيك في رسالة الإسلام والنيل من سمعته. وهو الأمر الذي قاد إلى صراع عسكري بين الفريقين أدى إلى إجلائهم عن المدينة بالكامل. وقد سجل القرآن هذه السيرة وهذه الممارسات العدوانية في آيات ما زالت تتلى إلى يومنا هذا، مضيفة صفحة أخرى عن الإفساد اليهودي إلى جانب قتلهم أنبياء الله الذين جاءوا إليهم من قبل، بل إن سورة الإسراء التي تسمى كذلك بسورة بني إسرائيل، تشير إلى علو وإفساد كبير يقع من اليهود في الأرض مرتين. وذلك في آيات حظيت باهتمام ملحوظ في أوساط المفسرين والمفكرين المسلمين قديما وحديثا، خاصة على ضوء القول بأن واحدا من "الإفسادين" لم يقع تاريخيا وإنما هو من باب النبوءة القرآنية عن إفساد يأتي قرونا بعد انتصار الإسلام وانتشاره. ويرى البعض أن هذا هو أوانه، بدلالة هذا العلو والإفساد الذي تمارسه دولة إسرائيل في المنطقة، وما يرافقه من هجرة يهودية مكثفة إلى فلسطين من جميع أطراف الدنيا، وهو ما أشارت إليه آيات سورة الإسراء.

يزيد في تأكيد هذه النظرة لليهود، الأحاديث العديدة التي تحدثت عن صراع سيقع بين المسلمين واليهود، يكون فيه المسلمون شرق النهر (أي الأردن) بينما يكون اليهود غرب النهر. وفي تلك المعركة سيتضامن حتى الحجر والشجر مع المسلم حسب تلك الأحاديث. ففي **البخاري ومسلم**: "لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون، حتى يختبئ اليهودي وراء الحجر والشجر، فيقول الحجر والشجر يا مسلم يا عبد الله هذا يهودي ورائي فتعال فاقتله". وفي **مسند أحمد** (ج٢ ص١٣١):"تقاتلكم اليهود فتسلطون عليهم حتى يقول الحجر يا مسلم هذا يهودي ورائي فاقتله". وذلك في إشارة واضحة إلى أن اليهود هم الذين يبدؤون العدوان، فيسلط الله المسلمين عليهم للانتقام منهم.

من هذه الآيات والأحاديث، وغيرها، يمكن الخروج بجملة من الصفات التي تتضمنها لليهود والتي من أهمها:-

١. التزوير والتحريف والإضافة والتبديل حتى على النص الديني فضلا عن غيره. ٢. القتل بغير حق حتى للأنبياء وغيرهم من الأبرياء المخالفين لهم. ٣. الغرور وادعاء الاصطفاء على أنهم شعب الله المختار دون سائر الشعوب. ٤. استباحتهم لكل القيم حتى الدينية واستهتارهم بكل المحرمات في سبيل مصالحهم الذاتية. ٥. الفحش في العداء للمسيح وأمه. ٦. شدة عدائهم للمسلمين والحرص على إضلالهم والمبادرة بالعدوان عليهم. ٧. صعوبة التوصل معهم إلى اتفاق. ٨. دوام نقضهم للعهود التي يبرمونها مع الآخرين بوسائل متعددة من أهمها قيام فريق منهم بفعل ذلك الخرق.

لكن هل يمكن تعميم هذه الصفات على اليهود عبر المكان والزمان لتنطبق على اليهود الحاليين، أم أنها صفات متعلقة بمجموعة يهودية عاشت في فترة زمنية محددة؟ وهل الأصل في اليهودي براءة ذمته كغيره من البشر، أم الأصل اعتباره متهما بناء على هذه الصفات الملازمة فيحكم عليه ويجرم حتى دون أن تصدر عنه أية مخالفة ملموسة؟ وهل يعني هذا توارث الخطيئة بصورة ما بانتقالها فيهم وراثيا من الآباء إلى الأبناء، حيث لا يبقى لليهودي مجال للانفكاك منها حتى لو رغب بذلك؟ ثم هل كل يهودي ينظر إليه على أنه على هذه الشاكلة من غير استثناء، أم أنهم كسائر التجمعات البشرية لا يمكن أن يكونوا سواء؟

ابتداء، فإن الآيات والأحاديث تشير إلى تكرار تمثل اليهود بهذه الصفات عبر محطات زمنية متعددة، سواء زمن أنبياء بني إسرائيل عليهم السلام أو زمن رسول الإسلام محمد عليه السلام. وهو ما يعطي الإيحاء بوجود تلازم لهذه الصفات العدوانية مع الشخصية اليهودية. يدعم هذا الرأي تلك الممارسات والخروقات المتكررة التي قام بها اليهود تاريخيا في المجتمعات الإسلامية، ثم الممارسات الحالية التي تكاد تحسم القول لصالح هذا الرأي، خاصة على ضوء الخروقات الإسرائيلية لكل الاتفاقات حتى تلك التي وقعتها حكومات إسرائيلية سابقة بمجرد مجيء حكومة جديدة. وكذلك على ضوء عمليات الإبادة والتصفية والتهجير والتعذيب التي تمارسها إسرائيل ضد المواطنين الفلسطينيين وغيرهم. وعلى ضوء الصعوبة في التوصل لأي اتفاق معهم في إطار التسوية السلمية الحالية. هذا فضلا عن التصريحات والمواقف والتصرفات الفاضحة التي تقوم بها الجماعات الدينية على وجه الخصوص والتي تؤكد الكثير من أجزاء الصورة المعروضة عن اليهود في القرآن والحديث. وهو ما يدعم الرأي القائل بانتقال هذه الصفات، وإن لم يكن وراثيا بالضرورة، وإنما بسبب المفاهيم الفكرية المتوارثة.

لكن ورغم هذه التوافقات، فلا يجوز أن يكون الأصل في التعامل مع اليهودي هو الاتهام. فمن أبدى منهم استعداده للبراءة مما تفعله إسرائيل فذلك يتم التعامل معه على أساس توجهه هذا، من غير محاكمة له على أساس تلك الصفات النفسية الواردة أعلاه، بدليل أن اليهود كما النصارى عاشوا في المجتمعات الإسلامية كلها كمواطنين لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين إذا ما التزموا بشروط المواطنة لغير المسلم داخل المجتمع الإسلامي. ورغم أن القرآن قد صور اليهود على أنهم من أشد الناس عداوة للمسلمين، في مقابل النصارى الذين هم أقرب الناس مودة للمسلمين، فقد كانت تمر على المسلمين فترات تاريخية يكون فيها اليهود متهمين بالانحياز إلى المسلمين في الوقت الذي يشن فيه النصارى حربا شرسة ضد المسلمين كالحال في حرب الفرنجة (المسماه بالحروب الصليبية). يؤكد هذا الأمر كذلك النشاط الفكري والحرية الدينية بل والمراكز المتعددة التي وصل إليها أشخاص يهود داخل عدد من المجتمعات الإسلامية، إلى حد إطلاق مصطلح العصر الذهبي للأدب اليهودي على فترة وجودهم في الأندلس، بل لقد كانوا في حالات كثيرة يقيمون حيث يقيم الهلال ويرحلون حيث يحل الصليب. ذلك بسبب التفهم والحرية والقبول الذي يجدونه في مجتمعات الهلال مقارنة بحملات الإبادة والتنصير التي تعرضوا لها قرونا في العديد من بلدان أوروبا.

ومما يؤكد أن اليهود ليسوا جميعا على شاكلة واحدة، هذا التباين داخل المجتمع الإسرائيلي الحالي، بل إن القرآن الكريم قد أشار إلى وجود استثناءات لهذه الصفات العامة لليهود. من ذلك تحميل القرآن مسؤولية التحريف للبعض وليس للكل بقوله تعالى "وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه - ٢/٧٥". وكذلك قوله تعالى " من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه-٤/٤٤" - وعند الإشارة إلى التولي عن أمر الله تعالى يشير القرآن إلى البعض المغاير بقوله تعالى "ثم توليتم إلا قليلا منكم -٢/٨٣" ومثل ذلك في الآية ٢/٢٤٦، إلا أن هذا الاستثناء لا يستطيع إلغاء النظرة العامة، إذ الحكم يكون عادة للغالب، حيث أن الاستثناء لا تأثير له. ولما كان غالب اليهود اليوم مع الأهداف الصهيونية، ومع مجمل الإجراءات والخروقات الإسرائيلية، وهم يدعمون إسرائيل في كل صعيد، كما ويشكلون جماعات ضغط في كل العواصم التي يتواجدون فيها، فقد أصبح من الصعب تجاوز الأمر الغالب والاحتكام إلى الاستثناء. وهو ما يدفع المسلمين لسحب تلك الصفات التاريخية لليهود على يهود اليوم الذين رضوا بهجرة بلدانهم الأصلية، والمجيء إلى فلسطين ليحلوا مكان السكان الأصليين لهذا البلد.

والنتيجة الحتمية لهذا، أن يقوم المسلمون بتحديد موقفهم من إسرائيل على ضوء تلك الصورة المرسومة لليهود في القرآن والحديث، أو على أقل تقدير أن تشكل تلك الصورة خلفية أو أرضية للانطلاق منها عند التعامل معهم، وليس بالضرورة لمحاكمتهم على أساسها.

جـ) موقف الحركات الإسلامية خارج فلسطين

تعتبر فلسطين هم المسلمين عامة أينما تواجدوا، بما فيهم أولئك الذين يعيشون بعيدا عنها آلاف آلاف الأميال. ورغم أن فعل هذه الجموع الإسلامية فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية قد يعتبر هامشيا في أحيان كثيرة، إلا أن موقف هؤلاء وموقف مؤسساتهم الدينية يبقى محل تأثير في الموقف الإسلامي داخل فلسطين.

ولما كانت الأدبيات الإسلامية تعتبر فلسطين أرض وقف لعامة المسلمين، فإن الحركات الإسلامية تعتبر باطلا كل تصرف يمس بهذه الأرض، حتى وإن أقدم على ذلك الفلسطينيون أنفسهم. فقد ورد في بيان المرشد العام للإخوان المسلمين يوم ١٩٩١/٥/٢٦ بخصوص التسوية السلمية ما نصه: "لا يحق لأهل فلسطين ولا لحاكم من حكام المسلمين أن يتصرف في فلسطين وفق ما يهوى ويشتهي. فليست فلسطين ملكا لسكان فلسطين وحدهم، بل هي ملك لجميع المسلمين. وكل تنازل عن أرض فلسطين من أية جهة من الجهات تصرف مبني على باطل. وكل ما بني على باطل فهو باطل". وذلك في تحذير من تحجيم القضية الفلسطينية، فهي قضية المسلمين عامة وليست قضية الفلسطينيين وحدهم (الحكم الذاتي لصالح عبد الرحمن ١١٤). وفي تصريح مماثل للأستاذ مصطفى مشهور المتحدث باسم الإخوان المسلمين تأكيد على أن القضية لا تحل ولو تم عقد عشرات المؤتمرات. فإن قضية فلسطين ليست قضية هؤلاء الحكام العرب ولا قضية أمريكا ودول أوروبا، بل إنها "ليست قضية الفلسطينيين وحدهم، ولكنها قضية المسلمين جميعا" (الموقف الإسلامي الخالد ٢). مثل ذلك كان قد ورد في فتوى علماء المسلمين بتحريم التنازل عن فلسطين عام ١٩٨٩، عندما قالت الفتوى بأنه "لا يجوز بحال من الأحوال الاعتراف لليهود بشبر من أرض فلسطين. وليس لشخص أو جهة أن تقر اليهود على أرض فلسطين أو تتنازل لهم عن أي جزء منها أو تعترف لهم بأي حق فيها". (المرجع السابق ١٢٤). هذه الفتوى الأخيرة كان قد وقع عليها العشرات من العلماء وقادة الحركات الإسلامية في أنحاء العالم الإسلامي، حيث وقعت عليها شخصيات دينية بارزة

في كل من مصر وسوريا والعراق والكويت والأردن والسودان وعمان وغينيا ولبنان وباكستان وأفغانستان وتركيا والجزائر وتونس والمغرب والهند وجزر القمر بالإضافة إلى فلسطين. كما أن مؤتمر علماء فلسطين الأول الذي انعقد في القدس عام ١٩٣٥، كان هو الآخر قد تأثر في تحريمه لبيع الأراضي لليهود بعدد من الفتاوى الصادرة عن العلماء في كل من مصر والعراق والمغرب وسوريا وغيرها حسب ما ورد في نص تلك الفتوى (جمعية الإصلاح، **فتوى علماء المسلمين**، ٣٠). وإلى ذلك تشير عبارة فتحي يكن اللبناني: "لستم معذورين أمام الله وأمام التاريخ والأجيال القادمة إن أنتم وقعتم وثيقة ذل مع إسرائيل". (يكن، **القضية الفلسطينية**، ٢٤٠).

كما يؤكد على نفس الأمر مرشد الإخوان المسلمين محمد حامد أبو النصر معتبرا أي تنازل عن شبر من فلسطين خيانة، وأن الرضى بكيان دخيل يقاسمنا أرضنا هو من أفدح الخيانة، وليس لأحد الحق في إجازة ذلك التنازل (**لواء الإسلام**، ١١/١٢/٨٨).

هذا الزخم الضاغط الناتج عن الفتاوى المتكررة الصادرة عن العلماء والمؤسسات والقيادات الإسلامية في العالم الإسلامي، لا يمكن للإسلاميين في فلسطين تجاوزه أو القفز عليه بسهولة. فهؤلاء هم العمق أو الامتداد الحقيقي للإسلاميين الفلسطينيين. فهم المحضن الوحيد الذي يتبناهم بصدق وإخلاص. وهم الذين يصدرون الفتاوى التي تحض الشعوب على التضامن والتبرع لصالح فلسطين وأهلها ولصالح المؤسسات الإسلامية فيها على وجه الخصوص، في حين أن المؤسسات الحاكمة في الدول العربية لا تحتفظ للإسلاميين بذلك الدفء إما لحسابات داخلية تعود للصراع على السلطة في ذلك البلد بين الإسلاميين والحكومة القائمة، أو لغير ذلك، أو لأسباب خارجية تعود غالبيتها للضغط الذي تمارسه أمريكا لمحاصرة حماس والجهاد الإسلامي وتجفيف منابعهما في عواصم العالم عامة والعالم الإسلامي بوجه خاص. وهو ما أكدت على ضرورة تنفيذه غالبية المؤتمرات الإقليمية والدولية، كمؤتمر شرم الشيخ، فضلا عن الزيارات المكوكية لممثلي دول الغرب وأمريكا إلى عواصم المنطقة. وحتى إذا نظرنا إلى الاستثناء المتمثل في علاقة سوريا النظام مع قوى المعارضة الفلسطينية الموجودة في أرضه، وعلى رأسهما حماس والجهاد الإسلامي، فيجب رد هذا الاستثناء إلى أسبابه الموضوعية. فهو من جهة استثناء محدود غير ذي أثر على القاعدة العامة، ثم إن تاريخ العلاقة السورية–الفلسطينية يجعل الأمر غير مضمون الاستمرار، فضلا عن حالة الشك القائمة بخصوص علاقة حزب البعث السوري الحاكم بالإسلاميين على إثر الصراع الدموي بين هذين الطرفين حكومة ومعارضة والذي دام

لسنوات في سوريا نفسها. وكذلك، ما الذي يضمن أن لا تغير سوريا شكل علاقتها مع المعارضة الفلسطينية للعملية السلمية في حال عرضت عليها شروط ترى هي أنها مقنعة بينما يرفضها الإسلاميون مثلا!

بناء على هذا التوصيف للوضع العربي الرسمي، يتأكد للمراقب وجود هامش من التأييد الفاعل للإسلاميين الفلسطينيين داخل الدول الإسلامية ممثلا بصورة خاصة في الحركات والمؤسسات والرموز والتوجهات الإسلامية هناك، وعلى المستوى الشعبي. ولكي لا يخسر الإسلاميون الفلسطينيون عمقهم ورصيدهم الحقيقي هذا، فقد وجب عليهم مراعاة مواقف وتوجهات تلك الحركات، أو على الأقل عدم تجاوز الخطوط التي يرسمها الإسلاميون عامة فيما يتعلق بفلسطين.

وحتى لا يفهم الأمر على أنه ممارسة للضغوط من قبل الإسلاميين عامة على الإسلاميين الفلسطينيين، ينبغي التنويه إلى أن الإسلاميين الفلسطينيين هم الذين يستنصرون هؤلاء أحيانا لإعلان مثل تلك الفتاوى والمواقف بغرض إحراج أنصار العملية السلمية في فلسطين من جهة، ولكسب مزيد من الثقة والتأييد الشعبي لمواقفهم من جهة ثانية، ولقطع الطريق على أية محاولة للقفز على ما تم تأصيله حتى اللحظة بخصوص العلاقة مع إسرائيل. ليس هذا حكرا على الإسلاميين الفلسطينيين على ما يبدو، إذ يسعى أنصار العملية السلمية احيانا للاستشهاد بفتاوى عدد من رموز العالم الإسلامي لدعم نظرتهم في جواز الصلح مع إسرائيل إلا أن هؤلاء غالبا ما يكونون ممن يدورون في فلك الأنظمة الحاكمة أو على رأس مؤسسات رسمية، مما يسهل على الإسلاميين مقاومة فتاواهم.

يبقى أن أشير في هذا الباب إلى تأثير حركات المعارضة الفلسطينية على الإسلاميين الفلسطينيين، وإن لم يكن بنفس مستوى تأثير الحركات الإسلامية خارج فلسطين. يأتي هذا التأثير من خلال التزام حماس والجهاد الإسلامي بالعديد من البرامج المشتركة مع سائر فصائل المعارضة وذلك بهدف إفشال اتفاق أوسلو وتوابعه، وهو ما يفرض على الإسلاميين التزاما بقواسم مشتركة يفرضها العمل المشترك حتى لا يقع استفراد بحركات المعارضة، إلا أن ما يدفعه الإسلاميون ثمنا لهذا التحالف يفوق في ظني "المردود الحقيقي" له على أرض الواقع، خاصة على ضوء البنية التحتية لحماس في الداخل، والامتدادات العديدة لها، وما سيلحق بها من ضرر قد لا تشعر به الفصائل الأخرى ولا تتضرر به، فضلا عن أننا لا ندري إلى أي مدى ستستمر هذه القوى بمعارضتها، وهل هي جميعها تعارض الحل السلمي للقضية الفلسطينية من حيث المبدأ. يدفع إلى الشك بهذا أحداث عديدة كان

آخرها مصافحة أمين عام الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة للرئيس الإسرائيلي عيزر وايزمان أثناء تشييع جنازة العاهل الأردني الراحل الملك حسين، وما تحملها تلك المصافحة من دلالات أكدتها الضجة التي تبعتها، ودعوة "تحالف القوى المعارضة" إلى عزل ومقاطعة حواتمة وجماعته (**القدس** ٩٩/٢/١٧).

أما بخصوص الإسلاميين في المناطق المحتلة من فلسطين عام ١٩٤٨، والذين بدأ نفوذهم بالتوسع منذ السبعينيات وسط تجمعات عربية يقترب عددها من المليون نسمة، فتربطهم بإسلاميي المناطق المحتلة ١٩٦٧ أرضية فكرية مشتركة فضلا عن روابط عديدة أخرى. إلا أن أحدا من الطرفين لا يشير إلى علاقات تنظيمية بينهما، فضلا عن كون ذلك من المحظورات التي قد تلحق الضرر بهذا الفريق أو ذاك. ولعل هذا ما دفع الفريقين تلقائيا وغريزيا إلى حصر العلاقة بينهما في المجال الفكري والعلمي فضلا عن المساعدات الإنسانية التي يقدمها إسلاميو ٤٨ إلى اخوانهم المتضررين في مناطق ٦٧ بشكل عام كونهم أبناء شعب واحد على أقل تقدير.

ومع ذلك، فإن الأجهزة الإسرائيلية دائمة المراقبة والمتابعة للحيلولة دون تطور هذه العلاقة إلى أي شكل آخر يمس بالأمن الإسرائيلي بطريقة أو بأخرى، ولو بأسلوب غير مباشر. وحتى هذه العلاقة لم يكن مرغوبا بها لدى الإسرائيليين، الأمر الذي تمت ترجمته من خلال الضغط الإعلامي على صحافة الإسلاميين في مناطق ٤٨، فضلا عن تعريض جمعيات إنسانية خيرية عندهم للتفتيش والمساءلة والإغلاق من حين لآخر.

الوضع الداخلي للحركة الإسلامية في مناطق ٤٨ يترك بعض الآثار على المستوى السياسي والفكري لإسلاميي مناطق ٦٧، والعكس صحيح. لذا، وعندما بدأ توزع الرأي عندهم حول دخول الكنيست الإسرائيلي من خلال الانتخابات، كان قرار مقاطعة تلك الانتخابات في صالح إسلاميين ٦٧، إذ أن دخول إسلاميي ٤٨ الكنيست كان سيشكل حرجا لهم في رفضهم حتى للمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني. فمن أولى بالمشاركة فيه: الكنيست الإسرائيلي أم المجلس التشريعي؟ لذا فقد صدرت فتاوى تحرم المشاركة في انتخابات الكنيست كتلك الصادرة عن الشيخ يوسف قرضاوي في آذار (مارس) ١٩٩٥، إلا أن هذا لم يمنع فريقا منهم من المشاركة، وهم ممن يؤمنون بمنهج الشيخ عبدالله نمر درويش، الذي رسم لنفسه أسلوبا يتمثل في العمل الدعوي والسياسة المسالمة، حاصرا دور مسلمي ٤٨ بالمحافظة على هويتهم وحقوقهم كأقلية، ولو من خلال المشاركة في الكنيست لتحقيق ذلك، وهو ما حصل فعلا. (انظر الحروب، ١٥٧-١٦١،

وأحمد بن يوسف، الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر، شيكاغو، المركز العالمي للبحوث).

رموز السلطة الوطنية ومتحدثوها دائما ما يوجهون اللوم إلى تلك الحركات الإسلامية التي قبلت لنفسها التعاون والتعامل مع الأنظمة القائمة في بلدانها، وإن كان لها من معارضة فهي تمارسها بشكل سلمي كامل من خلال المجالس المتعددة التي وافقوا على المشاركة فيها هناك، بينما هم يدفعون بالإسلاميين الفلسطينيين إلى مواقف مغايرة لا تصب في صالح المشاركة أو الاكتفاء بالمعارضة السلمية، وذلك بالرغم من النفوذ والتدخل الأجنبي في تلك البلدان إلى درجة الانتقاص من هيبتها وقرارها المستقل. فلماذا يحملون الإسلاميين هنا على خلاف ما ارتضوه لأنفسهم هناك؟ كما أن البعض ينتقد موقف حماس ذاتها من بلدان كالأردن الذي وقع هو الآخر اتفاقية صلح مع إسرائيل، فما كان من حماس إلا أن "تستهجن موافقة حكومة الأردن الشقيق" على ذلك الاتفاق، وتطالب بضرورة التيقظ لخطورته على "مستقبل الأدرن الشقيق". هكذا ومن غير رشق بألفاظ الخيانة والتفريط حسب بيان حماس (١١/١١/٩٤)، وهو الدفء الذي لا يتوفر في بيانات حماس ضد اتفاقيات السلطة مع إسرائيل. وبالتأكيد، فإن الإسلاميين يبررون ذلك بالفرق بين الوضعين، فهنا أرض محتلة، وهناك خلاف على شكل الحكم، وشتان بين الوضعين.

د) شكل العلاقة مع الآخر: هل الأصل فيها السلم أم الحرب؟

يثور جدل منذ زمن بين الباحثين حول شكل العلاقة التي يرسمها الإسلام للمسلمين في تعاملهم مع غيرهم. يرى فريق من الباحثين بأن الإسلام دين التسامح والحرية الفكرية والدينية. فهو يعرض نفسه على الناس بالحكمة والموعظة الحسنة أو يجادلهم بالتي هي أحسن" النحل ١٢٥، فمن رضي فذلك خير، ومن لم يرض فما هو عليه "بمسيطر" ما دام لم يباشر الاعتداء على المسلمين و لم يحرض أحدا على ذلك، في حين يرى فريق آخر أن الإسلام قد جاء للناس كافة، فمن قبل منهم الإسلام صار من المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم. أما من رفض ذلك فليس أمامه إلا الجزية إن كان كتابيا، أو الحرب كوسيلة أخيرة مع من لم يدخل في واحدة من الأولتين. حسب الرأي الأول فإنه بالإمكان إقامة علاقات طبيعية مع الآخرين حتى مع بقائهم على كفرهم ورفضهم لاعتناق الإسلام، إلا في حالة شنهم للعدوان على المسلمين أو تحريضهم غيرهم على ذلك، إذ عندها يكون هؤلاء قد أعطوا المبرر للمسلمين لمحاربتهم دفاعا عن النفس، وليس من باب العدوان لقوله تعالى:

"وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين" (**البقرة ١٩٠**). هذا الفريق يعتبر الجهاد في الإسلام دفاعيا. أما حسب الرأي الثاني فانه لا يمكن بحال إقامة علاقات طبيعية مع أية دولة غير مسلمة، بل ينبغي بقاء حالة الحرب معها، وإلا كانت النتيجة إلغاء الجهاد الذي لم يشرع لرد العدوان فحسب، إنما هو كذلك وسيلة مساعدة لنشر الإسلام من خلال إزالة العقبات التي تحول دون ذلك، وعلى رأسها الدول الكافرة.

وحتى لا أدخل في الجدل حول هذه المسألة رغم أهميتها، فإنه ينبغي الانتقال إلى القاسم المشترك بين الفريقين بخصوص قضيتنا، أعني للحديث عن شكل العلاقة مع الآخر حال اعتداء ذلك الآخر على المسلمين، إذ يرى الفريق الأول أنه عندها لابد من محاربة ذلك المعتدي إلى حد اشتراك النساء وجميع التابعين إلى جانب الرجال في ذلك الجهاد. ويكون الجهاد عندها فرض عين على كل قادر حتى يتم دحر العدوان. لذا فعند هذه النقطة يقع التقاطع مع الفريق الثاني الذي يرى العلاقة تقوم أصلا على الحرب فكيف في مثل هذه الحالة! فنحن هنا نرى عدوانا واضحا قامت به إسرائيل على أكثر من بلد إسلامي. وفي مثل هذه الحالة يكون القرار هو المقاومة لاستعادة الحقوق. لأجل هذا كثرت الفتاوى الداعية للجهاد في فلسطين ضد الإسرائيليين المعتدين الغاصبين تمشيا مع الحكم الشرعي في هذه المسألة. ورد ذلك في نداء علماء الأزهر الشريف على إثر صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧، حيث كان مما ورد في ذلك النداء: "سدوا عليهم السبل، واقعدوا لهم كل مرصد، واعلموا أن الجهاد الآن قد أصبح فرض عين على كل قادر بنفسه أو ماله. وأن من يتخلف عن هذا الواجب فقد باء بغضب من الله تعالى.. وليشهد العالم غضبتكم للكرامة وذودكم عن الحق".

وفي العام ١٩٥٦ أصدرت لجنة الفتوى بالأزهر الشريف فتوى تحرم الصلح مع إسرائيل لما في الصلح من "إقرار للغاصب على غضبه... فلا يجوز للمسلمين أن يصالحوا هؤلاء اليهود ... على أي وجه يمكن اليهود من البقاء كدولة في هذه البلاد الإسلامية المقدسة... بل يجب عليهم أن يتعاونوا جميعا لاسترداد هذه البلاد".

وإلى مثل هذا الرأي تماماً ذهب علماء الإسلام المجتمعون في المؤتمر الإسلامي الدولي الذي انعقد بباكستان عام ١٩٦٨ مؤكدين على واجب الجهاد لاسترجاع فلسطين من الغاصبين مع تأكيدهم على تحريم الصلح مع إسرائيل الغاصبة للبلاد، ثم عادت لجنة الإفتاء في الأزهر الشريف عام ١٩٧٧ للتأكيد على حرمة الصلح مع إسرائيل لما في ذلك من إقرار الغاصب على غصبه، وذلك على أثر زيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات

للكنيست الإسرائيلي عام ١٩٧٧. وأخيراً، جاءت فتوى علماء المسلمين، الموقعة من عدد كبير من علماء وقادة الحركات الإسلامية في العالم على إثر التحضير لعمليه السلام الحالية، للتأكيد على حرمة التنازل عن أي شبر من فلسطين لإسرائيل. في هذه الفتوى تم التطرق كذلك إلى كون إسرائيل غاصبة وأنه لا حل سوى الجهاد لتحرير فلسطين (جمعية الإصلاح، **فتوى علماء المسلمين**، ٤٩،٥٣،٦٩،٧٦، ٨٣).

هذه الفتاوى بخصوص التعامل مع إسرائيل على أساس كونها مغتصبة، ثم تحديد أسلوب واحد للتعامل معها وهو الجهاد حتى استرجاع الحقوق ودحر العدوان، تستند إلى العديد من الآيات والأحاديث التي رتب الفقهاء قديماً على أساسها هذا الشكل من التعامل، أي أن المسألة لم تكن قناعة عقلية مجردة، إنما هي مدعومة بسند ديني من الصعب تجاوزه أو القفز عليه. لذا فقد أصبح هذا التوصيف الديني للمسألة واحداً من المحددات الأساسية للإسلاميين الفلسطينيين في تعاملهم مع إسرائيل بل ولعموم الإسلاميين في المنطقة.

قبل مغادرة هذا المحل، لا بد من الحديث عن حكم عقد اتفاقيات صلح أو هدنة مع الأعداء كما يراه فقهاء الإسلام، خاصة وقد وقّعت جملة من الاتفاقيات في التاريخ الإسلامي كان منها صلح الحديبية وصلح الرملة. ولما كثر الاستشهاد بهاتين الاتفاقيتين لتبرير عقد اتفاقيات السلام الحالية، فقد كان لزاما إعطاء بعض الإيضاحات حولهما.

أما صلح الحديبية فهو اتفاق أبرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم أواخر السنة السادسة للهجرة مع أهل مكة على اثر التوتر الناشب بينهما عندما سعى رسول الله وأصحابه لدخول مكة في زيارة للبيت الحرام الا أن قريش رفضت دخولهم ذاك. تضمن هذا الصلح عددا من البنود التي كان من أبرزها إيقاف الحرب بينهما في هدنة تدوم عشر سنين يعم فيها السلام والأمن وحرية التنقل للجميع. جاء هذا الاتفاق لوضع حد لسفك الدماء ولإتاحة المجال للعقل وكذا للقبائل العربية لتحديد رغبتها في التحالف مع أي من الطرفين. وقد أتاح هذا الاتفاق للمسلمين فرصة الاتصال بغيرهم لنشر دينهم ولتبيان عدالة قضيتهم. كما أنه وفر اعترافا رسميا بدولتهم الناشئة قدمته لهم أكبر قوة في الجزيرة العربية، مما حقق اختراقا ثم انفراطا لجبهة القبائل المتحالفة مع قريش لصالح المسلمين. ولعل هذا ما يفسر قبول الرسول للاتفاق مع ما تضمنه من شروط رأى عدد من كبار الصحابة أنها تشكل مساسا بكرامة المسلمين (مثل البند المتعلق بوجوب إعادة المسلمين إلى مكة أي شخص يفد إليهم مسلما، بينما لا تعيد قريش أي مسلم يرتد ويلتحق بمكة).

أما صلح الرملة فقد تم إبرامه مع الفرنجة الصليبيين عام ١١٩٢م، لوضع حد للحروب الدائرة مع الحملة الصليبية التي جاءت للاستيلاء ثانية على بيت المقدس بعد أن حررها صلاح الدين الأيوبي. وبموجب هذا الصلح الذي تحدد مداه بثلاث سنوات وثلاثة أشهر، تم الاتفاق على جعل الساحل من صور إلى يافا مع الفرنجة، وجعل عسقلان مع المسلمين، بينما تكون اللد والرملة مناصفة بين الطرفين. كما تم إعطاء المسيحيين (الفرنجة) حرية الحج إلى الأماكن المقدسة من غير ضريبة على ذلك. والذي يظهر من خلال الفحص في كتب التاريخ أن واحدة من الأسباب الرئيسية التي دفعت بالمسلمين للرضى بهذا الاتفاق إنما تتمثل في حالة السآمة داخل عسكر المسلمين من طول الحرب.

ونحن إذا دققنا في هذين الاتفاقين، فسنجد أنهما كانا بمثابة هدنة، ولم يكونا صلحا بالمفهوم المعاصر للصلح الدائم. فقد تضمن كل منهما تحديدا لفترة زمنية ينتهي الاتفاق مع نفاذها.

وإذا رجعنا إلى كتب الأوائل فسوف نجد من العلماء من جعل الفرق الوحيد بين الصلح والهدنة إنما يعود إلى طول أو قصر الفترة المحددة للاتفاق. فإن كانت لبضعة أشهر فهي الهدنة، وإن زادت كانت صلحا. وعدا عن ذلك فلا فرق يبدو بين الصلح والهدنة والموادعة باعتبارها مرادفات لغوية لشيء واحد. على أية حال، وبغض النظر عن التسميات، فقد اشترط الفقهاء تحقق عدد من المواصفات في أي اتفاق حتى يكون مقبولا ومؤثرا.

من أهم تلك الأمور تحديد سقف زمني لأي اتفاق، إذ أن الاتفاق المفتوح غير المحدد بزمن قد يفضي إلى إلغاء الجهاد. ولأجل هذا فقد كان صلح الحديبية محددا بفترة زمنية، وكذلك الأمر في صلح الرملة، مما يؤكد أنهما كانا هدنة على الحقيقة لا صلحا مؤبدا. ورغم توجه علماء الإسلام إلى اشتراط سقف زمني للصلح، إلا أنهم اختلفوا في المدة القصوى المباحة لأي اتفاق. فقد ذهبت الشافعية إلى تحديد السقف الزمني بعشر سنين فما دونها وذلك حسب الحاجة والمصلحة والتردد بين القوة و الضعف، من غير جواز لما فوق ذلك، متأسين بصلح الحديبية الذي تحدد بعشر سنين. لكن، ومع انقضاء تلك المدة، فإنه لا مانع من استئناف العهد لفترة أخرى مثلها أو دونها إذا دعت الحاجة لذلك ووافق الطرفان.

لكنني لا أرى حجة ملزمة لفترة صلح الحديبية، فما يدرينا، لعل قريش هي التي دعت إلى العشر سنين فوافق الرسول عليه السلام، ولو دعت إلى أكثر أو أقل ربما كان

سيوافق أيضا. وإذا كانت الزيادة ممنوعة فلماذا يكون النقص مسموحا حسب هذا المفهوم؟ لأجل هذا فقد ذهب الإمام أحمد في ظاهر كلامه إلى جواز الصلح فوق العشر سنين حسب المصلحة، بل وذهبت الحنفية والمالكية والزيدية إلى عدم اشتراط رقم معين للمدة، إنما أمر المدة راجع للاجتهاد في تقدير الحاجة، من غير اعتبار لأية حجية للرقم "عشرة"، أي أنه بالإمكان عقد اتفاق لأية فترة تتحقق من خلالها المصلحة حتى لو تجاوزت هذا الرقم. (**الفقه الإسلامي** للزحيلي ٦/٤٤٠، **الوجيز** للغزالي ٢/١٢٣، **شرح القدير** لابن الهمام ٥/٤٥٦، **زاد المعاد** لابن القيم ٢/١٧٠، **بداية المجتهد** لابن رشد ١/٣٧٥).

إضافة إلى تحديد سقف زمني للاتفاق، بغض النظر عن مداه، هنالك شروط أخرى ذكرها العلماء، منها: قيام الصلح على التراضي بين الطرفين، ووجود مصلحة للمسلمين تتحقق من خلال هذا الصلح، وأن يتولى عقد الصلح إمام المسلمين (أو نائبه) وليس آحاد الناس، إذ الاتفاق يكون بين مجموعتين يوقعه عنهما من يمثلهما تمثيلا شرعيا، إضافة إلى عدم تضمين الاتفاق أي شرط يتعارض وروح الإسلام، فكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل.

لأجل هذا، وعند مقارنة هذه الشروط بالاتفاقات الموقعة مع إسرائيل يسارع الإسلاميون إلى رفض ما هو موجود الآن لعدم انطباق هذه الشروط أو بعضها عليها. فهي اتفاقات غير محددة بسقف زمني، وتحقق مصلحة الإسرائيليين بالدرجة الأولى وليس مصلحة الفلسطينيين حسب التقييمات المنشورة، فضلا عن أن الاتفاقات الحالية تتضمن عددا كبيرا من البنود التي تتعارض مع روح الشريعة الإسلامية وتصطدم مع أهداف الإسلام الكبرى، إضافة إلى التشكيك في تمثيل الموقعين للأمة تمثيلا حقيقيا يجعلهم بمرتبة "إمام المسلمين" (المذكرة التعريفية الصادرة عن حماس، البند السابع، وانظر البحث المخطوط للطالب الجامعي وليد عمرو في حكم الصلح مع إسرائيل).

يبقى أن أشير إلى نوع آخر من الاتفاقيات التي تضع الحرب، وهي اتفاقية عقد الذمة، التي يقبل الآخرون بموجبها العيش في المجتمع الإسلامي كمواطنين يخضعون لسلطان الدولة مع منحهم الحرية التامة في شؤونهم الدينية (التعبدية) وقضاياهم الشخصية التي لا تصطدم مع القوانين المدنية والجنائية العامة. جمهور الفقهاء يرى بأن هذا العقد إنما يُمنح لأهل الكتاب أو للمجوس، في حين يرى فريق من العلماء إمكانية منح هذا العقد لأية

مجموعة غير مسلمة. هذا العقد يكون مؤبدا غير محدد بزمن، يأمن به الجميع على أنفسهم وحاجياتهم، وتنتهي به حالة الحرب بينهم.

ختاما، فإن الإسلاميين، كثيرا ما يشيرون إلى الفرق بين التسوية الحالية والصلح المعروف في الإسلام والذي ليس في حقيقته سوى هدنة محدودة بزمن. كما أنهم يديمون التأكيد على أن صلح الحديبية (وكذا الرملة) إنما هو صلح بالاسم فقط بيد أنه في الحقيقة ليس إلا هدنة مؤقتة بين فريقين متحاربين، فضلا عن أن الرسول في مكة لم يعقد صلحا مع غاصب لأراضي المسلمين. وإذا كان الفرق الأول الذي أشار إليه الكثيرون بين الصلح والهدنة له ما يدعمه، فإن المسألة الثانية هي محل نظر. إذ في صلح الرملة جرى التفاوض مع غاصب للأرض وجرى إقراره (وإن بشكل مؤقت) على ما اغتصب من أرض حين وافق المسلمون على إبقاء البلاد الساحلية بيد الفرنجة (الصليبيين).

لهذا، نجد الإسلاميين كثيرا ما يطرحون توقيع هدنة مع إسرائيل لفترة زمنية يلتزم الطرفان بموجبها بوقف العمليات العسكرية، مقابل انسحاب إسرائيلي إلى حدود عام ١٩٦٧ إضافة إلى تفكيك المستوطنات، وتحرير الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، وفتح معبر بين الضفة والقطاع يضمن الوحدة الجغرافية للأرض لإقامة دولة فلسطينية عليها لا يحق لإسرائيل التدخل في شؤونها الداخلية أو الاعتداء على ثرواتها الطبيعية. يرى الإسلاميون أن هذه الهدنة بمثابة كف اليد عن العدوان مع عدم التسليم للآخر بما اغتصبه أو الإقرار بالوضع القائم الخاضع لموازين القوى المختلة، وذلك في خطوة -حسب الشيخ ياسين- "لإقناع العالم بأننا نحب السلام وأن عدونا هو الذي لا يحب السلام" (الجزيرة الفضائية ١٩٩٧/١٢/٧).

الفصل الثالث

موقف الإسلاميين الفلسطينيين الرافض للعملية السلمية الجارية

موقف الإسلاميين الفلسطينيين تجاه العلاقة مع إسرائيل، وتجاه العملية السلمية الحالية بخاصة، يتسم إجمالا بالرفض المطلق لكل ما هو معروض حاليا، ولكل صيغ السلام والتطبيع مع إسرائيل. يأتي هذا الموقف متأثرا بجملة من العوامل التي يمكن تصنيفها في مجموعتين رئيسيتين. الأولى، تتعلق بمجموعة العوامل العقائدية الفكرية المتمثلة بالمحددات التي جرى عرضها في الفصل السابق. أما الثانية، فتعود إلى الشروط المجحفة للعملية السلمية الحالية. وذلك بالإضافة إلى موقف راعي السلام الرئيسي المنحاز لإسرائيل، ثم الشك بجدوى التعامل مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

أ) أسباب الرفض الفكرية العقائدية

من خلال استقراء ومتابعة أدبيات وتصريحات وبيانات الحركة الإسلامية في فلسطين، يتضح بشكل جلي اثر المحددات الفكرية العقائدية على العلاقة مع إسرائيل وبالتالي على موقفهم من العملية السلمية الحالية. هذه المحددات الفكرية "الدينية"، متأصلة ليس لدى المفكرين والمنظرين والمنتسبين للحركة الإسلامية فحسب، إنما هي متأصلة كذلك لدى القاعدة الشعبية المتدينة. وهو ما يزيد في صعوبة تجاوزها، ويفرض على الحركة الإسلامية التزامها والتحرك في إطارها، باعتبارها "المطلق" الذي يحرم تجاوزه، مما يعني أن القضية تصير على ضوء ذلك مسألة دينية "نصية"، لا يجوز إخضاعها للتقديرات البشرية. وبالتالي، فإما مشروع شامل لتحرير كل فلسطين وإعادتها إلى سابق عهدها أيام مجد العرب والمسلمين وإلا فلا. والزمن كفيل بحل مشكلة اختلال موازين القوى التي تحول دون تحريرها الآن. فقد دامت القدس حوالي القرن تحت الحكم الفرنجي (الصليبي) إلا أن المسلمين أخيرا انتصروا عليهم وحرروها (أبو فارس، ٧٠). واليوم بالإمكان الانتظار من غير خوف على مستقبل فلسطين إلى حين اعتدال الموازين وتوفر المقدرة على التحرير حسب تلك النظرة. ويبدو أن الشبه بين الاحتلالين ليس تاما، إذ بينهما فارق ملحوظ. فالاحتلال الأول لم يكن مهيئا للتفاعل مع الأرض ومع الجوار بهدف الإقامة الدائمة. فقد جاءوا إلى فلسطين وكل فرد منهم يعلم أن له بلدا آخر ما زال يقطن فيه

أهله ومعارفه ومصالحه وذكرياته. في حين جاء الإسرائيليون إلى فلسطين عائلات وجماعات، منهين في الغالب صلاتهم بالبلدان التي جاءوا منها بصورة شبه كاملة. وإذا كانت حروب الفرنجة معنا مزيجاً من المصالح والمطامع والنفوذ الديني، فإن اليهود قد جاءوا إلى هنا بحثاً عن وطن قومي انتظروه وغنوا وصلوا لأجله وعملوا له أجيالا متعاقبة. الفرنجة كان بإمكانهم العودة إلى بلدانهم في حال فشلهم في الإقامة على أرضنا. أما اليهود فقد حرقوا سفن العودة أو حرقتها لهم الحركة الصهيونية، ووضعوا نصب أعينهم هدفا واحدا هو النجاح في الاقامة في "الوطن التوراتي"، حتى وان كانت تلك الاقامة ممزوجة بالألم والدم، ذلك أن الفشل يعني العودة إلى مرارة العيش أو حتى الموت في أوروبا على حسب تجربتهم المريرة مع نصارى أوروبا.

لكن، وعلى أية حال، فان الحركة الإسلامية مصرة إما على التحرير الشامل وإما على الانتظار حتى يتسنى الأمر وتكتمل الظروف لتحقيق ذلك، من غير اضطرار للوقوع في خطيئة التنازلات. فكما أن الشريعة لا تبيح لمن لا يملك المهر ممارسة الزنا، فإنها كذلك لا تبيح لمن لا يقدر على التحرير أن يفرط بأرضه تحت ذرائع واهية، حسب حركة حماس. (أحمد ياسين، الجزيرة الفضائية ٩٧/١٢/٧).

يأتي هذا الموقف متأثرا بجملة المحددات التي تم عرضها سابقا. فالآيات والأحاديث العديدة التي تتحدث عن قدسية المكان وامتيازه على غيره تفرض على الحركة الإسلامية موقفا خاصا تجاهه. كما أن الصورة المعروضة في هذه المصادر عن اليهودي، والتي أكدتها الممارسات الحالية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، والتي من أبرزها صفة التعالي ونقض العهود والسعي في الأرض فسادا، كل ذلك يفرض نفسه على الإسلاميين في نظرتهم إلى إسرائيل. وهو ما يدفع الإسلاميين إلى دوام التشكيك بمصداقية الرغبة الإسرائيلية في السلام، ثم يأتي الأثر الضاغط لجملة الفتاوى والتصريحات الجماعية والفردية الصادرة عن العلماء والمؤسسات والقيادات الإسلامية في العالم الإسلامي، خاصة على ضوء الحكم الشرعي في وجوب محاربة الغاصب حتى رد الحق إلى أصحابه بدل تطبيع العلاقة معه، لأن ذلك يعني بالضرورة إقراره على غصبه، اللهم إلا أن يكون صلحا محددا بزمن. وبغض النظر عن الخلاف في السقف الزمني المسموح لأي صلح مع العدو، فإن التحديد الزمني بحد ذاته لا يعني سوى تأجيل حسم المسألة من غير إقرار لعدو على ما أخذه منك. لذلك، فقد كثر حديث "حماس" من خلال رموزها عن هدنة مع إسرائيل وليس عن صلح دائم كالذي وقعت عليه منظمة التحرير الفلسطينية. كيف والصلح الحالي إنما يخدم المصلحة

الإسرائيلية على حساب مجمل القضايا الجوهرية الفلسطينية وبخاصة على ضوء التنازل عن ثلاثة أرباع فلسطين للإسرائيليين. وهذا يتناقض مع شرط الصلح في الإسلام في تحقيقه مصلحة للمسلمين. وغاية المطاف، أن هذا العقد "غير الصحيح شرعا، لا يترتب عليه أي اثر من التزام، مما يجعل المسلم غير ملزم بأي بند من بنود الاتفاق الحالي لبطلانه. وبهذا يبقى الباب مفتوحا أمام المسلمين لمعاملة اليهود على أنهم غاصبون معتدون وفي حالة حرب، وأن على المسلمين الإعداد والقيام بكل ما من شأنه استرداد هذا الحق المغتصب ... ثم إن الصلح يجب أن يقوم على أساس التراضي وأن يوقعه ممثلو المسلمين تمثيلا شرعيا صحيحا، وهو ما لم يكن متحققا في هذا الاتفاق الذي لا يحظى برضى الفلسطينيين، ولا الذين وقعوه هم ممن يمثلون الشعب تمثيلا شرعيا صحيحا يجعلهم برتبة امام المسلمين حسب الإسلاميين". (المذكرة التعريفية لحماس، البند السابع، شلح، **البيادر السياسي** ٩٨/١١/٨).

يحتج الإسلاميون لدعواهم هذه الأخيرة بالانتخابات المتعددة التي تفرز قيادات تخوض الحملة الانتخابية على أساس معارضة العملية السلمية الحالية، مما يعكس توجه الشارع الفلسطيني الرافض للعملية السلمية وافرازاتها، فضلا عن احتجاجهم بمواقف الفلسطينيين في الشتات وبخاصة في المخيمات الموزعة على البلدان العربية، إضافة إلى تصريحات من حين لآخر تصدر عن شخصيات بارزة داخل المنظمة أو حتى داخل السلطة الوطنية الفلسطينية تذهب إلى ما ذهبت إليه حماس والجهاد الإسلامي فيما يتعلق بإسرائيل ونواياها. كل ذلك يؤكد الخلفية المبدئية "الدينية" لرفض الإسلاميين التعامل مع إسرائيل، أو لعقد صلح دائم معها. مما يجعل المسألة فوق السياسة والتقديرات البشرية. فهي قضية محسومة ولا دخل للجهد البشري في تقرير شيء بشأنها، كما لا ينبغي التذرع بالواقع للقفز على المسلمات، فالواقع دائم التبديل والتغيير، و"الأقوياء لا يبقون أقوياء مدى الدهر، كما أن الضعفاء لا يبقون ضعفاء مدى الدهر" حسب الشيخ ياسين (**القدس** ٩٧/١٠/١٠). ومن هنا لا يملك أي شخص أو جهة التصرف بفلسطين إلا تصرفا يعيدها إلى سابق عهدها أيام مجد العرب والمسلمين. هذا ما جعل حماس تؤكد على أنها تقبل بالدولة الفلسطينية على أي جزء من فلسطين ولكن بشرط رئيسي وهو عدم التنازل عن باقي الحق الفلسطيني مما يعني عدم الاعتراف بإسرائيل مطلقا (الحروب، ٩١) وهو ما عرف بالحل المرحلي الذي تقبل به حماس. "فأرض فلسطين بقدسها وأقصاها من بحرها إلى نهرها أرض وقف إسلامي لا تملك أية جهة التنازل عن ذرة من ترابها" (بيان حماس رقم ٨٠ بتاريخ ٩١/١٠/٢٩). وهذا ما أكد عليه رئيس المكتب السياسي "لحماس"

الدكتور أبو مرزوق عند حديثه عن قبول الحل المرحلي ممثلا في الهدنة، "بأن الهدنة مدخل شرعي ديني وهي تختلف عن اتفاقية السلام بأن أمدها يكون محدودا بفترة زمنية معلومة وليس فيها تسليم باغتصاب العدو للحقوق". (الحروب، ٨٧). فهو هنا يركز على التزامه بالحل الشرعي مدخلا للقضية ويرفض غيره في العلاقة مع الآخر المعتدي. وليست هذه الإشارات الوحيدة للبعد الديني في رفض العلاقة مع إسرائيل، فالوثائق الرئيسية لحركة حماس كالميثاق والمذكرات التعريفية والبيانات وغيرها تصطبغ جميعها بصبغة دينية عامة. وإذا كان من تردد في توصيف سبب الرفض بين الدافع الديني وبين اعتبار إسرائيل مغتصبة معتدية على أراضي الغير، فإن الجانب الديني في ميثاق حماس يبرز، وكذا الأمر في مجمل إصدارات الحركة في السنوات الأولى لتأسيسها، أكثر مما هو عليه الأمر في إصدارات الحركة في الأعوام الأخيرة، حيث دأبت هذه الاصدارات على توصيف الصراع على أنه ضد غاصب معتد وليس على خلفية دينية، مع عدم خلو هذه الإصدارات من البعد الديني العقائدي بصورة كاملة. فالمقصود أنها بدأت تؤكد على أن "الصراع مبني على أساس الاعتداء لا على أساس الاعتقاد" (الحروب، ٤٩).وهو ما دفع الحركة حتى للتفريق بين اليهودية والصهيونية، وتوجيه العداء نحو الصهيونية بوصفها معتدية لا بوصفها صاحبه اعتقاد. وهو الأمر الذي كان الإسلاميون يرفضونه أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات ويلومون الفصائل الفلسطينية لاستخدامه.

هذه الأسباب الفكرية العقيدية، تطغى كذلك على مواقف وكتابات وتصريحات حركة الجهاد الإسلامي في نظرتها لإسرائيل وللأسلوب الواجب أتباعه في التعامل معها. فالحركة ترى بأن كل سبيل يقود إلى التفريط بفلسطين هو أمر مرفوض شرعا وسياسة. فعليه وحسب الشقاقي: "فان الحل السلمي والاعتراف بإسرائيل محرم علينا سياسيا ودينيا ولا يمكن أن ننجر إليه كإسلاميين في أي يوم من الأيام، ومهما بلغ الخلل في موازين القوى ضدنا ولصالح العدو. يمكنك في لحظة ما أن تنتزع السلاح من يدي ولكنك ليس بإمكانك أن تغير العقيدة والقناعة التي تستقر في عقلي وقلبي ووجداني" "فالقدس يجب أن تعود، وإسرائيل يجب أن تزول من الوجود، هذه عقيدتنا عليها نحيا وعليها نموت.. وإذا لم يتم تفكيك هذه المستوطنة المسماة إسرائيل فسوف تستمر الحروب ولن يحظى العالم بأي سلام". مع التأكيد طبعا على أنه ليس هناك مشكلة مع اليهود كدين، إنما المشكلة مع مشروع استعماري عنصري يغتصب الحق والأرض. فالحكم الشرعي يؤكد بأن فلسطين ارض إسلامية عربية لا يجوز السكوت عن وجود العدو فوق أي جزء منها. لذلك، فإن الدكتور الشقاقي يرفض حتى مصطلح الهدنة وذلك لأن طبيعة المشروع الصهيوني الغربي

تأبى هذا المصطلح. وهو ما دفع الشقاقي لعدم القبول أو الاعتراف بدولة فلسطينية تقوم في الضفة وغزة إلى جانب إسرائيل، "إذ أن هذا أمر غير ممكن، وطبيعة إسرائيل الوظيفية لا تسمح بذلك، فضلا عن أن ذلك يشكل تقزيما للمسألة الفلسطينية يتنافى مع مشروعنا النهضوي". (الشقاقي، **الأعمال الكاملة**، ٨٠٥، ٨٢٧، ٩٣٥، ٩٥٢، ٩٦٢، ١١٤٤)

هذه الصبغة الدينية للصراع، ممثلة في التأكيد على الأسباب العقيدية للرفض، تكثر في خطاب الحركة الإسلامية الموجه لقاعدتها الشعبية هنا، وللشارع الإسلامي العريض في الدول العربية والإسلامية قاطبة، حيث أن هذه اللغة تسهم كثيرا في حشد الشارع الإسلامي لصالح الموقف الرافض ولإحراج أي طرف يفكر بدعم أو تبني الموقف المسالم السائر في ركب العملية السلمية مع إسرائيل.

ب) الشروط المجحفة والآثار السلبية للعملية السلمية الحالية

إضافة إلى تلك الأسباب المبدئية الدينية التي يعلل بها الإسلاميون رفضهم للعملية السلمية الحالية، هناك مجموعة من الأسباب الأخرى تتعلق بالشروط المجحفة المتعلقة بالاتفاق، فضلا عن الآثار السلبية القاتلة للاتفاق سواء على المستوى الفلسطيني أو العربي أو الإسلامي عامة. وعند تتبع تلك الأسباب نجدها تنحصر في الأمور التالية:

١) الاتفاق الحالي يتضمن التنازل عن جزء كبير من فلسطين لصالح الإسرائيليين. وبالإضافة إلى تجاهل المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، والتي تبلغ مساحتها ٧٨٪ من مساحة فلسطين، فإن مناطق عديدة داخل حدود ١٩٦٧ ستبقى مع الإسرائيليين، فضلا عن تمزيق أوصال البلاد وتكتيفها بأحزمة استيطانية ومناطق أمنية. ويمكن القول بأن السلام الحالي الذي يوفر اعترافا قانونيا بإسرائيل ومشروعية للاحتلال الإسرائيلي يكلف الفلسطينيين أكثر من ثلاثة أرباع الوطن ثمنا له، فضلا عن أن هذا التمزيق الجغرافي سيتبعه تمزيق آخر أشد خطرا منه، من حيث تقسيم الفلسطينيين إلى سكان الضفة، وسكان القطاع، وسكان القدس، وعرب ٤٨، إضافة إلى فلسطينيي الشتات.

٢) إبقاء السيادة الإسرائيلية على مجمل القضايا الحيوية كالحدود والمعابر والمناطق الاستراتيجية، وإعطاء الفلسطينيين سيادة منقوصة على مسائل أخرى يكون فيها الفلسطينيون محكومين بسقف أعلى تحدده المصلحة أو الرغبة أو حتى المزاج

الإسرائيلي، بينما في المقابل يتم إعفاء إسرائيل من مجمل الالتزامات المعيشية والخدماتية وتوريط الفلسطينيين بتدبيرها، مما يجعلهم تحت رحمة الدول المانحة أو الضرائب الباهظة، خاصة على ضوء احتفاظ الإسرائيليين بالنسبة الأكبر من المصادر الطبيعية. وهو ما يقود إلى تحويل الاحتلال "البغيض" إلى احتلال "نظيف" يدفع الفلسطينيون أنفسُهم فاتورته.

٣) الالتفاف على قضايا مهمة وجوهرية مثل قضية القدس وقضية اللاجئين وقضية المستوطنات، وذلك من خلال تأجيلها إلى المرحلة النهائية، والتي ستكون أصلا خاضعة لموافقة وتصور إسرائيل لطريقة حلها. وعلى ضوء التجربة التفاوضية حتى اللحظة، فإن التشاؤم هو الطابع الغالب على إمكانية وكيفية حل هذه القضايا الحيوية العالقة، إذ من الملاحظ أن الاتفاقيات وبدل أن تنتقل إلى الأفضل فإنها تنتقل دائما إلى الأسوأ من حيث الشروط الممنوحة للفلسطينيين. فاتفاق القاهرة جاء أكثر سوءا مما كان عليه الأمر في مفاوضات واشنطن. وهذه الأخيرة كانت قد جاءت أكثر سوءا هي الأخرى من الرسائل لمؤتمر مدريد. وهذا يشكل مؤشرا مخيفا بالنسبة لأي اتفاق قادم بشأن القضايا العالقة وذلك بسبب استعداد المفاوض الفلسطيني للتنازل حتى عن سقف أوسلو من جهة، وبسبب التعنت وأسلوب إدارة المفاوضات في الجانب الإسرائيلي من جهة ثانية. وهو ما حصل في واي بلانتيشن.

وإذا كان البعض يرى بأن هذا يأتي استجابة لموازين القوى المختلة محليا وعالميا، فإن فريقا من المحللين يرونها نزولا حتى عن هذا المستوى، فضلا عن كونها تنازلا عن سقف التنازلات العربية كلها.

٤) تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين من جميع أنحاء العالم، خاصة إذا بدأوا يشعرون بالأمن في هذه المنطقة، وهو ما تصر علية الحكومات الإسرائيلية، حيث أنها تحت ذريعة الأمن ولتحقيق أقصى درجاته تقوم بالكثير من الممارسات على الأرض وتعرقل تطبيق بنود الاتفاقات التي جرى إبرامها مع الفلسطينيين وبحضور رعاية أمريكية وعلى مشهد من العالم أجمع. وهذا أيضا سيقلص من حجم الهجرة المعاكسة بتقليل أعداد اليهود الذين يتركون هذا البلد إلى غيره من دول العالم وبخاصة أوروبا وأمريكا، في الوقت الذي جرى فيه تأجيل قضية اللاجئين

الفلسطينيين إلى مرحلة الحل النهائي، حيث تفترض اسرائيل حلها بأي أسلوب عدا عودتهم إلى فلسطين.

٥) إنهاء حالة المقاطعة والحصار عن إسرائيل عربيا ودوليا. وهو ما بدأت ملامحه بالظهور مبكرا، حيث تسارعت عدد من الدول العربية وغيرها لفتح علاقات جديدة مع إسرائيل لتحسين علاقتها معها بشكل أو بآخر. حصل هذا في مناطق من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، كما حصل مع فرنسا، بل وحصل مع الفاتيكان ذاته، فضلا عن عدد من دول المنطقة وحوض البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تشجيع الأمم المتحدة على إصدار قرار يلغي مساواة الصهيونية بالعنصرية، وهو ما يعتبر إنجازا كبيرا للصهيونية. كل هذا من غير مقابل ملموس للفلسطينيين الذين كانوا المعبر لكل هذه الإنجازات الإسرائيلية (العمري، **فلسطين المسلمة**، اكتوبر ١٩٩٢، وانظر شفيق، **أوسلو**، ٤٨)

٦) يضاف إلى الأثر الخامس أن هذه الاتفاقات كانت مدخلا للتطبيع بل وللعبور الإسرائيلي إلى العالم العربي. وهو ما يشكل مدخلا لفقدان الهوية وضرب مصالح ومقومات الأمة الواحدة، ليحل مكان ذلك نظام شرق أوسطي تلعب فيه إسرائيل بالتعاون مع أمريكا الدور الرئيسي في تحديد هويته وأسسه وآلية توزيع ثرواته. فهذه الاتفاقات تلغي حالة العداء الكامن في مشاعر المسلمين تجاه الاحتلال الإسرائيلي لجزء من أرضهم، وهو ما سيحول دون استئناف المطالبة بفلسطين ومقاومة الاحتلال. كما أن هذا سيقود إلى المطالبة بتعديلات جذرية على المناهج التعليمية والتثقيفية، ولفرض قيود صارمة على الإنتاج الفكري والعمل الصحفي، بل ويقود إلى التدخل الإسرائيلي في تحديد المفاهيم الدينية وبثها وتفسيرها. هذه الذيول لعملية التطبيع التي تطالب بها إسرائيل، لا توازيها أية عملية تطبيع داخل المجتمع الإسرائيلي، سواء على مستوى المؤسسات التعليمية أو الدينية أو الفكرية أو حتى الصحافية. وكأن التطبيع المطلوب هو من طرف واحد فقط، ويعني اقتراب الجانب العربي من المفهوم والتفسير والمصلحة والرؤية الإسرائيلية للأمور.

٧) هذه الاتفاقيات تعطي إسرائيل الفرصة الذهبية للازدهار الاقتصادي. وذلك من خلال فتح العواصم العربية كي تكون سوقا استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية وللأموال الإسرائيلية كي يحصل استثمارها بما يمتص الخيرات العربية ويستغل

الأيدي العاملة الرخيصة، وكل ذلك لصالح المشروع الإسرائيلي الصهيوني. وهو ما يساهم في حل الضائقة الاقتصادية لإسرائيل، ويخفف اعتمادها على الدعم الخارجي، مما يزيد في تعنتها واستعلائها واستقلال قرارها السياسي. وفي المقابل يتم إلحاق الضرر بالصناعات والاقتصاديات العربية بسبب المنافسة أو بسبب السياسة الاقتصادية المتبعة لدى كل من الطرفين.

٨) كما وتشير المصادر الإسلامية، إلى خطر الاتفاق وأثره في نشر الفساد والمخدرات وشبكات التجسس والدعارة في المنطقة، حيث أن الأمور ستكون أكثر سهولة ويسرا في التنفيذ، مستشهدين بالحالات العديدة التي تم الإعلان عنها حتى اللحظة، كتلك التي حصلت في مصر.

جـ) الانحياز الأمريكي

من المآخذ على عملية السلام الحالية، حسب المعارضين عامة بل والمفاوضين أنفسهم وليس حسب الإسلاميين وحدهم، انحياز الراعي الأمريكي انحيازا ملحوظا لصالح إسرائيل، إلى درجة السعي لفرض الشروط الإسرائيلية وإلا فلا سلام. قبيل بدء العملية السلمية رسم معهد واشنطن شكلا للسلام العربي-الإسرائيلي في فلسطين تمثل في إعطاء الفلسطينيين حكما ذاتيا محدود الصلاحيات، مع بقاء يهودي في الضفة الغربية والقطاع، وبقاء القوات العسكرية الإسرائيلية في النقاط التي تحقق الأمن والسيادة والعمق للإسرائيليين، وعدم التطرق إلى موضوع القدس، وترك مسألة الاستيطان للتفاوض بين الطرفين، وتجنب بحث السيادة على الأرض ومصادر المياه، مع إعطاء كل طرف حق النقض. وحسب منير شفيق، فإن الموقف الأمريكي الرسمي ليس بعيدا عن هذا السيناريو. (منير شفيق – أوسلو ٦٦). فأمريكا التي تمارس ضغطا متواصلا على الفلسطينيين للقبول بالشروط الإسرائيلية ولتقديم المزيد من التنازلات "لإنقاذ عملية السلام المتعثرة"، لا تخفي موقفها بأنها لن تضغط على إسرائيل للقبول بشيء ما بحجة ترك الأمور للمتفاوضين أنفسهم. وإن كان من ضغط على إسرائيل فهو من أجل تنازلات شكلية، بينما هو على العرب من أجل تنازلات حقيقية، مما يجعل أمريكا منحازة وملكية أكثر من الملك (**فلسطين المسلمة** ١٠/٩٨/١٠، شفيق، ٨٥). هذا الضغط بدا واضحا من خلال تصريحات مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية في أول زيارة لها للمنطقة، عندما أخذت تطلق التوجيهات للسلطة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني فيما ينبغي عمله، وفي

ضرورة معرفة عدوهما من صديقهما، الأمر الذي لم يقبله الشارع الفلسطيني فضلا عن السلطة الفلسطينية ذاتها. فقد بادر عدد من مسؤولي السلطة الفلسطينية كالسيدة عشراوي للاحتجاج على هذه التصريحات بقولها أننا "لسنا بحاجة إلى من يدلنا على أعدائنا وأصدقائنا"، خاصة وأن السيدة أولبرايت استهلت زيارتها بالتضامن مع الإسرائيليين الذين "عانوا كثيرا ولفترة طويلة"، وأنه قد حان الأوان "كي يعيشوا في أمان وأنهم يستحقون ذلك" حسب عبارة أولبرايت، متجاهلة أشكال العنف والاضطهاد الواقعة على الشعب الفلسطيني من الإسرائيليين، وأن الشعب الفلسطيني ليس مسؤولا لا من قريب ولا من بعيد عما حصل لليهود عبر قرون. وإن كانت من مسؤولية، فهي على الغرب من خلال ما عرف بمجازر الإبادة والملاحقة الجماعية لليهود في عواصم الغرب وليس هنا في فلسطين. لقد كان اليهودي يتنقل حيث يتنقل الهلال في العالم، ويرحل من أي بلد يحل فيه سلطان الغرب. فإن كان من تكفير عن ذلك، فليدفعه المعنيون من خاصة ما يملكون وليس من أراضي وحقوق الغير.

ولكي يتضح الموقف الشعبي العام الرافض للانحياز الأمريكي، أنقل هنا ما ورد في استطلاع للرأي العام الفلسطيني أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بعيد زيارة السيدة أولبرايت تلك، حيث يقول موجز الاستطلاع ما نصه:

> " لم تنجح زيارة مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية في إقناع الشارع الفلسطيني بمصداقية الدور الأمريكي. حيث أعربت الغالبية العظمى (٨١٪) عن اعتقادها بأن الزيارة قد أظهرت انحياز السياسة الأمريكية لإسرائيل. فيما اعتقد ١١٪ فقط أنها متوازنة. كما لم تنجح الزيارة في إعطاء الشارع الفلسطيني مجالا للتفاؤل بمستقبل العملية السلمية، حيث أعرب ١٠٪ فقط عن اعتقادهم بأن الزيارة أعطت عملية السلام دفعة إلى الأمام. ويميل ٩٠٪ من الرجال مقابل ٧٢٪ من النساء إلى الاعتقاد بوجود تحيز أمريكي لصالح إسرائيل. وكذلك فإن حملة شهادات البكالوريوس يميلون بشكل جارف للاعتقاد بوجود تحيز أمريكي بنسبة ٩٧٪، مقابل الأميين الذين لا تزيد نسبة الاعتقاد هذه بينهم عن ٦٧٪ فقط. كذلك يزداد هذا الاعتقاد بين المتخصصين ليبلغ

٩٦٪، وبين التجار ليبلغ ٩٤٪، وبين الموظفين ليبلغ ٩٥٪، بينما هو بين ربات البيوت ٧١٪ فقط. لكن الانتماء السياسي لم يترك أثرا بارزا على تقييم الدور الأمريكي، حيث بلغ الاعتقاد بتحيز أمريكا ٨١٪ بين مؤيدي فتح، مقابل ٨٣٪ بين مؤيدي حماس، و٧٩٪ بين مؤيدي الجبهة الشعبية ومثل ذلك بين غير المنتمين". (الاستطلاع رقم ٢٩، سبتمبر ٩٧).

وما هذا إلا مثال، والمشكلة أنه أحيانا يقع استخفاف بالمشاعر الإنسانية للفلسطينيين، مما يعمق الهوة ويؤكد الانحياز الأمريكي، حتى لدى عامة الناس كما يتضح من الاستطلاع. وهذا بالتأكيد لن يكون لصالح عملية السلام، ولا لصالح الثقة براعي العملية الرئيسي. وحتى يتضح الأمر إلى أقصى مدى، أورد هنا وصفا للصفحة الأولى في جريدة **القدس** يوم ١٩٩٧/١٠/٧. في تلك الصفحة صورة للشيخ أحمد ياسين زعيم حركة حماس المقعد تماما يصل إلى غزة من عمان بعد أن أفرجت عنه إسرائيل، في صفقة، على إثر عملية الموساد الفاشلة في عمان، لاغتيال رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل. لكننا لو نظرنا إلى يسار تلك الصورة العاطفية المؤثرة لرجل مقعد وسط أهله ومحبيه، فسوف نجد خبرا نصه "الولايات المتحدة الأمريكية تجدد الدعوة للقضاء على حماس".

ولو انتظرنا يومين آخرين لنطالع الصفحة الأولى لنفس الجريدة يوم ٩٧/١٠/٩، فسوف نجد خبرا بارزا نصه: "الملك حسين: نقلت إلى إسرائيل عرض حماس للحوار". وتحت هذا الخبر عنوان آخر نصه: "أبو مرزوق [من المكتب السياسي لحماس] يدعو إسرائيل لقبول الهدنة". لكننا مرة أخرى لو نظرنا تحت هذين الخبرين وفي نفس الصفحة لوجدنا خبرا نصه: "أمريكا تعلن رسميا عن حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله حركات إرهابية". ولنتخيل معا أثر مثل هذين الإعلانين بخصوص السياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين.

الأجواء كلها مغمورة بعاطفة الفرحة لشخص يمثل رمز الانتفاضة والشموخ رغم شلله، ويمثل رمز الوفاق والحوار وصمام الأمان ضد أي صراع داخلي لما يمتلكه من قدرة على التعامل مع الآخر وقبوله، حتى خرج الشارع الفلسطيني على اختلاف تياراته وانتماءاته السياسية لمتابعة عودته. كما أن عملية الموساد أعادت للأذهان، وللمحاربين

القدامى في السلطة الفلسطينية، ولكل متابع للشأن الفلسطيني، الصورة الوحشية لهذا الجهاز الذي لا يتورع عن استخدام أعنف الوسائل في ملاحقة رموز المقاومة في كل مكان لتصفيتهم وإن وسط عائلاتهم وأولادهم، مما شحن الجو ضد إسرائيل التي تشرف حكومتها مباشرة على مثل هذه الأنشطة. وإذا كان بلد مثل الأردن، ورغم ما تربطه من علاقات واتفاقيات مع إسرائيل، لا تسلم أراضيه من مثل هذه الأعمال التخريبية، مما يشكل مساسا بسيادته وأمنه، فأي سلام إذا هذا الذي نتحدث عنه الآن؟ في هذا الوقت، وبينما يرقد المعتدى عليه في المستشفى للتعافي من غيبوبة تامة، بعد حقنه بمادة غريبة من قبل جهاز الموساد بينما كان يسير وسط أطفاله. وسط هذا الجو المشحون ضد إسرائيل، والمتضامن مع الشيخ أحمد ياسين وخالد مشعل، ووسط عروض حماس للهدنة والحوار التي أكدها ملك الأردن (الراحل)، تأتي تصريحات أمريكا للقضاء على حماس ولإعلانها حركة إرهابية. وهو ما فهمه الشارع الفلسطيني على أنه استخفاف بمشاعره من جهة، وعلى أنه توقيت سيء للغاية لمثل هذه التصريحات. وقد كان الأولى بأمريكا أن تقول خلاف ذلك في مثل هذا المقام أو أن تلوذ بالصمت، خاصة على ضوء تزوير إسرائيل جوازات سفر كندية لاستخدامها من قبل عناصر الموساد الذين نفذوا الجريمة على الأراضي الأردنية.

ولا شك أن هذه المواقف والسياسات الأمريكية تفقد العملية السلمية جزءا كبيرا من مصداقيتها، كما أنها تجعل النتائج محسومة قبل كل جولة تفاوضية بأنها ستصب في الصالح الإسرائيلي على حساب الفلسطينيين. فأمريكا تخلت كليا عن الدور الحيادي، وتخلت عن الضمانات التي قطعتها للفلسطينيين، تاركة الأمر للمفاوضات الثنائية فلا تتدخل فيها إلا بناء على طلب إسرائيلي عاجل للضغط على الفلسطينيين، حسب السيد شفيق، بل وحسب الشارع الفلسطيني والمفاوض الفلسطيني.

هذا فضلا عن السياسة الأمريكية المماثلة، في جميع المؤتمرات والمحافل الدولية والإقليمية، سواء من خلال الضغط على الدول لاتخاذ قرارات تصب في الصالح الإسرائيلي، أو من خلال استخدام حق النقض (الفيتو) للحيلولة دون اتخاذ أي قرار يصب في الصالح الفلسطيني أو يدين إسرائيل.

هذه السياسات هي التي جعلت المعارضة تزداد حدة ضد الإدارة الأمريكية. وهو ما صرحت به كل الإصدارات والبيانات والأدبيات للحركة الإسلامية في فلسطين، والمعارضة عامة، فضلا عن التصريحات المتعددة التي أكدت هذا الأمر من داخل السلطة الفلسطينية ذاتها.

د. عبد الستار قاسم، البروفيسور المحاضر في قسم العلوم السياسية بجامعة النجاح الوطنية بنابلس، يتهم الأمريكان بالانحياز لصالح اسرائيل، ليس في هذه العملية السلمية فحسب، بل ومنذ نشوء الكيان الاسرائيلي. فهي التي عطلت – حسب د. قاسم – اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٤٧ لكسب الوقت من اجل الضغط على المزيد من الدول للتصويت على قرار تقسيم فلسطين. وهي التي انبرت ومعها فرنسا وبريطانيا لمهمة تثبيت اسرائيل وارغام العرب على الاعتراف بها، وهو ما اتضح في كل من حربي ١٩٦٧، ١٩٧٣. إضافة إلى موقف الأمريكان من المقاومة الفلسطينية ودوام اعتبارها شكلاً من الارهاب، فضلاً عن خلق الاحباطات المتراكمة أمام المنظمة وتقوية نفوذ "عرب أمريكا" داخلها تهيئة لقبول الطروحات الأمريكية. وأمريكا –حسب د. قاسم– لا تتصرف هكذا وفق إملاءات مجموعات الضغط الصهيونية. فلا هي لعبة بيد الحركة الصهيونية ولا هي مراهقة من ناحية التفكير السياسي. إنما تحركها مصالحها وتطلعاتها. وهذا لا ينفي وجود نفوذ كبير للصهاينة في الولايات المتحدة إلى جانب مجموعات اخرى عديدة تمارس نفوذها على السياسة الامريكية الداخلية والخارجية. إسرائيل تعتبر جزءاً لا يتجزأ من النظام الذي تعمل الولايات المتحدة على اقامته بالتعاون مع الغرب، والشرعية الدولية –حسب د. قاسم – ليست سوى شرعية خلق وتثبيت إسرائيل. لذا فان امريكا لا تريد اقامة دولة فلسطينية تسير بالشعب نحو الاستقلال، إنما تريد أن تنسحب إسرائيل من بعض الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ على أن تكون هذه الاراضي تحت الادارة العربية ولكن بإشراف أمني اسرائيلي. وهو ما يفسر استتراف منظمة التحرير من خلال مفاوضات عقيمة تدور حول مسائل تافهة (عبد الستار قاسم، **الطريق إلى الهزيمة**، ٢٨٤– ٢٩٥)

أمين عام الجهاد الإسلامي د. رمضان شلح، خليفة الدكتور الشقاقي، يصف الإدارة الأمريكية الحالية بأنها "الأسوأ والأكثر صهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية". فالنفوذ اليهودي والصهيوني – حسب د. شلح – في ظل هذه الإدارة لم يعد محصورا في الشركات والبنوك والإعلام. "اليهود الآن وبشكل غير مسبوق يجلسون في البيت الأبيض وفي مركز اتخاذ القرار. وهو ما يفسر التصعيد الأمريكي ضد الحركات الإسلامية" (صحيفة **الاستقلال** ٩٥/١٢/١٥).

وفي رده على تصريحات السيدة أولبرايت التي طالبت الشعب الفلسطيني باعتبار حماس والجهاد الإسلامي ألد أعدائه، يقول د. شلح: "نحن يجب أن نشكر أولبرايت. فهذا

التحريض وسام شرف لحماس وللجهاد الإسلامي. وهذه التصريحات سوف تخدمهما ولن تضرهما"، وهي تشير إلى "جهل الإدارة الأمريكية بطبيعة المنطقة وأحوالهـــا". فالشـــعب الفلسطيني يعرف من هو عدوه ومن هو صديقه، "وحتما سيفعل عكس ما نصحتـــه بـــه [أولبرايت] (**البيادر السياسي ٩٧/١١/٨**).

حركة حماس التي تأخر اهتمامها بالعلاقات الدولية بسبب انشغالها بتجذير وجودهـا وبمقاومة مظاهر الاحتلال العسكرية والمدنية إلى حين حادثة الإبعاد لأكثر من أربعمائـــة ناشط إسلامي إلى مرج الزهور في ٩٢/١٢/١٧، وهو مـــا وضـــع الحركـــة في مركـــز الأحداث واضطرها للاتصال مع العالم الخارجي وعلى أعلى المســـتويات، كـــانت قـــد حددت الأسس التي تستند عليها في علاقاتها مع أي طرف خارجي. كما فتحت أبوابـــا للاتصال مع عدد من دول العالم من خلال سفاراتها في الأردن على وجـــه الخصـــوص، بهدف التعريف بالحركة من جهة، وللمطالبة بالضغط على إسرائيل لإعادة المبعدين، ولنقل "الصورة البشعة للاحتلال الإسرائيلي"إلى جميع الدول ذات التأثير في العالم من جهة ثانيـة. السفارة الأمريكية في عمّان كانت إحدى الأهداف لهـــذه الحملـــة، إلا أن الاحتجـــاج الإسرائيلي على هذه الاتصالات أدى إلى قطعها بعد الجولة الثانية، حيث أعلـــن النـــاطق باسم الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر تعليق الحوار مع حماس بعـــد انفجـــار مركـــز التجارة الدولي في نيويورك في ٢٨ شباط ١٩٩٣ (**الفكر السياسي لحماس ٢٩٥**)، وهـــو الانفجار الذي لم يظهر أن لحماس أية علاقة فيه.

كانت حماس قد حددت لعلاقاتها الخارجية تلك عدة أســـس كـــان مـــن أبرزهـــا الاستعداد للتعاون والحوار مع أي طرف دولي بغض النظر عن خلفيته الفكرية أو السياسية من اجل خدمة القضية الفلسطينية، واعتبار الأراضي الفلسطينية الساحة الوحيدة للصـــراع العسكري ضد إسرائيل وعدم نقل ذلك إلى أية منطقة أخرى في العالم وكذا عدم مهاجمـــة مصالح الدول الأخرى، مع التأكيد على حق الشعب الفلسطيني بالمقاومة لاستعادة حقوقه. هذه البنود وغيرها التي حددتها حماس لم تشفع لها كثيرا عند أمريكا التي فتحـــت ذلـــك الحوار مع حماس بهدف التعرف إلى حماس من جهة ولمحاولة جس إمكانية مشـــاركتها في العملية السلمية ووقف أعمالها العسكرية أو لإقناعها بذلك، إلا أن النظرة إلى حماس تقوم على أنها حركة إسلامية أصولية، لها مواقفها الخاصة –حسب فهم أمريكا والغرب– تجـــاه الديانات الأخرى وتجاه التعددية والديمقراطية، فضلا عن الافتراق مع الغرب قاطبة والـــذي يجمع على حق دولة إسرائيل في الوجود وهو ما ترفضه حماس. كل ذلـــك، إضافـــة إلى

الضغط الإسرائيلي واللوبي الصهيوني في أمريكا أدى إلى فشل هذا الحوار أو تجميده عند أدنى المستويات غير المجدية، إضافة إلى أن الحوارات قد تشكل حساسية من نوع خاص لمنظمة التحرير الفلسطينية وللسلطة الفلسطينية التي تخشى المنافسة على تمثيلها للشعب الفلسطيني. كل هذه مجتمعة أدت إلى تعليق الحوار مع حماس. وإن كانت الإدارة الأمريكية في بادئ الأمر قد ترددت في تصنيف حماس ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، مكتفية بالإشارة إلى وجود "ممارسات إرهابية" للحركة، فإنها ومنذ أواسط ١٩٩٣ بدأت باتخاذ مواقف متشددة تجاه الحركة، وذلك بالتوازي مع تصاعد عمليات حماس العسكرية وخصوصا عمليات تفجير حافلات ركاب إسرائيلية في الأعوام ٩٤، ٩٥، ٩٦ (**الحروب**، ٢١٨). تمثل هذا التشدد في العديد من المظاهر، منها: دوام مطالبة السلطة الفلسطينية بوضع حد لنشاط الإسلاميين في المناطق، واتخاذ إجراءات مشددة ضد الجمعيات والمؤسسات الإسلامية على الأراضي الأمريكية كتجميد حساباتها بحجة دعمها لحماس، وكذلك اعتقال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الدكتور موسى أبو مرزوق لدى وصوله إلى أمريكا في تموز / يوليو ١٩٩٥ وتقديمه للمحاكمة للنظر في تسليمه إلى إسرائيل، الأمر الذي كان قد يفجر الأوضاع حال حصوله حسب تهديدات حماس، ثم وصل الأمر ذروته بعقد مؤتمر شرم الشيخ "لمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه" وذلك في أعقاب العمليات العسكرية لحماس في فبراير ومارس ١٩٩٦ في القدس وعسقلان وتل أبيب. إزاء ذاك كله، وبغض النظر عن المبررات التي قد تسوقها أمريكا لسياساتها تلك، فقد اتسم موقف حماس تجاه أمريكا بالحدية، إلا أن هذه الحدية لم تتجاوز دائرة الإدانة والشجب التزاما من حماس بالسياسة التي رسمتها لنفسها والتي من بنودها الرئيسية عدم نقل ساحة الصراع إلى خارج فلسطين. لهذا فقد شنت الحركة هجوما إعلاميا واسعا ضد "التواطؤ الأمريكي–الإسرائيلي"، متسلحة بالقوانين والقرارات الدولية التي تدين إسرائيل من جهة أو تبرر أعمال المقاومة ضد المحتل من جهة ثانية، أو تجرد أمريكا من مشروعية اعتقال وكذا تسليم رئيس مكتبها السياسي لإسرائيل من جهة ثالثة. وبهذا تكون الوقائع ومجريات الأحداث، قد أكدت، حسب حماس أيضا، الانحياز الأمريكي لصالح إسرائيل، وعدم أهليتها للعب دور الوسيط أو الراعي للعملية السلمية في الشرق الأوسط أو بين الفلسطينيين والإسرائيليين على وجه الخصوص. وهو ما دفع حماس للإصرار على موقفها الرافض للعملية السلمية لهذا السبب الإضافي الذي سيجعل بنود أي اتفاق منحازة بشكل سافر وتخدم الصالح الإسرائيلي على حساب الفلسطينيين، وهو ما حدا بالشيخ ياسين إلى تسمية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون "بالعدو" وليس الصديق، وذلك على إثر زيارته

مناطق السلطة للتأكد من إلغاء المنظمة لعدد من البنود في الميثاق الوطني الفلسطيني كإحدى استحقاقات اتفاق واي ريفر. جاء هذا التصنيف في الوقت الذي كانت فيه السلطة ترفع الأعلام الأمريكية احتفاء بقدومه إلى المنطقة.

وعلى أية حال فما هي إلا أيام وإذا بالشبان الفلسطينيين يحرقون العلم الأمريكي احتجاجا على قصف أمريكا للعراق في تعبير عفوي عن مشاعر الجماهير الفلسطينية الغاضبة من كيل أمريكا بمكيالين.

د) الشك بالنوايا الإسرائيلية

يُضاف إلى العوامل السابقة، الإحساس الأكيد لدى الإسلاميين بعدم توفر المصداقية لدى الإسرائيليين في سعيهم لتحقيق سلام عادل في المنطقة، سواء كان على رأس حكومتهم الليكود أو العمل. هذا الإحساس تؤكده الممارسات الإسرائيلية على أرض الواقع، كتلك التي تتعلق بفرض أمر واقع بشأن القدس من خلال محاصرتها بشبكة من المستوطنات، وعمل بؤر استيطانية جديدة وسط التجمعات العربية في القدس الشرقية، وسحب ملكية العرب عن بيوتهم وأراضيهم بوسائل متعددة، وسحب هويات المقدسيين العرب تحت عدة ذرائع، إضافة إلى دوام السعي لتوسيع حدود القدس لتقضم مناطق شاسعة من أراضي الضفة الغربية وضمها إلى "إسرائيل"، مما يعني حرمان الفلسطينيين من حقهم في التفاوض عليها ضمن مراحل إعادة الانتشار. كل ذلك لوضع العربة أمام "حصان" المرحلة النهائية. هذا فضلا عن التصريحات المتكررة لزعماء إسرائيليين بارزين من أمثال إسحاق رابين قبل اغتياله، وشمعون بيرس، ودافيد ليفي، فضلا عن بنيامين نتنياهو، سواء بشأن الدولة الفلسطينية وحدود السيادة وسقفها، أو بشأن الأمن الإسرائيلي ومتطلباته الحدودية أو على المعابر والمناطق الحساسة، أو بشأن الثروات الطبيعية، وبخاصة المياه الجوفية، أو بشأن القدس التي هي مركز الصراع الحضاري بالنسبة لجميع المسلمين في العالم. من ذلك: القول بأن "موضوع القدس بالنسبة لإسرائيل يتجاوز السياسة"، وأن "العلم الفلسطيني لن يخفق فوق القدس"، وأن "القدس ليست قبلة المسلمين بل قبلتهم مكة"، و "إذا اعتقد الفلسطينيون بأن عملية السلام الحالية ستفضي إلى قيام دولة فلسطينية فهم واهمون". هذه التصريحات والممارسات، وغيرها الكثير على شاكلتها، تأتي من حين لآخر لتؤكد نظرة الإسلاميين المتشككة بحسن وصدق نوايا الإسرائيليين، وهو ما يصب في زاوية الرفض الإسلامي لعملية السلام الجارية. يضاف إلى هذا ويؤكده

دوام تحلل الإسرائيليين من تنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع الفلسطينيين تحت ذرائع واهية متعددة، وذلك بالرغم من أن تلك الاتفاقات لا تكون أصلا قد حققت الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية بسبب الضغوط الإسرائيلية والأمريكية. وأوضح مثال على ذلك "الهروب الإسرائيلي الأخير" إلى الانتخابات للتحلل من استحقاقات الواي ريفير، رغم السوء الفاضح في هذا الاتفاق إلى درجة اعتباره اتفاقا أمنيا وليس سياسيا، ثم تأتي برامج الأحزاب الانتخابية بمثابة صفعة أخرى لنا ولطموحاتنا المستقبلية، سواءً في السقف المتدني لجميع الأحزاب الإسرائيلية الصهيونية فيما يتعلق بشكل الدولة الفلسطينية أو فيما يتعلق بالقدس بصورة أخص، وذلك خشية أن يؤدي أي موقف مغاير إلى إضعاف فرصهم بالفوز.

هـ) الشك بجدوى العمل المشترك مع السلطة الوطنية الفلسطينية

لا يشعر الإسلاميون بجدوى الانخراط في السلطة الوطنية الفلسطينية أو العمل المشترك معها، وذلك لعدة عوامل قادت إلى هذه النتيجة السلبية، وانعكست بالتالي على مجمل العملية السلمية.

فهم ابتداءً يعتقدون بأن السلطة مقيدة باستحقاقات عديدة منها ما يختص بشكل العلاقة معهم، وأن هذه العلاقة إنما تقوم على أساس تدمير البنية التحتية للحركة الإسلامية وليس على اساس التنسيق والتعاون، وأن السلطة لا تستطيع القفز على هذه الاستحقاقات أو مخالفتها إلا هامشيا أوشكليا. هذا إن كان أصلا ثمة رغبة قوية للسلطة بمخالفة هذه الاستحقاقات، خاصة وأن لدى الإسلاميين إحساسا بأن السلطة تسعى للزحف المتدرج على مواقعهم بدافع ذاتي إضافة إلى ذلك الدافع الخارجي المتعلق بالاستحقاقات والإملاءات الإسرائيلية والأمريكية. هذا الإحساس ناشئ عن الحرص الطبيعي على حسم التنافس الذي دام حقبة زمنية تأزمت خلالها العلاقات بين الطرفين إلى حد الاتهام والتشكيك والتصارع أحيانا، خاصة أيام الانتفاضة. ولذا، فإن الكثيرين يشككون في حرص السلطة ذاتها أو في مجرد استعدادها لتوفير فرص مناسبة للإسلاميين كي ينخرطوا معها في عمل مشترك. ويرى هؤلاء أن ما تقدمه السلطة ليس سوى عروض للاحتواء السياسي مقابل تظاهرات شكلية وإعلامية واجتماعات لا يتمخض عنها شيء، فضلا عن كونها دعوات موسمية يستدعيها وضع السلطة ذاتها، حسب نزّال.

وإذا وقع إعطاء المجال لبعض الشخصيات الإسلامية لتسلم منصب هنا أو هناك، فإن سائر المرافق والمؤسسات والأجهزة تبقى في منأى عن مشاركة الإسلاميين فيها بصورة عامة. حيث تنظر السلطة بعين الشك لأي وجود إسلامي ومهما كان قليلا داخل أية مؤسسة باعتباره شكلا من أشكال الاختراق الذي ينبغي التخلص منه، حسب هؤلاء المشككين في جدوى العمل مع السلطة.

يضاف إلى ما سبق تحفظ الإسلاميين على الجهة المتنفذة داخل السلطة وعلى الفريق المفاوض بشكل خاص. وأهم من ذلك كله أداء المفاوض الذي يبدى الاستعداد الدائم لقبول مزيد من التنازلات في أية جولة من المفاوضات بفعل الضغط الأمريكي الإسرائيلي، وللاعتقاد السائد لدى المفاوض بعدم وجود أي خيار آخر في حال فشل المفاوضات ووصولها إلى طريق مسدود.

كما أن أداء السلطة على أرض الواقع لا يشكل إغراءً للإسلاميين للاندماج في السلطة أو الاشتراك معها. فمن المآخذ على أداء السلطة عدم وجود فصل حقيقي بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، بل إن السيطرة التامة إنما هي للسلطة التنفيذية. وهو ما يقود أحيانا إلى تدخل الأجهزة الأمنية حتى في عمل الجهاز القضائي، خاصة فيما يتعلق بمجال الإفراج عن معتقلين سياسيين.

وكذلك، فإن السلطة الوطنية وأجهزتها الأمنية لا زالت تنظر بكثير من الشك إلى العديد من مؤسسات المجتمع المدني، وهو ما يقود إلى العديد من الانتهاكات التي تطال أحيانا عاملين في مؤسسات حقوق الإنسان، فضلا عن العاملين في مؤسسات مدنية محسوبة بولائها للمعارضة وللإسلاميين بشكل أخص. هذا فضلا عن التدخل في وسائل الإعلام والمراسلين إلى درجة منعهم من مقابلة بعض رموز المعارضة أو نشر بعض التقارير مع خلق رقابة شديدة على المواد المنشورة. والأسوأ من هذا كلّه حالات موت بعض المعتقلين داخل السجون الفلسطينية لأسباب غامضة، وهو ما لا يتقبله الشارع الفلسطيني ومؤسساته وأطره، فضلا عن المؤسسات الحقوقية، وعن الإسلاميين.

أما إذا تركنا الوضع الأمني للحديث عن الوضع الاقتصادي وهو الأمر الذي غنّى له الكثيرون مبشرين بمستقبل اقتصادي زاهر للمنطقة على ضوء عملية السلام، فإننا سنجد ارتفاعا في معدلات البطالة من جهة، وانخفاضا في مستوى دخل الفرد من جهة ثانية. وذلك على ما يبدو إنما يعود لأسباب عدة منها الاتفاقات التي قيدت الاقتصاد الفلسطيني مثل اتفاق باريس، إضافة إلى تضخم حجم الجهاز الوظيفي على حساب المشاريع

الانتاجية، وما رافق ذلك من فساد مالي ضخم تحدث عنه المجلس التشريعي والمواطن العادي على حد سواء. وهي أمور تنذر بكارثة اقتصادية إذا استمرت على حالها خاصة على ضوء تضخم الفجوة بين طبقات المجتمع (انظر مجلة **حقوق الناس** وتقرير هيئة الرقابة العامة السنوي لهذه الأوضاع).

يبقى أن اشير إلى وجود إحساس عميق لدى بعض الإسلاميين بأن السلطة لا تتعامل معهم إلا من باب استخدامهم ورقة للمساومة وليس من باب العمل المشترك معهم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للأمة. فعلى أبواب أية جولة من المفاوضات بهدف التقدم في العملية السلمية، وقبيل أي لقاء مع مسؤول أمريكي كبير يدفع الإسلاميون ثمن ذلك من حرياتهم من خلال حملات الاعتقال، وذلك لايصال رسالة خاصة للأطراف الاخرى عن جدية السلطة في مقاومة الإرهاب والأصولية. أما في حال تعثر المفاوضات وبروز تعنت إسرائيلي فإن السلطة قد تبادر إلى إطلاق سراح عدد من المعتقلين كرسالة أخرى مغايرة تهدف إلى دفع الإسرائيليين لتحقيق بعض ما يريده الفلسطينيون وإلا فإن السلطة لن تلتزم بالاستحقاقات فيما يتعلق بالجانب الأمني. وفي كل الأحوال يبقى المئات من الإسلاميين رهن الاعتقال المتواصل على خلفية سياسية فكرية في غالب الأحيان، ومن غير إجراءات قانونية تبرر ذلك الاعتقال، سوى عن الاستحقاقات الأمنية للاتفاقيات ودوام المطالبة الإسرائيلية بتدمير البنية التحتية للحركة الإسلامية شرطا لمواصلة العملية السلمية ولتنفيذ المزيد من الانسحابات التي نصت عليها تلك الاتفاقيات. هذا الحال بالتأكيد لن يكون عنصر تشجيع للإسلاميين للمشاركة ايجابيا فيما هو معروض على الساحة، انما يشكل عقبة إضافية تؤكد موقفهم الرافض للتعاطي مع الوضع الجديد.

وبالتأكيد، فإن الإسلاميين بالمقابل لم يقدموا للسلطة ما يدفعها للعمل المشترك مع الحركة الإسلامية، إذ أن الإسلاميين لا زالوا يرفضون حتى اللحظة فكرة التخلي عن العمل العسكري ضد إسرائيل، وهو ما يعتبر الحد الفاصل الذي لا ترضى السلطة بأقل منه. صحيح أن السلطة الفلسطينية، ومن خلال متحدثيها قد أثنت على مواقف وتصريحات الشيخ أحمد ياسين الدافئة غداة الافراج عنه وعودته الى غزة إلى حد قول الطيب عبد الرحيم أمين عام الرئاسة للشيخ ياسين "إننا نعتبرك القائد الأوحد لحركة حماس" (**القدس** ٥/١٠/٩٧)، وذلك في اشارة واضحة لعدم رغبة السلطة بالتعامل مع آخرين من حماس ممن يعتبرون من الصقور ويمثلون المواقف الرافضة لأي شكل من اشكال التعاون أو الاندماج مع السلطة والواقع الجديد. أما الشيخ ياسين فهو الذي أكد على

وحدة الشعب الفلسطيني، ودعا للمجلس التشريعي بالتوفيق في خدمة قضايا الامة مشيداً بجهوده (**القدس** ٩٧/١٠/٤)، ورفض استلام الرسالة التي بعث بها حاخام اليهود الشرقيين الأكبر إلياهو بكشي دورون، طالباً تسليمها الى الرئيس عرفات باعتباره العنوان الوحيد للشعب الفلسطيني (**القدس** ٩٧/١٠/١٥). ولم تكن هذه هي المرة الوحيدة التي يؤكد فيها الشيخ ياسين على وحدانية التمثيل السياسي للفلسطينين برئاسة السيد عرفات وأن أحداً لا يرغب في منافسته على ذلك. فقد تكرر ذلك على لسانه في أكثر من محطة، بل وأكد له في رسالة إلى السيد عرفات حرمة الدم الفلسطيني، وذلك في رد على الاتهامات حول تهديدات حماس باغتيال بعض رموز السلطة معتبرا ذلك خطاً احمر لن يكون ضمن سياسات وممارسات حماس، بل وأكد للسلطة صراحة بأن حماس "معكم ولن تكون ضدكم" (**القدس** ٩٧/١١/٢٥)، ثم هو في ذكرى انطلاقة حماس يقول بأن فلسطين " لن تكون جزائر ثانية" (**القدس** ٩٧/١٢/٢٧).

غير أن هذه جميعها لم تكن النهاية التي تطمح اليها السلطة، حيث أنها كانت تأمل في تحول حماس إلى معارضة سلمية على أقصى حد كما هو الوضع في الأردن مثلاً، وإن هذا يمكن تحقيقه على يد الشيخ ياسين بعد خروجه من سجنه. غير أن شيئا من ذلك لم يحصل، بل إن الشيخ ياسين قد عاد مرة بعد أخرى إلى التأكيد على مشروعية المقاومة، واستمرار الأعمال العسكرية ضد اسرائيل، رافضاً أي شكل من التعاون والحوار مع المحتلين (**القدس** ٩٧/١٠/١٠).

لذا فقد كثرت عوامل الفرقة والصدام. واشتدت لهجة التصريحات النارية ولهجة التهديد والوعيد على حساب العبارات التوفيقية الدافئة التي ظلت تراوح مكانها من غير ترجمة عملية، فضلا عن أن تلك التصريحات لم تشفع حتى لأصحابها. ويرى الإسلاميون أن العمل المشترك مع السلطة سيعني انخراطهم في ركب التسوية، كما سيستلزم تخليهم عن العمل العسكري. وهي أمور لم يقرروا بشأنها حتى اللحظة.

صحيح أن التجاه العام للإسلاميين في المنطقة هو لصالح المشاركة في الحياة السياسية كما هو الوضع في الأردن، إلا أن الإسلاميين هنا ينظرون إلى المسألة بنوع من الخصوصية على ضوء اتفاقات السلام الحالية التي أفرزت السلطة ومجالسها. لذا فقد صدرت بعض التصريحات الرافضة للاشتراك مع السلطة الفلسطينية بحجة أن السلطة وعلى ضوء تلك الاتفاقيات قد صارت "وكيلة عند الاحتلال" أو "أداه في يده" (**فلسطين المسلمة**، سبتمبر ١٩٩٤، مارس ١٩٩٥). لكن هذا التوصيف لم يقل به جميع الإسلاميين. فهذا حزب

الخلاص الإسلامي قد أعلن وفي أكثر من مناسبة عن امكانية اشتراكه في السلطة إذا ما ترجَّح له أن المصلحة إنما تكمن في هذه المشاركة، أي أن الحزب ليس له اعتراض على المشاركة من حيث المبدأ، إنما الأمر متروك للمصلحة التي تقررها مجالس الحزب الشورية. هذا الموقف لم يكن خاصاً بحزب الخلاص، بل تذهب إليه بعض شخصيات حماس خلافا لغيرهم في الحركة، وخلافا لحركة الجهاد.

ذات الشيء يمكن قوله في الانتخابات، وإمكانية مشاركة الإسلاميين فيها، رغم الفارق النسبي بين المشاركتين. فقد أبدى الإسلاميون استعدادهم لقبول خيار الشعب من خلال انتخابات نزيهة تفرز من يرغب بهم الشعب، إلا أن المشكلة هنا برزت ثانية بسبب ارتباط الانتخابات بالعملية السلمية كإحدى إفرازات وأدوات اتفاق أوسلو. لهذا فقد رفض الإسلاميون المشاركة في أية انتخابات لها علاقة بهذا المشروع السياسي السلمي في حين أبدوا استعدادهم للمشاركة فيما عدا ذلك من انتخابات بلدية وغيرها. وهذا لم يكن محل تسليم مطلق داخل الحركة الإسلامية كذلك. لذا فقد دار جدل واسع بين الإسلاميين حول المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي حسمت في حينها لصالح الرفض. فقد ذهب فريق إلى رفض المشاركة حتى لا يُعطي شرعية لاتفاق يكرس الاحتلال ويلغي برنامج المقاومة. في حين ذهب حزب الخلاص وآخرون للموافقة على مبدأ المشاركة، أملا في تحصيل المنافع التي توفرها المشاركة سواء للحركة وجمهورها أو لعموم القضية الفلسطينية، ولتجنب العزلة التي تقتل الحركات والأحزاب وتصرف الناس عنها إلى غيرها، خاصة وأن الحديث عن مسألة سياسية ليست من باب المُطلق الديني كما ينظر إليها البعض.

كما أن العمل المشترك مع السلطة يعني ضرورة تحول الإسلاميين لممارسة العمل العلني والتخلي عن العمل السري. وهو الأمر الذي رفضته كل من حماس والجهاد الإسلامي بدعوى أن المرحلة لا زالت مرحلة تحرر بالدرجة الأولى، ولا يمكن فيها العدول كليّا عن العمل السري مع بقاء الاحتلال الذي يتربص ويلاحق ويحرض، بل ويصفي المناضلين أحيانا.

هذه الذريعة للعمل السري لا ترضى بها السلطة، لأنها لا تقبل بتعدد الرؤوس داخل مناطق نفوذها، فضلا عن تخوفها من أن يقود هذا العمل السري إلى الاصطدام مع إسرائيل، وبالتالي إلى خلق مبررات جديدة للإسرائيليين للتحلل من استحقاقات عملية السلام بخصوص إعادة المزيد من الأرض للفلسطينيين.

لا أظن أن الإسلاميين سيفكرون بالعمل على الجبهتين معا، أي على منوال ما فعله الجيش الايرلندي وحزب "الشين فين". فنحن هنا، ولسنا في بريطانيا. ومثل ذلك لا يمكن أن تقبل به السلطة، كما لا يمكن أن تسمح إسرائيل بالتعامل معه. فليس أمام الإسلاميين حسب ما أرى إلا واحدا من خيارين: إما المقاومة السرية، وإما العمل العلني غير المسلح. أما الجمع بينهما فمستحيل. هنا معادلة معقدة، حيث اصطدام الثوابت، أي ثابت مقاومة الاحتلال للتحرير من جهة، وثابت الحرص على الوحدة الوطنية ومنع الاقتتال الداخلي والسعي لمنع انهيار البلد من جهة ثانية. ولا يمكن تحقيق أحدهما إلا على حساب الآخر. وهو ما اعترف به بعض الإسلاميين صراحة أو تلميحا، إلا أنهم لم يقرروا شيئا بشأن حل معضلته.

خلاصة الأمر في هذا الموضوع أن الشك قائم لدى كل من الطرفين تجاه الآخر، حيث أن أزمة الثقة كبيرة بينهما بما يحول دون اتفاقهما واجتماعهما على عمل مشترك.

و) السبب الحقيقي المباشر للرفض

بعد ذلك الاستعراض لأسباب رفض الإسلاميين للعملية السلمية وللعلاقة مع إسرائيل، هل بالإمكان معرفة ما إذا كان السبب الحقيقي يعود إلى أسس عقائدية أو إلى الشروط المجحفة لعملية السلام ذاتها؟ الإجابة على هذا التساؤل في غاية الأهمية لأنه سيحدد جدوى أية محاولة لإقناع الإسلاميين بالانضمام لمسيرة العملية السلمية. فإذا كان السبب عقائديا، فهذا سيغلق الباب أمام أية محاولة من هذا النوع وسيحكم عليها بالفشل مقدما. أما إذا كان الأمر يعود إلى بنود وشروط الاتفاقية ذاتها، فإن إدخال تعديلات ما عليها قد ينجح في دمج بعض الإسلاميين أو في تحييدهم على أقل تقدير. وابتداءً لا بد من الاعتراف بوجود صعوبة ملحوظة في تحديد السبب الحقيقي والمباشر للرفض، وبخاصة على ضوء التصريحات الكثيرة التي تحمل أكثر من دلالة، ويمكن تفسيرها لصالح هذا السبب أو ذاك، فضلا عن وجود تصريحات لقيادي إسلامي تبدو على النقيض مع تصريحات أخرى لقيادي إسلامي آخر. ففي حين ظهرت بعض التصريحات التي تقول بأنه "لا مشكلة في أصل التفاوض" إنما المشكلة فيما هو معروض علينا، تظهر أصوات أخرى تؤكد الأساس العقائدي للرفض، مع عدم اعتراضها على استخدام الشروط المجحفة مبررا إعلاميا إضافيا للرفض. مما يعني إمكانية تفسير الاختلاف على أنه إنما يعود لاختيار اللغة التي تناسب الظرف. فإن كان الخطاب موجها للقاعدة الإسلامية هنا في فلسطين أو خارجها فإنه يتم

التركيز على السبب العقائدي، وإن كان الحديث موجها للسياسيين ولذوي الميول الأخرى ولدول العالم، فإنه يتم استخدام المبرر الثاني للرفض بذكر الشروط المجحفة للاتفاقيات. وهذا ليس التفسير الوحيد للتباين الظاهري في تلك التصريحات. فقد تكون هناك تفسيرات أخرى، منها وجود تطور في تفكير الإسلاميين الآن عما كان الأمر عليه عند بداية انخراطهم في الصراع مع إسرائيل مع بداية الانتفاضة، وهو ما يعني إمكانية وجود فلسفتين للرفض داخل الحركة الإسلامية، إحداهما قد تلين موقفها الرافض حال تعديل شروط الاتفاق المجحفة لأنها تعتبر المسألة مبنية على المصلحة لا على "المطلق الديني" خلافا للفريق العريض داخل الحركة الإسلامية.

الحركة الإسلامية، تبذل ومنذ فترة، جهدا ملحوظا للتأكيد على أن معاداتها لإسرائيل تنبع من كونها محتلة، وليس بسبب ديانتها اليهودية، إلا أننا لا نستطيع إنكار التأثير الديني على العلاقة مع إسرائيل على ضوء ما تم عرضه من مواصفات لليهود في النص الديني الإسلامي كالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وعلى ضوء الخصوصية والقدسية لفلسطين في هذه المصادر الدينية، وهو ما فرض نفسه على وثائق الحركة الإسلامية كميثاق حماس وبيانات وإصدارات حركة الجهاد الإسلامي وعامة الكتاب وسائر القياديين الإسلاميين في المنطقة. ومن ذلك ما قاله الشيخ حسين فضل الله: "لا شك بأن النظرة القرآنية لليهود تشكل أكبر مدخل لرفض دخول المشروع اليهودي للعالم العربي، وذلك من خلال العمق الثقافي الذي تخلقه تلك الآيات المتعلقة بطبيعة اليهود ومكرهم وعنصريتهم"، إلا أنه في نفس الوقت يؤكد بأن "القضية لا تنطلق من الصراع الديني الإسلامي ضد اليهود كدين ليكون الموقف منهم دينيا ذاتيا، بل تنطلق من الظلم اليهودي الواقع على المسلمين والمسيحيين على حد سواء، بحيث لو أن الذي قام به اليهود كان صادرا من مسلمين لكان الموقف منه هو نفس الموقف الحالي.. وحتى لو افترضنا أن اليهود دخلوا الآن في الإسلام، فإننا سنقول لهم اخرجوا من فلسطين لأنه لا يجوز التصرف بمال امرئ مسلم من غير إذنه.. نعم هناك اختلاف كبير بين الإسلام واليهودية والمسيحية، لكن ذلك ليس مدعاة إلى الحرب والمقاطعة، بل إلى الحوار والتعايش والبحث عن الكلمة السواء حسب هَدي القرآن" (**الحركات**، ١٠٧–١٢٦).

لكن، ولما كان للفتوى وللبعد الديني عامة أثر كبير على الناس، لأن كلمة "حرام" تهز المسلم وتحجزه عن أمور كالتطبيع وبيع الأرض، لهذا لا يجوز – حسب الشيخ فضل الله – استبعاد البعد الديني للصراع تحت تأثير سياسي. نعم، لا مانع من مواكبة العوامل

القومية والوطنية للعنوان الديني في مواجهة الاستعمار، ومن الضروري عقلنة الخطاب الإسلامي، لكن هذا غير ممكن في كل الأوقات، فأحيانا تحتاج إلى إثارة المشاعر لجمع الناس على أمر ما، وبخاصة عندما يحتل آخرون بلدك، كما يقول الشيخ فضل الله.

وإذا كانت إسرائيل تستغل صورة الخطاب الإسلامي في تعامله مع اليهود، وعرضها على أنها عنصرية، لكسب الرأي العام العالمي ضد المسلمين، إلى درجة ترجمة إسرائيل لميثاق حماس وتوزيعه على السفارات الغربية لتأكيد النظرة العنصرية والخطاب الأيديولوجي ضد اليهود، فقد أكد محمد نزال على ضرورة عقلنة الخطاب الإسلامي، وذلك من خلال دعوته إلى الفصل بين مشكلة أرض احتلها اليهود وبين الموقف من اليهود عموما. فالقضية الفلسطينية حسب نزال هي قضية احتلال أرض الغير ومقدساته بغض النظر عن كون المحتل يهوديا أو غير يهودي (الحركات ١٤٢)، وهو ما أشار إليه الشيخ أحمد ياسين عندما قال بأن "الصراع مع اليهود اليوم هو صراع على الوطن الذي اغتصبوه، فنحن لا نقاتلهم لأنهم يهود، بل لأنهم اغتصبوا أرضنا" (**الحياة** اللندنية، ٩٥/١١/٢٧).

هذه التصريحات المتكررة مع وجاهتها ووضوح دلالتها، لن تستطيع إيقاف الأثر الديني للصراع، وهي لا تهدف إلى ذلك، فالصراع مع إسرائيل مزيج بين الدين والمصالح القومية. خاصة على ضوء ما ذكرت سابقا من اعتبار الدفاع عن الحق المغتصب أمرا دينيا في الإسلام، وعلى ضوء الخصوصية التي تحتلها فلسطين في الإسلام. وهو ما أكده الشيخ يوسف القرضاوي في قوله: "الصراع [مع الإسرائيليين] هو على الأرض وليس لأجل يهوديتهم. لكن هذا لا ينفي أنه صراع ديني عقائدي. صراعنا معهم على الأرض مختلط بالدين. فالحرب دفاعا عن فلسطين هي دفاع عن ارض الإسلام التي للمسلم فيها مقدسات هائلة وليس الأمر مجرد دفاع عن تراب.. وكذا اليهودي يعتبرها معركة دينية دفاعا عن أرض الميعاد التي له فيها أحلام توراتية، فهو يقاتلنا باسم الدين. لذلك، فإنني أنكر على من يريد إخراج الدين من هذه المعركة "(الجزيرة الفضائية، ٩٧/١٢/٧)

وهذا ما أشار إليه د. الشقاقي بقوله: "إن الحركة الإسلامية اليوم مطالبة بإعطاء فلسطين خصوصيتها والتركيز على مركزيتها، وهي بذلك محكومة ومدفوعة بأسباب قرآنية وتاريخية وواقعية" (**المنهج**، ٦). فهنا مزج بين عوامل الرفض المسببة للصراع.

وإلى تغليب الجانب العقائدي المبدئي للرفض على شروط الاتفاق يذهب الدكتور رمضان شلح بقوله "رفضُنا لما يسمى بعملية السلام الراهنة هو رفض مبدئي يرتكز على

الثوابت العقائدية والتاريخية والوطنية التي تثبت حقنا المشروع في كامل وطننا. البعد العقدي في موقفنا لا يعني أن نقاتل اليهود لأنهم يهود. نحن نقاتلهم دفعا للظلم والعدوان باغتصابهم وطننا الذي هو موضع قداسة بنص القرآن. فرفضنا مبدئي وشرعي. وليس في القرآن مكان لتسوية أو اتفاقات تفرط بأي شبر من أرض الإسلام ناهيك عن القدس وأرض فلسطين المباركة. ليس هناك مكان لأية معاهدة تنهي الحرب والصراع مع العدو طالما أن هناك حقا مغتصبا. أما بشأن الشروط المجحفة لعملية التسوية، فنحن غير معنيين بتفاصيل وشروط هذه العملية إلا بقدر توضيح مخاطرها وأضرارها للمخدوعين بها. ولا يمكن أن نقبل بالصلح مع إسرائيل تحت أي ظرف من الظروف. فإسرائيل كيان غاصب وغير شرعي ويجب أن يزول من الوجود مهما طال الزمن" (شلح، انظر الملاحق). وعندما وجه سؤال للدكتور رمضان فيما إذا كان سبب معارضة الصلح مع إسرائيل مرتبط بتصور ديني عقائدي أم أنها مسألة سياسية، أكد بأنها "مرتبطة بالموقف الشرعي المليء بالأدلة على عدم جواز الصلح مع إسرائيل" (**البيادر**، ١٩٩٧/١١/٨).

والشيخ حسين فضل الله عندما قال برفض وجود إسرائيل حاضرا ومستقبلا برر ذلك بقوله: "لأننا لا نملك أساسا شرعيا لأية دولة قامت على تشريد شعب. فالموقف الإسلامي "يرفض إسرائيل حتى لو اعترف بها العالم"، إلا أنه لا يحصر الرفض "بالحرام فقط"، ولا يمنع الحديث في "المصالح والمفاسد جراء عملية السلام" (**الحركات**، ١٣٩).

أما الشيخ أحمد ياسين فقد صدرت عنه تصريحات عديدة، سواء أثناء وجوده في السجن، أو بعد الإفراج عنه، فهمت على أنها تتضمن تغيرا في موقف حماس لصالح القبول بالتعايش إذا ما انسحبت إسرائيل إلى حدود العام ١٩٦٧، وأطلقت سراح الأسرى والمعتقلين، وقامت بتفكيك المستوطنات، وسمحت بعودة اللاجئين الفلسطينيين. مثل هذه التصريحات التي يمكن أن يتم تفسيرها لصالح التعايش وردت على ألسنة كل من د. محمود الزهار، ود. موسى أبو مرزوق، ومحمد نزال، إلا أنه في كل مرة ترد فيها مثل هذه النصوص يتبعها تعقيبات وتصريحات من الحركة تنفي تفسير تلك النصوص على الوجه الذي فهمه المحللون على أنه يصب في صالح التعايش والقبول بإسرائيل كدولة على أي شبر من فلسطين. كما يذهب زياد ابو عمرو إلى أن الشيخ أحمد ياسين إنما يطرح ذلك من الناحية التكتيكية فقط. فهو، أي الشيخ ياسين، غير مقتنع في قرارة نفسه بإمكانية حل القضية سلمياً. لذلك فهو يطرح ما يرفضه الخصم، وبذلك يخرج هو [أي بحركته] من المأزق (زياد أبو عمرو، ٥٩).

لكن السيد نزال، يؤكد على أن الأمر "سياسي لا عقائدي". وأن من الواجب التفريق بين السياسي والعقائدي. فالعمل السياسي ليس أمرا عقائديا خاضعا للحرام المطلق أو الحلال المطلق، بل هو عمل بشري اجتهادي خاضع لأمر يعرف في الفقه بـ"المصالح المرسلة". وإذا تكلمنا في المصلحة السياسية "فأنا [أي نزال] لا أرى في هذه التسوية مصلحة، إذ السلبيات هي الغالبة مما يجعل المحصلة السلبية مدمرة"، أما أصل المفاوضات "فلا إشكال فيه". فالرسول صلى الله عليه وسلم وقع صلح الحديبية، "مما يجعل موضوع التسوية أمرا اجتهاديا". وفي التاريخ الإسلامي [حسب نزال] شواهد عديدة في عهد الرسول، وكذا مع صلاح الدين في "صلح الرملة" (**الحركات**، ١٣٩).

هذه التصريحات الأخيرة، دفعت رضوان السيد، أستاذ الدراسات الإسلامية في الجامعة اللبنانية، للقول لنزال: "هذا كلام متطور، لكن ما صلته بمبادئ حماس الأولى؟.. فأنتم لا تتحدثون إلى جماهيركم ولا تخبرونهم بكيفية الوصول إلى هدنة مع إسرائيل.. أنا [أي رضوان السيد] أؤيد الهدنة مع إسرائيل حتى لو انسحبت عشرة أمتار فقط. لكني أتساءل كيف تبرر لجماهيرك ذلك بعد أن قلت لهم أن فلسطين كلها مقدسة من الماء إلى الماء ؟ قد تظن بأن الناس ينسون، وأنهم مسرورون لأنك أصبحت معتدلا، ولكن المشكلة هنا كبيرة.. ماذا سيفعل الإسلاميون حيال المطالب التي عرضوها [أي عند نشأتهم]. ماذا سيقولون لمسلمي يافا وحيفا؟.. [وكذلك بخصوص اعتبارهم الأرض المقدسة] على أنها كل بلاد الشام حسب قول الشيخ ياسين في تفسير سورة الإسراء" ؟ (**الحركات**، ١٠٢). وهو يشير هنا إلى الأسس التي أعلنتها حماس مسبقا كتلك التي في ميثاقها وقد تتعارض مع نظرة وفلسفة نزال الحالية. من ذلك البند الثاني عشر في الميثاق والذي ينص على أن "التفريط بأي جزء من فلسطين هو تفريط بجزء من الدين". فالميثاق هنا يعتبر المسألة دينية، ليست من باب المصالح المرسلة المتروكة للاجتهاد البشري حسب المعطيات الظرفية. وهو ما اتضح في دوام رفض الحركة لإجراء أية مفاوضات مع إسرائيل، وفي رفضها لعقد مؤتمر دولي للنظر في القضية. وهو ما أكدته مجموعة الأدبيات الإسلامية كتلك التي تقول بأن "قضية فلسطين ليست قضية أرض فحسب، على أهمية الأرض، ولا هي قضية وطنية ولا قومية، إنما هي قضية إيمان وتوحيد ودين وعبادة. إنها قضية الإسلام وقضية الأمة المسلمة، وقضية كل مسلم في الأرض إن كان يؤمن بالله واليوم الآخر".

وبتقديري، فإن هذا التباعد في التصريحات، إلى درجة بروز إشكال ما في التوفيق بينها للتوصل إلى السبب الحقيقي لرفض العملية السلمية ولشكل العلاقة التي قد يرضى بها

الإسلاميون مع الإسرائيليين، قد يوحي بوجود أكثر من فلسفة، أو بوجود تطور ما داخل الحركة، إلا أنه يبقى محكوما بالصورة العامة، فضلا عن عدم استعداد هذا الفريق للمغامرة في رسم علاقة ما مع إسرائيل خاصة وأن التجربة الفلسطينية معها لا تبعث على الارتياح لإعادة التجربة، وهو ما يؤكد استمرار سيطرة النظرة الحالية الرافضة في المستقبل القريب على أقل تقدير.

يؤكد هذا التوقع رد حركة المقاومة الإسلامية على الدعوة التي وجهها لهم الرئيس ياسر عرفات للمشاركة في الوزارة الجديدة التي شكلها على ضوء التغيير الوزاري. فقد رفضت حماس المشاركة في الوزارة باعتبارها من إفرازات أوسلو الظالمة لعدم صلاحيتها لإنجاز المشروع التحرري وإزالة الاحتلال الصهيوني عن أرض فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، خاصة "وقد أثبتت تجربة السنوات الأربعة الماضية من عمر اتفاق أوسلو أن هذا الخيار غير مجد ولا يوصل إلى الأهداف الفلسطينية من التحرر ، بل على العكس من ذلك فقد كرس الاحتلال والتبعية.." (ورقة مقدمة من حماس للرئيس الفلسطيني يوم ١٨/٦/٩٨).

أما حزب الخلاص الإسلامي، الذي تلقى دعوة مماثلة للمشاركة في الوزارة، فقد كان رده أكثر دبلوماسية، حيث أنه كان يحمل في ثناياه إمكانية القبول بمثل هذا العرض ولكن في ظروف مغايرة. فحزب الخلاص رفض هو الآخر المشاركة في تلك الوزارة، ولكن لظروف موضوعية، وبناء على تصويت داخل مجلس شورى الحزب، حيث قررت الغالبية تثمين دعوة الرئيس لهم بالمشاركة في عملية الإصلاح الوزاري واعتبار ذلك خطوة إيجابية نحو الأمام، ولكن مع ضرورة أن تأتي عملية التعديل الوزاري في سياق عملية إصلاح سياسي واجتماعي شاملة وجذرية عبر حوار وطني شامل، لذا فإن "الحزب يعتذر لسيادة الرئيس عن المشاركة في الحكومة المقبلة ويعتبر نفسه ذخرا للمشروع الوطني". وهنا يبدو أن الحزب قد علل رفضه بأسباب موضوعية، لا بمبررات مبدئية كما هو الحال في رسالة حماس التي رفضت المشاركة لاعتبارها المجلس "إحدى إفرازات أوسلو الظالمة". وللتأكد من هذا الفارق، أجريت اتصالا تلفونيا مع الحزب، حيث أكد السيد يحيى موسى أن الرفض كان للتخوف من أن التعديل الوزاري سيكون عاجزا عن الإصلاح وليس لأمور مبدئية أو سياسية متعلقة بأوسلو. وقال بأنه "لو ترجح لنا بأن التغيير الوزاري سيسهم في الإصلاح فلربما كان القرار مغايرا" (اتصال تلفوني يوم ٢٣/٦/١٩٩٨).

هذا الرد الأخير يؤكد ما ذَهبتُ إليه، من إمكانية وجود تعاطي مع الواقع الجديد، على يد أولئك الذين لا ينظرون إلى المسألة على أنها في دائرة "الحرام المطلق" داخل الحركة الإسلامية، إلا أن الذي يحول دون تحقيق شيء من ذلك التطور والتغيير هو التجربة الفاشلة في التفاوض مع إسرائيل حتى اللحظة، فضلا عن الشك في جدوى وإمكانية العمل المشترك مع السلطة الفلسطينية.

وما ذهب إليه حزب الخلاص، ليس غريبا عليه، فقد كان من أنصار دخول الانتخابات التشريعية الأولى، إلا أن المعارضة الشديدة داخل الإسلاميين وحركات المعارضة الأخرى هي التي صرفته - على ما يبدو - عن المشاركة فيها يومها ذاك. و لم يكن الأمر حكرا على "الخلاص"، بل إن كلا من الشيخ أحمد ياسين والدكتور موسى أبو مرزوق قد كانا على رأس الداعين للمشاركة في تلك الانتخابات رغم المخاطر التي تحدث عنها مخالفوهما، إلا أن الجو العام، وكذا تخوف الإسلاميين من عدم تفهم قاعدتهم لهذه الخطوة "البراغماتية" وما قد تقود إليه من مشاكل وإحباطات وسوء فهم للخطوة، فضلا عن عوامل خارجية عديدة، ربما كانت تصب معا في صالح الموقف الرافض، وخلافا لرغبة الشيخ ياسين والدكتور أبو مرزوق، فحصلت المقاطعة.

الفصل الرابع
رؤية الإسلاميين لحل المشكلة الفلسطينية

أ) التحرير الشامل والحلول المرحلية

تؤكد المصادر والأدبيات الإسلامية، على اعتبار فلسطين بكامل حدودها أرضا موقوفة على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، وبالتالي لا يجوز لأي حاكم أو حركة أو أمة التنازل حتى عن شبر واحد منها لأية مجموعة بشرية أخرى.

وهو ما يعني رفض التعاطي مع جميع مشاريع التسوية المطروحة بشأن فلسطين، لأن جميع تلك المشاريع تتضمن إقرارا بوجود إسرائيل وسيادها على أجزاء من فلسطين. يستوي في تأكيد هذا الأصل الحاسم عامة الأدبيات والإصدارات الإسلامية منذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما أكدته كذلك إصدارات كل من حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي منذ تأسيسهما وحتى اللحظة.

وإذا كانت قد صدرت عن حركة حماس تصريحات من حين لآخر تعرض موافقتها على عقد هدنة مع إسرائيل أو تعلن قبولها بالحل المرحلي للقضية الفلسطينية، فإنها في نفس الوقت كانت تؤكد على أن أي حل مرحلي وأية هدنة، لا تعني بأي حال من الأحوال التنازل عن المفهوم الأول الذي يحفظ حق الفلسطينيين بفلسطين كاملة، وهو ما سماه السيد الحروب بـ"الحل التاريخي للقضية" (**الحروب**، ٧٧)، الذي يصر على السعي لاسترجاع فلسطين وتحريرها من البحر إلى النهر (مذكرة حماس التعريفية: البند الثالث).

ضمن هذا المفهوم لا مكان لدولة إسرائيلية على أي جزء من فلسطين (المصدر السابق، البند السادس). وإن كان من قبول بوجود يهودي فيها فعلى أساس كونهم رعايا أو مواطنين عاديين داخل دولة الإسلام الأم، وليس على أساس اعتبارهم كيانا سياسيا مستقلا يتمتع بالسيادة على الأرض حسب الشكل المعروف الآن للدولة.

ومن هنا كثرت تصريحات الإسلاميين التي تشير إلى الأمن الذي عاشه اليهود داخل المجتمع الإسلامي سابقا أي كرعايا ومواطنين، في تلميح إلى الحد الذي يمكن أن يقبله الإسلاميون فيما يتعلق بالمسألة اليهودية، ألا وهو تعايشهم معنا كرعايا دولة. ولهذا كثر الحديث عن ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين، وأن تحل المسألة اليهودية في إطار الحل الإسلامي الشامل، وبهذا يكون اليهود رعايا في المحيط العربي الكبير. فلو جرى أي استفتاء على شكل الحكم فان الغالبية ستكون لصالح هذا الرأي بالتأكيد. أما حل المشكلة اليهودية بصورة منفردة، وضمن الحدود الجغرافية الحالية، وضمن الهجرة الفلسطينية القسرية من فلسطين، والتي تقابلها هجرة يهودية ضخمة إلى فلسطين، فإن أي حل سيكون قطعا لصالح إسرائيل وضد الصالح الإسلامي عامة والفلسطيني بخاصة، وهو ما لا يمكن للإسلاميين قبوله.

ولما كانت إسرائيل ترفض هذا التصور جملة وتفصيلا، وتعلن عن حقها في إقامة كيان خاص بها على فلسطين، معتبرة أن لها حقا تاريخيا ودينيا على هذه الأرض، فإن المفهومين سيصطدمان، وهو ما يعني بالضرورة استمرار الحرب. ومن هنا أكدت "حماس" وكذا "الجهاد الإسلامي" أمام هذا الإصرار الإسرائيلي على ضرورة الاستمرار في الجهاد ومقاومة الاحتلال، ورفض أي مشروع يمكن أن يقود للإبقاء على هذا "الكيان الإسرائيلي".

التأكيد على استمرار الجهاد ليس حقبة تاريخية انقضت من حياة الحركتين، بل هو الشعار الدائم الذي ترفعه الحركتان حتى كتابة هذه الكلمات وإلى حين استرجاع كامل الحقوق الفلسطينية، حسب بيانات الحركتين.

فهذا الشيخ أحمد ياسين، الزعيم الروحي لحركة حماس، وأثناء عبوره إلى غزة من جولته في العديد من العواصم الإسلامية، يكرر دعوته إلى استمرار الجهاد ضد إسرائيل. (إذاعة إسرائيل ١٩٩٨/٦/٢٥) وحسب قناة الشارقة الفضائية، فقد أكد الشيخ ياسين أثناء جولته تلك على أن "الكيان الإسرائيلي يجب أن يختفي، إذ لا مجال للسلام على أساس دولتين".

وفي الوقت الذي كان يتم فيه الإفراج عن الشيخ أحمد ياسين في تشرين الأول ١٩٩٧، وما رافق ذلك من تصريحات للشيخ أحمد ياسين فهمت على أنها تضمنت تغييرا في نهج حركة حماس، جاء تصريح الرنتيسي حاسما بقوله: "سيكون العالم مجنونا إذا ظن أن

الشعب الفلسطيني، وليس حماس وحدها، سيقبل بالتنازل عن سنتيمتر واحد من فلسطين" (صحيفة **القدس** ٤/١٠/٩٧).

وقد كانت حماس مضطرة للتأكيد على هذا الموقف، كلما صدر عنها أو عن أحد رموزها تصريحات تُفهم على أنها تتضمن تراجعا عن هذا النهج. حصل مثل ذلك على إثر الضجة التي رافقت تصريحات رئيس المكتب السياسي لحركة حماس د. موسى أبو مرزوق في نيسان (إبريل) ١٩٩٤، والتي فُهم منها تراجع حماس عن ثوابتها تلك، فأصدرت بيانا أكدت فيه أن "الحركة لا تزال تعتقد بأن فلسطين من البحر إلى النهر هي حق للشعب الفلسطيني، وأن الجهاد هو السبيل لاستردادها. وأن التفاوض مع العدو مرفوض كليا". (بيان المكتب السياسي لحركة حماس ٢١/٤/١٩٩٤).

قاد إلى هذا الإصرار جملة من الاعتبارات: منها تلك العوامل العقائدية التي جرى عرضها في صفحات هذا البحث، إضافة إلى تخوف الإسلاميين من تكرار تجربة منظمة التحرير الفلسطينية في التفاوض مع إسرائيل، والتي قادت إلى "نفق مظلم" لم يحقق للفلسطينيين ما كانوا يطمحون إليه، وإنما قاد المنطقة "من تنازل إلى آخر ومن سيء لأسوأ"، وبخاصة على ضوء الشك في نوايا الإسرائيليين تجاه العملية السلمية. يُضاف إلى هذه الاعتبارات الآمال العريضة التي اجتاحت الشارع الفلسطيني بل والعربي عامة جراء اشتعال الانتفاضة وما رافقها وتبعها من أنشطة استهدفت إسرائيل وأثبتت أنها "ليس لها ذلك الجيش الذي لا يُقهر"، إذ أنه يقف عاجزا أمام أطفال الحجارة، فضلا عن العمليات العسكرية العديدة ضده.

فكيف سيأتي الإسلاميون بعد كل ذلك ليطرحوا ما هو دون هذا السقف من الآمال؟ وكيف سيعرضون ما يتعارض وما فُهم عنهم ردحا من الزمن؟

وإذا كانت التجمعات والكتل الإسلامية النقابية والطلابية ترفض الاعتراف بمن يسعى لعقد صلح مع إسرائيل، فهل ستغامر برصيدها هذا وبجمهورها وقاعدتها، بالإقدام على خطوة كهذه لم يقبلها جمهورها حتى من الآخرين؟ (أُنظر البيانات الانتخابية للكتل الإسلامية في الجامعات). كما تنبغي الإشارة إلى أن حركة حماس، وكذلك الجهاد بدرجة ما، قد ولدا في محضن حركة الإخوان المسلمين، إلى درجة اعتبار حماس وليدا شرعيا للإخوان (ميثاق حماس، المادة الثانية). ولما كان الإخوان قد رفضوا سابقا حتى فكرة المؤتمر

الدولي وإجراء أية مفاوضات مع إسرائيل، فلا شك أن ذلك سيترك بصماته الواضحة على المواقف الحالية.

حركة الجهاد الإسلامي هي الأخرى، أكدت على هذا الحل التاريخي الشامل للقضية. وهي في سبيل ذلك، تعتبر كل الاتفاقيات لاغية وباطلة، فهي بالتالي غير ملزمة ولا أثر لها. وأن أية جهة أو مؤسسة تعترف للإسرائيليين بذلك فهي لا تعبر عن موقف الشعب الفلسطيني ولا تمثل آماله وطموحاته. (المرتكزات الأساسية لمواقفنا السياسية: ورقة داخلية لحركة الجهاد ١٩٩٧/٤/٥). لذلك، فإن العمل الجهادي سيستمر إلى أن تعود فلسطين التاريخية إلى أهلها، بكامل حدودها المعروفة. فالمشكلة اليهودية يجب أن لا تحل على حسابنا. وعلى أية حال "فنحن سنعاملهم أفضل من معاملة الغرب لهم" – حسب د. رمضان– (جريدة **الحياة** اللندنية ٩٥/١١/٢٧).

وفي إجابته على استفسار حول المسألة اليهودية، قال الدكتور رمضان "هذا الأسلوب غير مقبول. لقد كان الغرب في أزمة للإجابة على المشكلة الفلسطينية، فاخترع مصطلح المشكلة اليهودية لإشغالنا به وللتغطية على المشكلة الأساسية وهي المشكلة الفلسطينية" (انظر شلح، الملاحق).

من هنا، وحسب الحركتين معا، فإن الواجب إدامة الصراع والحرب، حتى وإن كانت الموازين مختلة، وذلك حتى لا يغلق ملف القضية. "فنحن مهمتنا إدامة هذا الاشتباك مع العدو، ريثما يتحقق مشروع النهوض العام للأمة العربية والإسلامية لتأخذ دورها في اقتلاع إسرائيل".

إن د. رمضان قد ذهب في سبيل ذلك إلى رفض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وذلك لأنها حتى لو قامت "فهي تابعة للدولة العبرية". وحتى لو قامت بكامل صورها المنشودة عند من يطرحها "فهي ليست الهدف لجهاد فلسطين الذي انطلق منذ بداية هذا القرن لاسترجاع كامل حقوقنا في فلسطين". فضلا عن أننا "غير معنيين بتأكيد القطرية والعزلة عن عالمنا العربي والإسلامي..، ولماذا نصر على سايكس- بيكو ؟" (**البيادر السياسي**، ١٩٩٧/١١/٨).

وفي تقديري، فإن هذه الإجابات مجتمعة، لا تعطي إجابة آنية للمشكلة، بل تترك الأمر معلقا على تغييرات مستقبلية يُفترض أن تجتاح المنطقة.

على أية حال، وإلى جانب تلك الأفكار والتصريحات المتكررة للإسلاميين على اختلاف تواجدهم في هذا الإطار أو ذاك، فقد صدرت تصريحات أخرى، عن رموز قيادية في حركة حماس بخاصة، يبدو منها إمكانية القبول بالحلول المرحلية، أو على أقل تقدير بعقد هدنة مع الإسرائيليين (الحروب ٨٠-٨٦)، وهو الأمر الذي رفضته حركة الجهاد الإسلامي، بحجة أنه يتناقض حتى مع الطبيعة الوظيفية لإسرائيل، وللمشروع الغربي الاستعماري عامة.

كان من هذه الحلول المرحلية، الاقتراح الذي عرضه د. محمود الزهار في آذار (مارس) ١٩٨٨ على شمعون بيرس حين كان الأخير وزيرا للخارجية الإسرائيلية. مشروع د. الزهار المقرب من حركة حماس، اشتمل على حلّين: أحدهما معجل، والآخر مؤجل. أما الحل المعجل فينص على: ١- إعلان إسرائيل نية الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، ٢- توضع الأراضي المحتلة وديعة في يد الأمم المتحدة، ٣- يسمي الشعب الفلسطيني ممثليه من الداخل والخارج بالطريقة التي يرتأيها، من دون أن يكون لإسرائيل أي حق في الاعتراض، إلا إذا أُعطي الشعب الفلسطيني حق الاعتراض على ممثلي إسرائيل،٤- تبدأ المباحثات بين الممثلين بشأن النقاط المتعلقة بالحقوق كافة في الوقت الذي يوافق الطرفان عليه.

أما الحل المؤجل فينص على إخراج طبيعة الصراع من الدوائر الضيقة إلى الدائرة الأوسع، وهي إسلامية الطرح، وربط قضية فلسطين بالشعوب المسلمة ربطاً عقائديا.

يتضح من هذا الطرح (المعجل بخاصة)، أنه قد جعل الحق الفلسطيني، أو جزءاً منه خاضعا للتباحث بين ممثلي الفلسطينيين والإسرائيليين، بعد أن كانت المسألة قضية مبدئية أو حتى دينية غير خاضعة للنقاش. وهو تطور ملحوظ في وقت مبكر.

بعد ذلك جاءت تصريحات محمد نزال، ممثل حركة حماس في الأردن، في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣، وبشكل أكثر وضوحا، للإعراب عن استعداد الحركة للقبول بحل سلمي مقابل انسحاب إسرائيلي من الأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧، ولكن دون شرط الاعتراف بدولة إسرائيل.

وإذا كانت الأدبيات الإسلامية إلى عهد قريب، بل ولا زال بعضها حتى اللحظة كتلك الصادرة عن حركة الجهاد الإسلامي، ترفض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة على جزء من فلسطين، فقد بدأت تظهر تصريحات لرموز حركة حماس، تنظر إلى الدولة المستقلة بصورة حيادية أو للمطالبة بأن تكون كاملة السيادة، متطورة إلى حد القبول "والعمل على إقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء يتحرر من فلسطين شريطة عدم التنازل عن الأجزاء الأخرى" حسب د. موسى أبو مرزوق.

هذه الفرضية، أعني إقامة دولة فلسطينية، إلى جانب دولة إسرائيلية ، من غير اعتراف متبادل، تبدو غريبة وبعيدة، وبخاصة على ضوء الصورة المعروفة عن الإسرائيليين الذين ليسوا على استعداد للمقامرة بوجودهم ومستقبلهم كي يسمحوا بوجود كيان آخر ملاصق لهم ويرمي إلى إزالة دولتهم، إلا إذا كان ذلك من غير رضاهم أعني بالحرب فقط. وهو ما أكده د. موسى أبو مرزوق، حين لخص الأمر بالتصورات التالية:

أولا، ليس هناك رفض لفكرة الحل المرحلي من ناحية المبدأ، بل الخلاف على ما يرافقه من استحقاقات.

ثانيا، الخلاف الرئيسي هو حول اشتراط الاعتراف بالكيان الإسرائيلي ووجوده على أرض فلسطين.

ثالثا، على الصعيد العملي، أفضل وسيلة في رأينا للتدرج بالحل المرحلي، أي تحرير أجزاء من فلسطين، هي الجهاد والمقاومة المسلحة.

رابعا، هناك مدخل شرعي (ديني) لقبول الحل المرحلي من خلال الهدنة، التي تختلف عن اتفاقية السلام بأن أمدها يكون محدودا بفترة زمنية معلومة، وليس فيها تسليم باغتصاب العدو للحقوق.

خامسا، خيارات الشعب الفلسطيني الاستراتيجية والمصيرية، يجب أن تكون عن طريق الاستفتاء الحر، والانتخابات التشريعية التمثيلية المطلقة. وتشمل تلك الخيارات ما هو مطروح من تسويات سياسية، وتشمل أيضا خيار اختيار قيادة منتخبة ممثلة. وتلتزم حماس في مثل سيادة هذا الوضع، بقبول الخيار الشعبي، سواء في الاختبار السياسي للمشروعات المطروحة أو رفضها، أو على صعيد انتخاب قيادة لها الشرعية التمثيلية وتقوم بتنفيذ برنامجها الذي انتخبت على أساسه".

فمن خلال هذه التصورات، يظهر أمران بارزان، أولاهما مبدأ الهدنة، كبديل لعملية السلام الدائم مع الإسرائيليين، باعتبارها مدخلا شرعيا مقبولا للحل المرحلي، وثانيهما القبول بخيار الشعب الفلسطيني ورأي الغالبية حتى فيما هو مطروح من تسويات سياسية. وهو ما يعني أن المسألة ليست من "المطلق الديني" إنما أمرها متروك لاختيار الشعب ولقرار الأغلبية، أو أن حركة حماس التي ألزمت نفسها بتصورات محددة تجاه قضية فلسطين، لا تفرض قناعاتها تلك على الشعب، إنما الشعب هو الذي يقرر أخيرا ما يريد، وحماس مستعدة تماما لاحترام خيار الشعب. وهو ما لا يقل أهمية عن التطور الذي ركز عليه البعض فيما يتعلق بالحل المرحلي أو الهدنة.

بعد ذلك جاءت مبادرة المكتب السياسي لحماس في نيسان (إبريل) ١٩٩٤، والتي تضمنت النقاط التالية:

١- انسحاب قوات الاحتلال من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

٢- تفكيك المستوطنات وإزالتها، وترحيل المستوطنين عن هذه المناطق الثلاثة.

٣- إجراء انتخابات تشريعية حرة وعامة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج لاختيار ممثليه. وهؤلاء يكونون القيادة الشرعية الوحيدة المخولة للتقرير في كافة الخطوات اللاحقة في صراعنا مع المحتلين.

فهنا، مرة أخرى، التأكيد على دور ممثلي الشعب المختارين بطريقة شرعية صحيحة، للتقرير بشأن المستقبل السياسي وغيره. وهو ما ذكره صراحة الشيخ أحمد ياسين عندما سئل فيما إذا كان سيعترف بإسرائيل إذا ما انسحبت من الضفة والقطاع فقال: "أترك هذا الأمر لممثلي الشعب الفلسطيني.. الذين سينتخبهم الشعب الفلسطيني" (**النهار** المقدسية ١٩٨٩/٤/٣٠)، علما بأن إجابات الشيخ ياسين تمتاز بالدبلوماسية وبالعبارات التي تحتمل أكثر من دلالة، وذلك إما هروبا من الملاحقة الإسرائيلية، وإما لأنه لا يريد إعطاء شيء من غير مقابل، خاصة وأن الإسرائيليين لا يريدون إعطاء شيء. فعندما يقرر الإسرائيليون الانسحاب، أو الاعتراف بحقوق الفلسطينيين فإنه عندها بإمكانه الخوض في التفاصيل "فلكل حادث حديث"، حسب الشيخ.

هذا فيما يتعلق بإسرائيل، أما فيما يتعلق باحترام خيار الشعب فقد أكد عليه الشيخ ياسين منذ العام الأول للانتفاضة وتأسيس الحركة حتى وإن "خالف ذلك ما تراه حماس، وحتى لو وصل الأمر إلى رفض الشكل الإسلامي للدولة الفلسطينية".

ففي مقابلة مع جريدة **النهار** المقدسية يوم ١٩٨٩/٤/٣٠، قال الشيخ بأنه "إذا ما أعرب الشعب الفلسطيني عن رفضه للدولة الإسلامية، فأنا أحترم وأقدس رغبته وإرادته." وهو ما أكده كذلك د. موسى أبو مرزوق حين قال لـ "**السبيل** الأردنية" يوم ٩٤/٤/١٩ بأن الحركة تقبل بخيار الشعب مهما كانت نتيجته، على أن يتم ذلك جراء انتخابات حرة نزيهة لاختيار قيادة تعبر عن طموحات الشعب ومستقبل الصراع. "فإذا ما انتخبت الحركة فلها موقف واضح من الصراع، أما إذا كانت أقلية فإنها ستعبر عن وجهة نظرها بكامل حريتها وستحترم رأي الغالبية المنتخبة" (انظر الحروب، ٩٦- ٩٨).

أما الأمر الأول وهو الهدنة ، فقد عرضته حركة حماس باعتباره مدخلا شرعيا يجيزه الإسلام، تقوم بموجبه الحركة بوقف أعمالها العسكرية لفترة زمنية يتم الاتفاق عليها، بشروط، منها الانسحاب الإسرائيلي من الضفة والقطاع والقدس، وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية، وإطلاق سراح جميع المعتقلين الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على تلك المناطق وما فيها من مصادر طبيعية.

وقد كثر الحديث عن فكرة الهدنة هذه، في الأيام التي أعقبت الإفراج عن الشيخ ياسين في تشرين الأول (أكتوبر)١٩٩٧، وإن كان قد ورد ذكرها قبل ذلك سواء في رسائل الشيخ ياسين من السجن إلى حماس، أو في تصريحات مسؤولين آخرين لحماس كالدكتور موسى أبو مرزوق.

أما إسرائيل، فلم تأخذ الأمر بعين الجدية، ولم تصدر منها تصريحات تجاهها، باعتبار أن الشروط التي طرحتها حماس للهدنة غير مقبولة لإسرائيل حسب "ديفيد بار إيلان"، أحد مساعدي رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو (صحيفة **القدس** ١٩٩٧/١٠/٨)، فضلا عن أن أي حوار مع حماس سيضفي شرعية عليها، وهو ما يعرقل نشاط السلطة الفلسطينية حسب نفس المصدر. وهو ما يعني أن خيار الهدنة، والحل المرحلي، كما تطرحه حماس، ووفق شروطها، لا تقبله إسرائيل بحال، مما يعني استمرار الوضع الراهن على ما هو عليه.

وعلى أية حال، فإن حماس، على ما يبدو، غير معنية أصلا بقبول أو رفض إسرائيل لمقترحاتها هذه. إنما طرحت ذلك - وحسب الشيخ ياسين- كي يعلم العالم "أننا مع السلام، وأن الإسرائيليين، هم الذين لا يرغبون بالسلام".

ب) موقف الإسلاميين من قضايا الحل النهائي

يحدد الإسلاميون مواقفهم تجاه هذه القضايا على أساس كونها جزءا من كل، وليس على أساس كونها قضايا منفصلة ومستقلة. ومن هنا تكثر التصريحات التي تربط بين هذه القضايا والعملية السلمية. ولا نكاد نجد معالجة مستقلة للإسلاميين لهذه القضايا، أو تركيزا منفردا عليها. وإن كان من حديث بخصوصها فمن باب إحراج أنصار العملية السلمية، وذلك من خلال الاستشهاد بها على عدم جدية الإسرائيليين لإعطاء حل بخصوصها يرضي الفلسطينيين ويحقق آمالهم ومشاريعهم التحررية.

ومن هنا يصعب العثور على مشاريع تفصيلية منفصلة يعرضها الإسلاميون بخصوص القدس مثلا أو مسألة اللاجئين، والمستوطنات، أمام الإصرار على معالجتها كجزء من كل.

ولما كان "الكل" وهو التفاوض مع إسرائيل والاعتراف بها غير وارد في الخطاب الإسلامي فمن باب أولى غياب أي حديث تفصيلي عن قضايا فرعية تابعة لذلك الأصل المرفوض.

وحتى الانتخابات التي قد ينظر إليها على أنها أمر اجرائي داخلي، فقد رفض الإسلاميون المشاركة فيها باعتبارها من إفرازات أوسلو أو أنها ستنتج مجلسا يدور في "فلك أوسلو" ويكون محكوما "بسقف الاتفاقيات" التي رفضها الإسلاميون أصلا. لهذا، رفضت حماس مؤخرا العرض الذي قدمه لها الرئيس ياسر عرفات لدخول الوزارة ضمن التعديل الوزاري الذي هدف إلى معالجة "حالة الفساد" داخل جسد السلطة. وقد بررت حماس رفضها ذلك، باعتبار الوزارة من "إفرازات أوسلو الظالمة" التي لا تصلح "لإنجاز المشروع التحرري وإزالة الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس" (رد حماس بتاريخ ٩٨/٦/١٨ على دعوة الرئيس الفلسطيني للمشاركة في الوزارة). ولكن هذا لا

يمنع من تتبع تصريحات ومواقف الإسلاميين تجاه هذه المسائل، لمعرفة محل هذه القضايا في فكرهم، والحد الذي يمكن أن يكون مقبولا بخصوصها. وما يمكن ملاحظته هنا أن الإسلاميين محكومون بمجموعة من الأمور التي لا يمكنهم القفز عليها، وإلا فقدوا مبرر وجودهم، أو فقدوا رصيدهم وامتدادهم سواء داخل فلسطين أو خارجها.

القدس تعتبر واحدة من هذه الركائز. فهي بؤرة الصراع، وهي الرمز الذي يفهمه المسلمون في العالم شعارا لفلسطين. لذا لا يمكن للحركة الإسلامية أو غيرها تجاوز مسألة القدس، أو القفز عليها بحال من الأحوال، وإلا فقدت شعار المعركة الذي يحقق لها النصرة والتأييد في الشارع العربي والإسلامي، وبخاصة على ضوء الأدبيات المكثفة إسلاميا وقوميا التي تختزل الصراع بقضية القدس، وتجعل منها مركزا يجب أن يبحر نحوه كل شراع، و"بوصلة لا تشير إلى القدس مشبوهة".

من هنا، نستطيع أن نفهم سرعة القيادات "المفاوضة" في نفي الأخبار الإسرائيلية التي أشارت إلى موافقة الرئيس ياسر عرفات على خطة "أبو مازن- يوسي بيلين" بخصوص القدس.

هذه الخطة نشرت لها قراءتان: الأولى إسرائيلية وحظيت بتأييد ٢٠٪ فقط من مجموع المبحوثين في استطلاع للرأي العام الفلسطيني أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (استطلاع رقم ٢٦)، علما بأن ٧٣٪ من المبحوثين يؤيدون عملية السلام الجارية حاليا مع الإسرائيليين حسب الاستطلاع ذاته، مما يعني أن الخطة مرفوضة حتى من غالبية أولئك المؤيدين للعملية السلمية.

والبند المتعلق بالقدس في تلك الخطة ينص على إبقائها موحدة وعاصمة لإسرائيل بينما تكون العاصمة الفلسطينية في القرى خارج حدود بلدية القدس مثل أبو ديس والعيزرية، في حين يكون الحرم الشريف تحت السيادة الفلسطينية. هذا البند خاصة لم يحظ إلا بتأييد ٨,٥٪ بينما عارضه أكثر من ٨٩٪ من المبحوثين أنفسهم. وهو ما يؤكد حساسية مسألة القدس وعدم سهولة القفز على معتقدات الشارع الفلسطيني تجاهها، حتى وإن وقع الوثيقة أحد رموز المنظمة.

القراءة الثانية هي قراءة فلسطينية، حيث ينص بند القدس فيها على أن تكون مدينة مفتوحة لكافة سكان الدولة الفلسطينية، ولكنها تبقى موحدة تحت السيطرة الإسرائيلية. وتبقى السيادة على القدس الشرقية معلقة بانتظار مفاوضات في لجنة خاصة بها، وأن يتم

توسيع حدود بلدية القدس لتشمل مناطق عربية ويهودية جديدة، وتقام بلدية فلسطينية في المناطق العربية من القدس الشرقية ترتبط بالسلطة الفلسطينية إداريا ووظيفيا وأمنيا، وذلك بناء على تفاهم بأن تعاد المناطق العربية إلى السيادة الفلسطينية في مرحلة لاحقة. وبانتظار ذلك تقام عاصمة الدولة الفلسطينية ضمن حدود البلدية الموسعة، ولكن خارج مناطق البلدية الحالية. ويتم وضع الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة تحت السيادة الفلسطينية.

هذه القراءة الفلسطينية (غير المختلفة كثيرا عن القراءة الإسرائيلية لنفس الاتفاق) لم تحظ هي الأخرى سوى بتأييد ٢٧,٤٪ بينما عارضها في هذا البند أكثر من ٦٨٪ من مجموع الباحثين الذين يؤيد أكثر من ٦٠٪ منهم العملية السلمية أصلا، وأكثر من ٤١٪ منهم يؤيدون "فتح"، في حين يؤيد "حماس" من هؤلاء ١٠,٣٪ فقط حسب استطلاع مركز البحوث رقم ٢٧. وهو ما يعني الرفض الشديد للخطة، وبخاصة البند المتعلق بالقدس، حتى بين أولئك المؤيدين للعملية السلمية بصفة عامة، فكيف يكون الحال في صفوف معارضي عملية السلام؟ لا شك بأن المعارضة للخطة ستكون أشد وأكبر. وهو ما يدفع الإسلاميين للتمسك بمواقفهم الرافضة لأي تنازل يتعلق بالقدس، فضلا عن المسائل الأخرى، وما يدفعهم كذلك لاستغلال هذه القضية كنقطة هجوم على أنصار العملية السلمية.

السيد نزال، وردا على توحد الموقف الاسرائيلي الديني والعلماني على حد سواء تجاه القدس، يطالب بتوحد فلسطيني كامل يقف في وجه الموقف الإسرائيلي. وهو يطالب بالإجماع العملي وليس القولي فحسب. لذا فهو غير راض عن الموقف الاردني، ويعتبره قد تجاوز الإجماع عمليا وذلك من خلال تصريحات العاهل الاردني الراحل التي تجعل السيادة على القدس لله. السيد نزال يتساءل هنا عن المعنى السياسي لهذا المصطلح الذي قد ينفي حقنا في المطالبة بسيادة عربية، فلسطينية، أو إسلامية على القدس. وهو يعني أن تتحول القدس إلى منطقة للديانات، وهذا ما يجري العمل عليه الآن. فالفاتيكان يستلم المقدسات المسيحية، والأردن المقدسات الاسلامية، واليهود يستلمون المقدسات اليهودية، بينما تبقى السيادة [الفعلية على الأرض] لإسرائيل (**الحركات**، ٥٧).

وخلال احتفال بذكرى الإسراء والمعراج في مدينة نابلس، دعا الشيخ جمال سليم – من رموز حماس – لوضع ميثاق اسلامي حول القدس باجماع الامتين العربية والاسلامية

شعوبا وقادة، مع السلطة الوطنية الفلسطينية والقوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية، يضمن "عدم التنازل عن أية ذرة من تراب المدينة المقدسة وتحت أي ظرف" (القدس ١٩٩٧/١١/٣٠).

وبخصوص هذه المسألة أشير إلى أن خصوصية القدس ومكانتها المقدسة، ليست حكرا على الحركات الإسلامية، بل هي الظاهرة التي تسيطر على تفكير الفلسطينين عامة، وهو ما عبر عنه السيد علي القواسمه وزير النقل والمواصلات في السلطة الوطنية الفلسطينية الذي تحدث في قاعة رابطة الخريجين بالخليل ممثلا لعرفات في مهرجان لفتح، حيث قال بأن القدس ستبقى عربية اسلامية كما أرادها الله فهي جزء من العقيدة ولن نتخلى عنها أبدا (**القدس** ٩٧/١١/٢٨). ولعل هذا ما يفسر لنا الرفض الشعبي الساحق لمشروع أبي مازن – بيلين بخصوص القدس.

مثل ذلك يمكن سحبه على قضية اللاجئين وإن بصورة مختلفة نسبيا. فهي مسألة سياسية أولا، وإنسانية ثانيا. وهي قضية تشكل إحراجا قويا للمفاوضين وتستدعي ضرورة وضع حل بخصوصها يرضي اللاجئ الفلسطيني الذي خسر وطنه وهويته وممتلكاته، وعاش كل هذه السنوات من الانتظار في مخيمات لا تلبي أدنى مستويات المعيشة اللائقة بالإنسان. وما ذلك إلا للمحافظة على هويته وقضيته، واستجابة لمطلب القيادة السياسية الفلسطينية التي طلبت منه ذلك، حتى رفض كل عروض التوطين خارج بلده أو التعويض عن ممتلكاته التي خسرها في فلسطين.

ترى الحركة الإسلامية بأن هذه القضية إنما تعود مسؤوليتها إلى إسرائيل المتسببة فيها، إلا أنها تشير إلى القيادة الفلسطينية التاريخية التي أرادت استثمارها، مما يعني ضرورة تحملها المسؤولية الآن لحلها بالشكل الذي يرضي اللاجئين. لذا، فإن الحركة الإسلامية أخذت الآن تتمسك بهذه القضية وتلقيها في وجه المؤيدين للعملية السلمية ومرة أخرى لإثبات فشل الاتفاقيات الحالية في حل القضايا الجوهرية العالقة. كما تؤكد على ضرورة استشارتهم في أي أمر يتعلق بالقضية. فهم جزء من هذا الشعب، ولا يمكن تجاهله أو القفز على حقه ورأيه ومعاناته.

صحيح أن هذه المسألة هي قضية إنسانية وحقوقية وسياسية خاضعة للحل على أسس يتم التفاوض عليها، وأنها ليست من باب "المطلق الديني" على صورة "القدس والمسجد الأقصى"، إلا أنها مع ذلك تبقى ورقة حساسة، تتمسك بها الحركة الإسلامية ولا يمكنها التفريط بها، خاصة بعد عودة القيادة الفلسطينية إلى الوطن وتشكيل السلطة

الوطنية الفلسطينية وأجهزتها التي تخدم المواطن المقيم على أرضه وليس اللاجئ الذي لم يستطع العودة إلى بلده، لأن الاتفاقيات لم تعالج قضيته بعد، أو لأن إسرائيل أصلا ترفض عودته بحجة "تلطخ يده بالدم اليهودي". وكل ذلك يصب في صالح الرفض السياسي داخل مخيمات الشتات الفلسطينية.

لكن يبقى السؤال المطروح هو: ما الحل الذي تعرضه الحركة الإسلامية لهذه المشكلة؟ الشيخ أحمد ياسين أكد على إمكانية التعايش في حال موافقة إسرائيل على إعادة جميع الحقوق إلى أصحابها والتي منها حق عودة اللاجئين إلى بلدانهم التي شردوا منها (صحيفة **القدس**، ٩٧/١٠/٥) وإسرائيل طبعا لا ترضى بطريقة الحل هذه.

خطة "أبو مازن-بيلين" حسب القراءة الإسرائيلية تعطي اللاجئين حق العودة إلى داخل أراضي الدولة الفلسطينية وليس إلى مناطق ٤٨، على أن يتم تعويضهم عن ممتلكاتهم التي فقدوها عام ١٩٤٨، بينما القراءة الفلسطينية للنص تضيف عودة عدد صغير متفق عليه إلى "داخل إسرائيل"، ويتم تعويض وتأهيل من لم يعودوا.

ومن تجربة المفاوضات فإن هذا الاستثناء الذي تضمنته القراءة الفلسطينية لا يشكل أي فارق عن القراءة الإسرائيلية، إذ أن "العدد الصغير" الذي سيجري الاتفاق على عودته إلى مناطق ٤٨ قد يقترب من العدد "صفر" أو يزيد عن ذلك قليلا خاصة مع وصفه بأنه "عدد صغير" ومع اشتراط كونه خاضعا للاتفاق عليه.

وبالمحصلة، فإنه ستجري حسب هذا الاتفاق إعادة عدد منهم إلى مناطق السلطة الفلسطينية، بينما يجري توطين الآخرين في مناطق الشتات، بل لعل إسرائيل لا توافق على التخيير الحر للعودة أو التوطين، إنما قد تشترط لحظة التنفيذ عودة نسبة محدودة بينما يتم توطين النسبة الأكبر خارج فلسطين، ولو من باب النصيحة حرصا على مصلحة الفلسطينيين أنفسهم لعدم مقدرة مناطق السلطة على استيعاب كل هذه الأعداد، وهو ما أشار إليه يوسي بيلين بشكل أو بآخر (في لقاء عقد في مركز الدراسات والبحوث الفلسطينية في نابلس).

هذه التفصيلات لا توجد إشارة إليها في تصريحات الإسلاميين الذين يؤكدون على حق العودة وكفى، وهو ما يفهم منه العودة إلى بلدانهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨. وإن

كان في طرح الزهار وأبو مرزوق من ترك مناقشة كل الأمور الجوهرية لممثلين عن الجانبين يترك الباب مفتوحا لإيجاد حل ما من خلال استفتاء شعبي مثلا يقرر فيه الفلسطينيون موقفهم.

الفصل السادس

الخاتمة

استمر النفوذ الإسلامي بالصعود في فلسطين منذ أواسط وأواخر السبعينيات وحتى أوائل التسعينيات، فارضاً حضوراً ملحوظاً في المنطقة، سواءً على صعيد التأييد الشعبي للحركة الإسلامية، أو على صعيد الخسائر والأضرار التي ألحقت بالإسرائيليين. وقد انتقل هذا التيار من مرحلة البناء الذاتي إلى مرحلة المشاركة النقابية منافسا في ذلك نفوذ فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ثم انتقل إلى المواجهة المباشرة مع الاحتلال الإسرائيلي من خلال انخراطه ومشاركته الفاعلة في أنشطة الانتفاضة الشعبية، ثم فيما عُرف بـ"حرب السكاكين" مَعبرا إلى المواجهة الدامية من خلال العمليات العسكرية التي بلغت ذروتها في حوادث خطف جنود إسرائيليين، وفي العمليات الانتحارية التي استهدفت عسكريين في العديد منها.

الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة لجأت إلى شتى الوسائل لمحاصرة هذا التجاه الجديد، ولوضع حدٍ لأنشطته التي ألحقت الأذى بالأمن الإسرائيلي وبسمعة جهازه العسكري والاستخباري، فاعتقلت الآلاف، ولو بشكل احترازي، واتّبعت وسائل تحقيق عنيفة لانتزاع معلومات من المشبوهين، وهدمت بيوت العديد من المطلوبين. كما فرضت حصارا على أنشطة المساجد ومراكز الإسلاميين ولو لمجرد الشبهة، وطاردت نشطاء حركتي حماس والجهاد الاسلامي لتصفيتهم سواء داخل أو خارج فلسطين. كما أنها استنصرت بحلفائها لتجفيف مصادر الدعم الخارجي للحركتين، ولاتخاذ اجراءات صارمة ضد ناشطي وقياديي الحركتين في جميع دول المنطقة، وفي أمريكا وأوروبا. كل هذا إضافة إلى استخدامها لعقوبة الإبعاد، والتي كان أشهرها حادث إبعاد حوالي أربعمائة ناشط إسلامي إلى جنوب لبنان. هذا الابعاد الذي شكل احراجا عنيفاً وأزمةً دولية لإسرائيل، لم يكن وسيلة ناجعة لوقف أنشطة الإسلاميين العسكرية في فلسطين، بل لقد قدم تعريفاً بقضية فلسطين وحق الشعب الفلسطيني في التحرر للعالم أجمع وعبر جميع شبكات البث العالمية. كما أنه حول الاسلاميين الفلسطينيين من حركة محدودة إلى حركة لها شهرتها في العالم أجمع، بل وحصدت جانبا كبيرا من التضامن خاصة في ضوء الظروف اللاإنسانية التي وضعوا فيها. وهو ما شكل أزمةَ ثقةٍ دولية بعدالة الاجراء الاسرائيلي، خاصة وأن

عددا لا بأس به من هؤلاء المبعدين كان من الطبقة المثقفة ومن أصحاب المراكز العلمية والاجتماعية البارزة في المجتمع الفلسطيني كالقضاة والمحامين والأطباء وأساتذة الجامعات، وأن عددا منهم كان من كبار السن وحتى المرضى الذين يستحيل العثور على مبرر قانوني لابعادهم أو حتى لاعتقالهم.

خلال هذه الأثناء بل وقبلها، كان العمل جاريا في اكثر من عاصمة، بعيدا عن وسائل الإعلام، للبحث عن حلٍ للمشكلة الفلسطينية–الإسرائيلية يضمن مخرجا من الوضع المتأزم، ويضع نهايةً للصراع العربي–الإسرائيلي الذي دام عشرات السنين. وقد جاءت أنشطة الإسلاميين العسكرية تلك، لتؤكد للإسرائيليين، كما لحلفائها، ضرورة التعجيل في ايجاد تسوية للوضع تحول دون إدخال المنطقة في تعقيدات لا يعلم أحد نتائجها. ولا شك بأن ذات الرغبة كانت تراود القيادة الفلسطينية، وذلك لتتويج سعيهم الطويل في البحث عن حلٍ يكونون شركاء في تقرير شكله ومواصفاته.

كما أن مثل هذا الحل سيضع حداً لمنافسة الإسلاميين لنفوذ المنظمة. وعندها سيكون الإسلاميون بين خيارين: إما دخول اللعبة، ولكن من خلال مظلة المجلس الوطني الفلسطيني وليس كشريك مستقل، وإما أن يصبح هؤلاء خارج اللعبة، ويدفعوا ثمن ذلك.

ومن هنا بدأت محاولات اقناع حماس بدخول المجلس الوطني الفلسطيني. ولكن جرى خلاف بدا على أنه خلاف على عدد المقاعد، مع أن الخلاف كان جوهريا يتعلق في طلب حماس من المنظمة شطب كل ما صدر من قرارات وتوصيات سابقة تقود إلى القبول بوجود كيان إسرائيلي على أرض فلسطين. وهو الأمر الذي رفضته المنظمة لتناقضه مع هذا المنحى الذي توجهت إليه منذ فترة. لهذا فقد استمر السعي الحثيث بين الأطراف الدولية والإقليمية ذات الصلة بالشأن الفلسطيني لإيجاد صيغة للتسوية، وإن كان من غير مشاركة الإسلاميين.

هذا التوجه الجديد في المنطقة خلق تحديا جديدا للإسلاميين، يختلف عن نوع التحديات التي واجهوها من قبل، حيث بدأوا يظهرون للعالم وكأنهم ضد السلام إلى حد استخدام البعض ضدهم مصطلح "قتلة السلام". وإذا كان الإسلاميون يواجهون الإجراءات الإسرائيلية ضدهم، فإن عليهم بعد الآن أن يواجهوا إجراءات مزدوجة، خاصة بعد دخول السلطة الفلسطينية إلى المناطق، وعلى ضوء الضغوط الإسرائيلية والأمريكية الدائمة عليها لاتخاذ مثل تلك الإجراءات. وهو الأمر الذي قاد إلى إعاقة العمليات العسكرية التي اعتاد الإسلاميون القيام بها ضد إسرائيل.

وبذلك تكون حماس (وكذا الجهاد الإسلامي) قد وقعت بين فكي كماشة. وان كانت السلطة هي الأخرى قد وضعت في موقف حرج بين المطالب الإسرائيلية الأمنية من جهة، وبين أثر الإجراءات التي تقوم بها ضد الإسلاميين على سمعة السلطة في الشارع الفلسطيني.

في بداية الأمر، شكك الإسلاميون بحصول أي تقدم في عملية السلام إلى درجة المطالبة باستمرار الانتفاضة، وتعهدت مجموعة "الفصائل العشرة" بإسقاط الاتفاق. وهو تفاؤل وتبسيط لم يكن في محله. فمن جهة كان الإسرائيليون على استعداد لإعطاء شيء ما للفلسطينيين مقابل تحقيق الأمن والسلام الذي سيعود عليهم بالشيء الكثير. وهو ما كان الإسلاميون يستبعدون إمكانية حصوله. ومن جهة أخرى فقد كان المفاوض الفلسطيني يتمتع بمساحة واسعة من الليونة على ضوء استعداده للقبول بشروط وعروض كان من المستبعد أن يتقبلها. وهو ما شكل دفعة لعملية السلام، وإن كان على حساب الفلسطينيين كما تراه حماس والجهاد الإسلامي والكثير من المراقبين.

الإسلاميون الذين وجدوا أنفسهم في هذا الوضع الجديد، وضعوا لأنفسهم هدفا واحدا هو الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي عدم الاصطدام مع السلطة مهما كانت الأسباب، إلا أن هذا لم يشفع لهم، حيث أن العمليات التي يقومون بها ضد إسرائيل، تم فهمها على أنها لتعطيل العملية السلمية، وبالتالي إفشال المشروع الذي تقوم به المنظمة. لذلك فقد عمدت أجهزة السلطة للزحف المتدرج ضد حماس والجهاد الإسلامي، في حملات تطول من حين لآخر حتى الرموز السياسية للحركتين، فضلا عن البنية التحتية لهما، والمراكز والمؤسسات الاجتماعية التابعة لهما.

الإسلاميون الذين وضعوا أنفسهم في هذا الموقف الذي لا يحسدون عليه، (أو أنهم وضعوا فيه) يبررون إصرارهم على رفض التسوية الحالية بجملة من الأسباب. منها ما هو مبدئي من نوع "المطلق الديني" وذلك لخصوصية فلسطين وقدسيتها، ومنها ما يتعلق بالشروط المجحفة للاتفاق الذي لم يضمن الحقوق الأساسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

لذلك، فقد التزمت الحركتان بفكرة التحرير الشامل لفلسطين، وأكدتا على رفض التعاطي مع أية تسوية لا تحقق ذلك. وإذا كانت قيادات حماس قد صدر عن بعضها ما عرف بـ" مشاريع الحل المرحلي"، إلى درجة أن بعض المراقبين قد فهموا ذلك على أنه تنازل لحماس عن نظرتها التاريخية لصالح القبول بالأمر الواقع والتعايش مع الحلول

المطروحة إذا ما طرأ تحسين على شروطها. لذا، فقد كانت الحركة تسارع في كل مرة إلى القول بأن القبول بالحلول المرحلية لا يعني الإقرار لإسرائيل بباقي الأرض الفلسطينية. فالهدنة مثلا مجرد تأجيل للصراع وليست حلاً مؤبداً للقضية حسب حماس. ولما كانت أدبيات حماس تؤكد على عدم الاعتراف مطلقا لإسرائيل بالوجود، فإنه لم يكن من السهل على حماس القفز على هذه المفاهيم المتأصلة.

لكن، ورغم ذلك، فقد أكدت حماس على أنها ستحترم خيار الشعب، حتى وإن كان خلافا لما تقول به حماس. ولعل حماس تذهب إلى هذا المدى لثقتها بأن الشارع الفلسطيني (أو نسبة الحسم فيه) ضد المشاريع المطروحة، أو ضد الشروط التي جرى الاتفاق عليها، أو ضد التنازل عن حقوقه الأساسية في كل من مسائل القدس والسيادة والمعابر والحدود واللاجئين وغيرها.

يؤكد ما ذهبت إليه حماس الاستطلاعات العديدة التي تقوم بها مراكز محلية ودولية. كما يؤكد هذه الثقة الانتخابات النقابية المتعددة، وبخاصة في مؤسسات التعليم العالي والتي غالبا ما تفرز أشخاصا (أو كتلا) معارضين للتوجه السلمي الحالي.

لكن تنبغي الإشارة إلى أن هذه الانتخابات إنما تجري في قطاع المثقفين والجامعيين. ومعلوم أن نسبة المعارضة في هذه الشريحة عالية بشكل دائم. لذا، فهي ليست مؤشرا كافيا في جس نبض الشارع الفلسطيني بعموم شرائحه. فقد أكدت استطلاعات الرأي كلها ارتفاع نسبة المعارضة كلما ارتفع المستوى التعليمي للشريحة المبحوثة، بينما يزداد التأييد للعملية السلمية كلما انخفض ذلك المستوى التعليمي.

القضايا الجوهرية للصراع، والتي يؤكد الإسلاميون على أن الشارع الفلسطيني يرفض القفز عليها، تقف القدس في مقدمتها بما تحويه من حساسية وتعقيد خاص. ولعل مما يزيد في تعقيد قضية القدس الاجراءات الاسرائيلية أحادية الجانب فيها سعيا إلى تهويدها بالكامل، خاصة على ضوء اعتبارها عاصمة موحدة أبدية لإسرائيل. ذلك في الوقت الذي بدا فيه الموقف الفلسطيني أكثر ليونة حتى قبل الشروع بالتفاوض عليها. وهو ما يوحي بإمكانية القبول بتنازلات أكثر يقدمها الجانب الفلسطيني بخصوصها. فاتفاق "أبو مازن-بيلين" يتحدث عن عاصمة فلسطينية في بعض النواحي المحيطة بالقدس خارج حدود البلدية الحالية، وهو الأمر الذي رفضه الشارع الفلسطيني بنسبة حاسمة حسب استطلاعات مركز البحوث في نابلس.

يضاف إلى التساهل الفلسطيني بشأن القدس الموقف اللين تجاه محادثات الفاتيكان مع إسرائيل للإشراف على المقدسات المسيحية من قبل الفاتيكان بينما تبقى السيادة على القدس للإسرائيليين. وهو أمر يقود إلى سحب البساط من تحت أقدام المفأوض الفلسطيني، كما أنه قد يقود إلى اتفاق مماثل للإشراف على المقدسات الإسلامية تقوم به أية جهة عربية إسلامية مع الاحتفاظ بالسيادة على القدس لإسرائيل. وهو تقزيم لمسألة القدس لا يرضى به الشارع الفلسطيني، فضلا عن الإسلاميين أنفسهم، وفي مقدمتهم حماس والجهاد الإسلامي، بل ولا أحسب السلطة الوطنية ترضى به.

على أية حال، وبخصوص التفاصيل، فإن حركة حماس (وكذا الجهاد الإسلامي) غير معنية بالخوض فيها، ولا هي مستعدة لتقديم أي شيء من غير مقابل، خاصة على ضوء التعنت الإسرائيلي الدائم. لهذا يؤكد الشيخ أحمد ياسين على أنه عندما تبدي إسرائيل رغبتها في الحل والانسحاب، فإن حماس قد تقول شيئا آخر، فلكل حادث حديث، حسب الشيخ. أما وأن شيئاً من التقدم لم يحصل، فإن مهمة الحركتين (حماس والجهاد) إدامة الاشتباك مع العدو ريثما يتحقق النهوض العام للأمة كي تأخذ دورها في اقتلاع إسرائيل. وهو كما نرى تعليق للمشكلة على تغييرات جذرية يفترض أن تجتاح المنطقة بدل البحث عن حلٍ آني في ظل اختلال الظروف لصالح إسرائيل. "فإما كل فلسطين، وإلا فالزمن كفيل بتعديلِ الموازين ثم حل المشكلة".. "فالقوي لا يبقى قويا أبد الدهر، والضعيف لا يبقى ضعيفاً أبد الدهر" حسب الشيخ ياسين. وكما أن "الشريعة لا تبيح الزنا لمن لا يملك المهر، فانها لا تبيح التفريط بفلسطين لمن لا يملك القدرة الآنية على تحريرها".

أما بالنسبة للتصريحات المبدئية التي ترفض العملية السلمية جملة واحدة لأسباب "عقائدية"، فإنه لا يجدي أي تعديل على شروط الاتفاق لاقناع هذا الفريق بالمشاركة في العملية السلمية. لكن إلى جانب تلك التصريحات، ظهرت تصريحات تؤكد على أن المشكلة ليست في أصل التفاوض، وأن السياسة ليست من جنس "المطلق الديني"، إنما هي من باب الاجتهاد البشري، وأن رفض العملية السلمية الحالية إنما يعود للشروط المجحفة للاتفاقات المبرمة. وهو ما يشير إلى أن هذا الفريق قد يعدل موقفه الرافض فيما لو تحسنت شروط الاتفاق. لكن قد يعود السبب في هذا التباين في التصريحات إلى اختيار اللفظ المناسب للظرف المناسب، وأنه من باب "عقلنة الخطاب" وليس من باب تغيير المواقف،

إلا أنني أميل إلى وجود اجتهادات متباينة وأن الامر ليس مجرد اختيار اللفظ المناسب للظرف المناسب.

لكن هذا الرأي الأخير، يبقى محكوما بالصورة العامة تجاه العملية السلمية. فأصحاب هذا الرأي غير مستعدين للمغامرة برسم علاقات وأفكار جديدة. خاصة على ضوء تجربة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية مع إسرائيل، والتي لا تبعث نتائجها على الارتياح لتكرار التجربة. وهو ما يؤكد استمرار سيادة النظرة الحالية الرافضة للتعاطي مع العملية السلمية في المستقبل المنظور على أقل تقدير. فالأحداث تؤكد كل يوم تخوّف الإسلاميين وشكهم بنوايا إسرائيل تجاه الحقوق الفلسطينية ومجمل قضايا عملية السلام. ففي مفاوضات الواي بلانتيشن كان رئيس الوزراء الإسرائيلي قد هدد أكثر من مرة بالانسحاب تحت ذرائع عدة وذلك كي يتملص من التوقيع حتى على اتفاق ليس فيه سوى بعض الاجتزاءات المشوهة من اتفاق أوسلو. كما حاول نسف الاتفاق في اللحظات الأخيرة على خلفية مطالبته باطلاق سراح الجاسوس الإسرائيلي في أمريكا "جوناثان بولارد". ونحن لا ندري ما شأن الفلسطينيين الذين يتفأوض نتنياهو معهم حتى ينسف الاتفاق لأمر يتعلق بإطلاق سراح ذلك الجاسوس؟

كما أنه عندما عاد إلى البلاد قام بتأجيل إقرار الاتفاق في مجلس الوزراء الإسرائيلي لفترة لعلها كانت كافية لوقوع هجوم على إسرائيليين يكون مبررا آخر لعدم توقيع الاتفاق، أو بالأحرى يصلح ذريعة للضغط على الجانب الفلسطيني لابتزازات إضافية قبل إقرار الاتفاق. فما هي الابتزازات التي سيمارسها إذاً قبيل التنفيذ إن كان كل ذلك قبل الإقرار فقط، وهذا ما حصل. فقد قامت حركة الجهاد الإسلامي بهجوم في القدس بسيارة ملغومة أدى إلى تعليق إقرار الاتفاق. كل هذا بينما لا تعتبر إسرائيل ما تقوم به هي من أعمال تجريف طرق وبناء وتوسيع مستوطنات في القدس وغيرها من الأمور المخلّة بالاتفاق، علماً بأنها قامت بذلك مباشرة بعد العودة من الواي بلانتيشن، بل وأبعد من ذلك بكثير. فقد قامت الحكومة الاسرائيلية بالتخلي عن تطبيق هذا الاتفاق كليا من خلال الهروب الأخير إلى الانتخابات. وهو ما عطل تنفيذالاتفاق حتى إلى ما بعد نهاية سنوات المرحلة الانتقالية الخمسة. وذلك بتحديد موعد الانتخابات فيما بعد الرابع من أيار ١٩٩٩ بأيام، وهو ما يوقع السلطة الفلسطينية بحرج بشأن التلويح باعلان الدولة بهذه الفترة.

ولا شك بأن سيادة هذه النظرة الرافضة إنما تصب في صالح استمرار العمل العسكري ضد إسرائيل. وذلك بهدف إبقاء جذوة المقاومة مشتعلة. وحسب هذا التصور فإن العمل العسكري ليس عملية تحريكية لغرض سياسي، إنما هو وسيلة حاسمة لإنهاء الوجود الإسرائيلي كدولة على فلسطين.

لكن هل يعني هذا أن حركتي حماس والجهاد الإسلامي قد وُضعتا أمام خيار صفري، فليس أمامهما أية فرصة للبحث عن بدائل له؟ حركة الجهاد أكدت في أكثر من مرة على أنها ضد أية تسوية حتى لو كانت مؤقتة على شكل هدنة وذلك لأن طبيعة الدولة الصهيونية ومشروعها التوسعي يحولان دون تعاملها مع معطيات الهدنة. فهل هذا سيكون في حساب حماس في حال خطر لها التعامل مع الإسرائيليين بغير أسلوب المقاومة، أي هل سيكون موقفها ذاك في صالح الجهاد الإسلامي التي سوف تستقطب العناصر الرافضة من حماس، أم أن هؤلاء سيشكلون جيبا خاصا بهم يقوم بأعمال المقاومة ضد إسرائيل؟

لا شك بأن كل هذا سيكون في حساب حماس في حال أرادت التفكير في تغيير سياستها وأساليب عملها، إذ ليس بالضرورة كي توقف حماس عملها العسكري أن تنتقل إلى النقيض، وهو التعامل مع معطيات العملية السلمية. إنما قد ترضى لنفسها أن تنحى منحاً حزبياً مكشوفاً يقوم بأنشطة سياسية واجتماعية ونقابية ضمن ما يسمح به القانون والوضع الراهن، من غير أن تورط نفسها في صدام مع السلطة أو في اشتباك مع الإسرائيليين. وهو خيار يبقى مفتوحا أمام حماس تحمي من خلاله نفسها من نتائج قد تكون مدمرة على بنيتها وعلى مؤسساتها، إن لم يكن على وجودها بالكامل.

ولعل هذا يقود إلى فحص إمكانية إقدام حماس على تجميد نشاطها العسكري لفترة محددة ومعلنة، كأن تكون خمس سنوات مثلا تحقق من خلالها جملة أمور. فهي تعفي نفسها من الضربات المتلاحقة التي تتعرض لها الآن سواء من الإسرائيليين أو من السلطة تحت ذريعة تهديدهم للأمن والعملية السلمية. كما أنها بذلك تعطي للسلطة الفلسطينية متنفسا من الضغط والابتزاز الإسرائيلي الدائم تحت ذريعة الأمن، كما تقطع الطريق على الإسرائيليين الذين يتذرعون بالأمن لعدم تنفيذ الاتفاقيات. وهي بذلك تكون قد اعذرت بالنسبة للشارع الفلسطيني والعربي والعالمي فيما لو انقضت الخمس سنوات من غير إنجاز شئ ملموس على صعيد العملية السلمية وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية.

وبعدها لو عادت حماس إلى نشاطها العسكري فإنها ستجد المعارضة لذلك أقل حدة خاصة داخل الشارع الفلسطيني. وما دامت حماس متأكدة من أن إسرائيل لن تحقق شيئا للفلسطينيين خلال هذه الفترة، فما الذي يمنع حماس من التجربة وإحراج إسرائيل، اللهم إلا إذا كانت حماس لا تضمن التزام عناصرها بهذه الفترة، أو إذا كانت لا تملك الآلية لاستعادة مثل هذه الأنشطة العسكرية بعد انقضاء الخمس سنوات، أو إذا كانت تخشى تسرب عناصرها المقاتلة إلى حركات اخرى معارضة مثل حركة الجهاد الإسلامي؟ لكن حماس كانت قد لجأت لمثل هذا التوقف المؤقت وإن كان من غير إعلان رسمي. وبغض النظر عن أسباب ذلك التوقف، فقد تمكنت بعدها من العودة إلى هذا الأسلوب، عندما تغيرت المعطيات سواءً الداخلية أو المحيطة.

وحماس عندما تقدم على خطوة كهذه، فإنها قد لا تلجأ إليها بالمجّان. إنما قد تشترط تحقيق عدد من المكاسب كإطلاق سراح معتقليها المحجوزين داخل سجون الاحتلال، أو المعتقلين في السجون الفلسطينية، خاصة وأن مدد اعتقالهم قد تجاوزت المعقول، وأن عدداً كبيراً منهم لم تثبت ضده تهمة، ولم يقدم إلى محاكمة. وهو ما حدا بهم في سجن الجنيد بنابلس إلى خوض إضراب مفتوح عن الطعام إلى حين حل قضيتهم (لا زال الاضراب ساري المفعول حتى كتابة هذه الأسطر في ٩٩/٢/١٧).

كما أن حماس تكون بذلك قد أزالت حساسية السلطة التي تلجأ أحيانا حتى إلى مراقبة المساجد والعديد من المؤسسات الأهلية تخوفاً من كونها نواة لأعمال مخلة ومخالفة للقانون.

كما أنها لا تكون بذلك قد دخلت فيما تعتبره "خطيئة الاعتراف بإسرائيل" وإقرار وجودها على أرض "فلسطين المباركة". وهي في الوقت ذاته تكون قد جنبت نفسها خطورة خروج عدد من رموزها عنها ممن يرغبون في دخول معترك البناء الداخلي للمؤسسات الوطنية بدءاً بالمجلس التشريعي، وانتهاءا بالشرطة والبلديات. وهي كذلك تكون قد تجنبت خروج أعداد ممن يرغبون في العودة إلى العمل الدعوي والاهتمام بالشأن الإسلامي العام بدل البقاء في هذا الجو المتوتر، خاصة مع وجود الأرضية الشرعية التي توفر تلك المرونة تجاه التوقف عن العمل العسكري، وإن بشكل مؤقت، ما دامت المصلحة العليا والظروف الموضوعية الدولية والمحلية منها على حد سواء تستدعي ذلك. فقد استنكف الاسلاميون عن ذلك سنوات مديدة من قبل تحت ذرائع مشابهة. وبصرف النظر عن محاكمة تلك الفترة، فإن الحديث هنا عن المشروعية. وقد ورد مثل ما أذكره هنا على

لسان أكثر من واحد حتى من رموز الحركة الاسلامية، اذا ما اتضحت المصلحة في ذلك التحول عن القوة الى العمل السلمي.

غير أن المشكلة قد لا تكمن هنا في بروز حركة بديلة تحصد كل ما قدمته حماس، كما أنها ليست في امكانية عدم تقبل قاعدة الاسلاميين لمثل هذه الخطوة فحسب، إنما قد تكمن في عدم تفهم أو تقبل السلطة وكذا إسرائيل لهذه الخطوة واستمرارهما في إجراءاتهما ضد الحركة، خاصة على ضوء علاقة الشك القائمة بين السلطة وحماس. وهو الأمر الذي يحول دون اقدام الاسلاميين على مثل تلك الخطوة، فضلا عن الموانع الأخرى سالفة الذكر.

الملحق

مقابلة مع أمين عام حركة الجهاد الإسلامي د. رمضان شلح

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ الفاضل الدكتور رمضان شلح

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دعائي وتمنياتي لكم بكل خير وسلام، وبعد..

فهذه مجموعة من الاستفسارات، أرغب في معرفة رأيكم تجاهها، وذلك لغرض بحث سيتم تقديمه قريبا لمركز البحوث والدراسات الفلسطينية، أتشرف بالإطلاع على رأيكم وأنتظر ذلك لما فيه من مصلحة البحث ونسبة الرأي إلى أهله فضلا عن ميزة الاستفادة من تحليلكم للواقع، إضافة إلى الفائدة العائدة عليّ بعد ذلك شخصيا.

البحث يدرس ويعرض ويحلل ويناقش الموقف من العملية السلمية والصلح والعلاقة مع إسرائيل، والحل الممكن أو المفترض للمسألة اليهودية، مع تركيز خاص على الحركتين الأساس في الشارع الإسلامي الفلسطيني.

الأسئلة أو الاستفسارات المرفقة هي مفاتيح لما أريد ويبقى الأمر لتقديركم في تزويدي بما تريدون أو يسمح به الوضع ويخدم البحث. مع تقديري وشكري سلفا.

والسلام عليكم

ناصر الدين الشاعر

س١: موقفكم سابقا كان الرفض المطلق للمشاركة في الانتخابات الفلسطينية مبررين ذلك بما تحمله تلك الانتخابات من دلالات وما تتضمنه من خروق للثوابت والحقوق. هل موقفكم على ما كان عليه، أم أن الظروف تغيرت وقد تفكرون بالمشاركة ؟ وضمن أية شروط يمكن حصول ذلك؟

ما زال موقفنا ثابتا لم يتغير وهو رفض المشاركة في أية انتخابات مرتبطة باتفاق أوسلو، لأنه اتفاق يصب في مصلحة العدو ويصادر حق الشعب الفلسطيني في استرداد كامل حقوقه المشروعة في وطنه. أما عن تغير الظروف، فكل شئ يسير نحو الأسوأ، وهذا يعزز قناعتنا بعدم المشاركة وليس العكس. فنحن لا نقبل بأن يكون دورنا إضفاء شرعية على واقع مأساوي أفرزته الاتفاقات مع العدو. أما بالنسبة للشروط فهناك حالة واحدة يمكن أن نشارك فيها في انتخابات سياسية في الوطن وهي عندما يستعيد الشعب الفلسطيني كامل حقه في أرضه، ويمارس حق العودة إلى وطنه ويمتلك حقه كاملا في تقرير مصيره، فحينئذ لن يكون لدينا أدنى تردد في المشاركة في انتخابات فلسطينية عامة.

س٢: علاقتكم مع أي طرف توزن بموقف ذلك الطرف من الحق المطلق بكامل فلسطين. ترى لو قررت "حماس" المشاركة في الانتخابات فكيف سيكون موقفكم تجاه ذلك على فرض رفضكم أنتم المشاركة؟

"حماس" حركة مقاومة إسلامية، ونحن نعتقد أن حماس لن تشارك في انتخابات تعطي شرعية ومبرر للاحتلال. وهذه الرؤية من مرتكزات علاقتنا الاستراتيجية بحركة حماس.

س٣: قلتم أنكم مع الديمقراطية التي تحترم خيار الشعب ورأيه. ترى لو قررت الأغلبية (البسيطة) القبول بالعملية السلمية أو طالبت بوقف العمل العسكري مرحليا أو بشكل تام، فكيف سيكون موقفكم تجاه ذلك؟ صحيح أنه قد يقع ذلك بأسلوب غير ديمقراطي، لكن على فرض حصوله ديمقراطيا ما هو موقفكم ؟

كل ما جرى حتى الآن لم يؤخذ فيه رأي الشعب الفلسطيني منذ البداية، وحين يعطى الشعب الفرصة والحرية ليقول كلمته بلا إرهاب ولا تضليل، فلن يتنازل عن ذرة من حقوقه. لذلك نحن نعتقد أن حديث أطراف مشروع أوسلو عن الديمقراطية الفلسطينية في هذه المرحلة حديث مضلل يهدف إلى إضفاء الشرعية على الواقع المأساوي الذي خلفته الاتفاقات مع العدو. ثقتنا بشعبنا وأمتنا كبيرة، والافتراض بأن الشعب سيتنازل بمحض

إرادته عن حقوقه فهذا بمثابة انتحار سياسي ووطني، ونحن لا نعتقد أن شعبنا يمكن أن يقدم على ذلك طالما أن باب الجهاد والاستشهاد مفتوح.

س٤: المجلس التشريعي بدأ يناقش ويقرر جانبا من التشريعات، وهو ما قد يقود إلى سن تشريعات لا تحقق طموحات الإسلاميين بسبب تغيبهم عن المشاركة في العملية التشريعية. فهل سيدفعكم ذلك لدخول المجلس التشريعي والمؤسسات الأخرى ولو بشكل محدود أو من خلال مقربين لكم للحيلولة دون فرض تشريعات مخالفة لما تريدون؟

أولا هوية الشعب الفلسطيني وانتماؤه السياسي لا تتحدد بتشريعات وقرارات مجالس سلطة الحكم الذاتي. وما يسمى المجلس التشريعي أصدر أكثر من ١٣٠ توصية أو قرار بشأن تجاوز السلطة وما يتعلق بأحوال الشعب لكن لم ينفذ أي منها. وهذا ليس غريبا فالمجلس ليس له أي تدخل في العملية السياسية وهذا من الاشتراطات الإسرائيلية التي وافقت بها إسرائيل على إجراء انتخابات فلسطينية. كما أن السلطة مهما كان اختصاصها تتركز في شخص واحد هو ياسر عرفات ولا يقبل أية مشاركة حقيقية في صنع القرار من أشخاص أو مؤسسات. فالقول بدخول المجلس التشريعي أو مؤسسات الحكم الذاتي من اجل التغيير من الداخل ثبت عدم صحته. والذين دخلوا المجلس بهذا الشعار يعترفون الآن أن الحديث عن الديمقراطية مجرد "ضحك على الذقون". والحركة الإسلامية إذا دخلت هذا المجلس لن تكون اكثر من شاهد زور على بيع الوطن والفظائع التي ترتكب بحق أبنائه. وهذا ما رفضه الدكتور حيدر عبد الشافي فاستقال من المجلس التشريعي. المجلس لم يستطع عمل شيء وتوصياته بشأن محاسبة المتورطين في الفساد والقمع كلها تلقى في سلة مهملات عرفات. فلو دخل الإسلاميون مؤسسات الحكم الذاتي فإنهم يعطونها شرعية ولا يأخذون للشعب والقضية أي شيء. لذلك، نحن لن ندخل المجلس التشريعي أو أية مؤسسة أخرى للحكم الذاتي. نحن لدينا برنامج ونهج مختلف عن برنامج السلطة. نحن نعتقد أننا ما زلنا في مرحلة تحرر وطني ووظيفتنا الأساسية هي مقاومة الاحتلال والجهاد من اجل نيل حقوقنا الوطنية والإسلامية. السلطة في اتفاق أوسلو هي مشروع اقتصادي وأمني لا سياسي وطني. لذلك فإن ثوار الأمس والمحاربين القدامى من رجالات السلطة يعتبرون أن المرحلة مرحلة اقتسام الغنائم على حساب الشعب والأمة. نحن ليس لنا أية مصلحة في حضور هذه الوليمة الحرام: وليمة أوسلو.

س٥: سبب معارضتكم لعملية السلام الحالية، هل هو متعلق بأمر ديني مبدئي، أم أنه بسبب الشروط المجحفة للعملية السلمية بحق الفلسطينيين، أم بسببهما معا، وعندها لو تم إدخال تعديل على الشروط المجحفة فهل يمكن القبول بإقامة صلح مع إسرائيل؟

رفضنا لما يسمى عملية السلام الراهنة رفض مبدئي يرتكز على الثوابت العقيدية والتاريخية والوطنية التي تثبت حقنا المشروع في كامل وطننا فلسطين. والبعد العقدي والديني في موقفنا لا يعني أننا نقاتل اليهود لأنهم يهود. نحن نقاتلهم دفعا للظلم والعدوان الذي وقع علينا من قبلهم باغتصابهم أرضنا وتشريدنا من وطننا فلسطين الذي هو موضع قداسة بنص القرآن. والإسلام يأبى الظلم والعدوان وينشد العدل في الأرض ونحن مكلفون شرعا بدفع الظلم والعدوان عن أنفسنا. والإسلام أباح لكل مضطهد ومظلوم حمل السلاح والقتال ليسترد حقه "أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير". إذن رفضنا لاتفاقات التسوية مبدئي وشرعي. ليس في القرآن مكان لتسوية أو اتفاقات تفرط في أي شبر من أرض الإسلام ناهيك عن القدس وارض فلسطين المباركة. وليس هناك مكان لأية معاهدة تنهي الحرب والصراع مع العدو طالما أن هناك حقا مغتصبا. كما أن الإسلام يحرم أية معاهدة تضعف المسلمين أو تجعل اليد العليا عليهم للعدو، أو تزرع الفتنة بين المسلمين أو تتيح للعدو فرصة للاعتداء على فريق منهم. إن اتفاق أوسلو يحمل كل هذه المساوئ والمحرمات بل أسوأ منها، إنه لا يكتفي بإتاحة الفرصة للعدو لضرب فريق من المسلمين بل يطالب فريق أوسلو من المسلمين أنفسهم بضرب إخوانهم وأبناء شعبهم من حماس والجهاد الإسلامي وكل المعارضين للاتفاقات. فهذه فتنة لا حل لها إلا استمرار القتال والجهاد ضد العدو كما قال القرآن الكريم "وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة". وبشأن الشروط المجحفة لعملية التسوية فنحن غير معنيين بتفاصيل وشروط هذه العملية إلا بقدر توضيح مخاطرها وأضرارها للمخدوعين بها، ولا يمكن أن نقبل بالصلح مع إسرائيل تحت أي ظرف من الظروف، فإسرائيل كيان غاصب ولا شرعي ولا بد أن يزول من الوجود مهما طال الزمن.

س٦: ذكرتم أكثر من مرة محاولات التنسيق الجادة مع حماس. هل هنالك أي تطور أو أية خطوات عملية وخاصة في جهة التوحيد والعمل المشترك؟

نعم، هناك محاولات جادة لوحدة الحركة الإسلامية في فلسطين ونحن والاخوة في حماس ندرك أنه إذا تعذر تحقيق وحدة الإطار التنظيمي نتيجة ظروف نشأة وواقع كل تنظيم، فلا

بد من تحقيق وحدة العمل الإسلامي، وهـــذا التوجـــه موجـــود علـــى الأرض الآن ويتجســـد في الكثير من التحالفات التي تتم بين حركـــة حمـــاس وحركـــة الجـــهاد في كثـــير مـــن الجامعـــات والتجمعات داخل الأرض المحتلـــة.

س٧: في الصحافة ورد أن إيران لا تريد أن تكون عائقـــا أمـــام عجلـــة الســـلام في المنطقـــة، وأنها مستعدة للتعاون مع الجميع لإيجاد سلام عادل يعيـــش في ظلـــه الجميـــع في المنطقـــة. هل هذا التصريح دقيق برأيكم؟ وما مدى انعكاسه وأثـــره علـــى القضيـــة؟

موقف إيران من إسرائيل وعملية التسوية واضح وقاطع لا يقبـــل التشـــكيك. فـــإيران لم تعـــترف بإسرائيل كما فعل بعض العرب، ولا يمكن أن تعترف بإســـرائيل طالمـــا بقـــي النظـــام الإســـلامي فيها. وهي ترفض عملية التسوية الراهنة. وتأييدها أو دعوتها لســـلام عـــادل مـــن وجهـــة نظـــر عربية أو إسلامية يعني استرداد الشعب الفلســـطيني لكـــامل حقوقـــه في وطنـــه. لكـــن في كـــل الأحوال يجب أن لا نطالب الإيرانيين أن يكونوا فلســـطينيين أكـــثر مـــن الفلســـطينيين أنفســـهم وفيهم من فرطوا بفلسطين واعترفوا بشرعية إســـرائيل. وإذا نظرنـــا إلى الموضـــوع مـــن جـــانب إسلامية القضية فالحكم الشرعي أن تحرير فلسطين واجب عيـــني علـــى أهـــل فلســـطين وســـوريا والأردن ولبنان ومصر أو ما يســـمى دول الطـــوق الذيـــن احتلـــت أرضـــهم، فـــإن لم تتحقـــق الكفاية والقدرة على النصر انتقل الوجوب إلى من يلونهـــم مـــن المســـلمين ثم الذيـــن يلونهـــم إلى آخر المسلمين حتى تتحقق الكفاية. فليس من العقل أو الشـــرع أن نطـــالب أهـــل إيـــران بقتـــال إسرائيل فيما الذين يتصدرون لقيـــادة الشـــعب الفلســـطيني يرتمـــون في أحضانهـــا، دعـــك مـــن "الصهينة" الحاصلة في الأردن الذي تزيد نسبة الفلسطينيين فيـــه عـــن ٦٠٪. برغـــم ذلـــك فـــإن إيران تستشعر الخطر الإسرائيلي في المنطقة وتدرك أن إســـرائيل تســـعى عـــبر الســـلام لكســـب شرعية وجودها في قلب الأمة العربية والإسلامية، وضمان تفوقـــها العســـكري والنوعـــي لتظـــل الركيزة الأقوى للمصالح الأمريكية، وسعيها لحرمان العرب والمســـلمين مـــن امتـــلاك أيـــة قـــوة حقيقية للدفاع عن وجودهم ومصالحهم. ففلسطين بالنسبة لإيـــران والحركـــة الإســـلامية عمومـــا هي في قلب مشروع النهضة الإسلامية فلا نهوض للأمة طالمـــا بقيـــت إســـرائيل علـــى الخريطـــة.

كل ذلك يدفع إيران إلى التصلب في موقفها من إسرائيل والتســـوية، وهـــو تصلـــب سيســـتمر في جوهره في كل الأحوال، وإن اختلف التعبير عنه باختلاف الخطـــاب الإيـــراني مـــن شـــخص إلى آخر في القيادة الإيرانيـــة.

س٨: ذكرتم أن المقاومة سوف تستمر حتى تحرير فلسطين ضمن حدودهـــا التاريخيـــة كاملـــة. وهنا يطرأ ســـؤالان:

أ – ألا يمكن القبول بكيان (أو دولة) على أقل من ذلك مطلقـــا مثـــل حـــدود ١٩٦٧ ؟

(أ) إن قداسة ومشروعية حقنا في وطننا تجعله غير قـــابل للتجزئـــة بـــأي حـــال مـــن الأحـــوال. لذلك فنحن لا نقبل بكيان فلسطيني في حدود ١٩٦٧. نحن مبدئيا لا نقبـــل بالتنـــازل عـــن جـــزء من الأرض مقابل الحصول على جزء آخر، فكيف إذا كان المعروض اليـــوم هـــو الحصـــول علـــى جزء صغير جدا مقابل التنازل عن الكل، نعم الكل، لأن ما نحصل عليـــه لا قيمـــة لـــه طالمـــا أن السيادة والسيطرة الإسرائيلية تظل قائمة. والذيـــن قبلـــوا بـــالحل المرحلـــي وروجـــوا لـــه منـــذ منتصف السبعينيات جربوا هذا الطرح فوقعوا في المصيدة الإســـرائيلية في أوســـلو. علـــى الصعيـــد العملي هذا الطرح لن يعيد لنا حقنا وله آثار تدميرية على الصعيد المعنـــوي لأنـــه يؤســـس لمنطـــق التسوية وعقلية المساومات التي تجري في ظل موازين قوى مختلة بشكل فـــادح لصـــالح العـــدو.

ب– ما هو الحل للمسألة اليهودية؟ صحيـــح أنهـــا ليســـت مشـــكلتكم وأنكـــم لســـتم مـــن أوجدها، لكنها مشكلة موجودة. ما هو الحل لها برأيكم. أن يكونـــوا رعايـــا مثـــلا مـــن غير تمثيل أو حقوق أو كيان. أو أنهم يرجعون من حيـــث أتـــوا، أم مـــاذا؟

(ب) السؤال عن المسألة اليهودية سؤال تطرحـــه الدوائـــر الغربيـــة والصهيونيـــة الخبيثـــة ومـــن يدعون العقلانية من دعاة التسوية بقصد إحراج أصحاب الحـــق الذيـــن يصـــرون علـــى كـــامل حقهم في فلسطين. نحن معنيون بإيجاد حل للمسألة الفلســـطينية، لذلـــك الســـؤال عـــن المســـألة اليهودية يمكن أن يوجه بالفعل للغرب الذي أوجد المسألة اليهوديـــة، أو يمكـــن أن يوجـــه لقـــادة الحركة الصهيونية الذين اقتلعوا شعبا كاملا من أرضه وأقاموا دولـــة إســـرائيل مكانـــه ؟ أو يمكـــن أن يوجه للأمم المتحدة التي لم تستطع على مدار خمســـين عامـــا أن تلـــزم إســـرائيل بـــأي قـــرار ينصف الشعب الفلسطيني. لماذا يطلب منا إيجاد حل لمشكلة نحـــن لم نوجدهـــا، أو التخلـــي عـــن حل مشكلتنا لان ذلك قد ينتج عنه مشكلة لمن أقاموا كيانهم على أنقاضنـــا. ليـــس مـــن العقـــل أو العدل أن نسأل عن مصير اليهود إذا تحررت فلسطين قبـــل أن نحصـــل علـــى حقنـــا في تقريـــر مصيرنا. وفي كل الأحوال يجب أن ندرك أن السؤال عن المسألة اليهوديـــة يمليـــه الظـــرف الظـــالم وحالة رجحان الكفة لصالح العدو وحليفـــه الغـــرب بقيـــادة أمريكـــا. هـــذا الظـــرف يســـمح بالسؤال الافتراضي عن مستقبل أربعة ملايين يهودي غاصبين لفلســـطين ولا يســـأل عـــن مصـــير ستة ملايين فلسطيني مشردين في العالم ومضطـــهدين في فلســـطين. وطالمـــا أن تحريـــر فلســـطين

لن يتم إلا بحدوث تغييرات جذرية على مستوى الأمة الإسلامية وعلى موازين القوى الدولية فإن مصير أربعة ملايين يهودي يعيشون في وسط ٣٥٠ مليون عربي ومسلم في الشرق الأوسط ومليار وربع المليار مسلم في العالم (حسب الإحصاءات الحالية) لن يكون مشكلة غير قابلة للحل، وأيا كان المصير فلن نختار التطهير العرقي لليهود. وإذا عادت للإسلام قوته وهيبته العالمية التي يستعيد بها فلسطين، فلن يعامل اليهود بأقل مما عوملوا به في تاريخ الإسلام من معاملة حسنة شهد بها الغربيون واليهود أنفسهم.

س٩: ما معنى ومصدر ودلالات وآثار كون فلسطين أرض وقف إسلامي ؟ وهل وحدها أرض وقف ؟ وما حدود الوقف؟

صحيح أن هذه مسألة جدلية.. أنا متأكد.. وهي محسومة عند كثير من الإسلاميين.. لكن هل هذا يعني أن الصراع ديني عقائدي أم سياسي ؟

إن صلة الإسلام بفلسطين اعمق وأوثق من فكرة "أرض الوقف" التي يطرحها بعض الإسلاميين. صلة الإسلام بفلسطين بدأت بواقعة الإسراء حيث تم الربط الإلهي بين المسجد الأقصى والمسجد الحرام، وبين مكة والقدس، أو بين الأرض المباركة (فلسطين) والجزيرة العربية مهد الرسالة الإسلامية. لقد قضت حكمة الله اختيار القدس محطة للإسراء ومنطلقا للمعراج ليرث المسلمون "المسجد الأقصى الذي باركنا حوله" كما ورثوا "أم القرى ومن حولها". فالتوجه إلى فلسطين ليلة الإسراء كان تكريما للنبي ولفلسطين. وبالإسراء انتزع الله الملك والنبوة من اليهود الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها، وعهد بها إلى المسلمين الذي حملوا القرآن فحملوه. تسلم المسلمون القيادة في القدس وفلسطين، كما ترمز إمامة النبي محمد صلى الله عليه وسلم لسائر الأنبياء ليلة الإسراء، لعدم أهلية بني إسرائيل للقيام بواجب الإيمان والتوحيد وفشلهم في امتحان "ألا تتخذوا من دوني وكيلا" كما جاء في أول سورة الإسراء. ومن هنا، فإن الصراع هو على وراثة راية الإيمان والتوحيد إلى جانب وراثة الأرض بعد فساد بني إسرائيل وطغيانهم. وهذا هو معنى الارتباط العقدي للمسلمين بفلسطين. فهي مركز الصراع الكوني ونقطة صدام الأمة الإسلامية التاريخي ضد الكفر والشرك الذي يستهدف الإسلام والمسلمين إلى يوم القيامة. وهذا المعنى يعززه قول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل "من اختار ساحلا من سواحل الشام فهو في جهاد إلى يوم القيامة" فرباط فلسطين والشام هو رباط مقدس من عهد النبوة إلى يوم القيامة.

وكما ترتبط فلسطين بالعقيدة الإسلامية فإنها ترتبط بالعبادة الإسلامية، فالمسجد الأقصى هو أحد المساجد التي تشد إليها رحال المسلمين، كما جاء في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم. وحتى يستطيع المسلمون شد رحالهم للصلاة في المسجد الأقصى -عملا بقول نبيهم- فإن الطريق إلى المسجد يجب أن يكون آمنا ميسرا، وهذا يعني أن فلسطين يجب أن تكون محررة تحت راية الإسلام. وعليه، نحن نؤمن بأن الذي يصد المسلمين عن الجهاد من أجل تحرير فلسطين هو بمترلة من يصدهم عن الصلاة، وعن عبادة الله وطاعته. لذلك، فالمسلمون على مدار تاريخهم ومنذ الفتح العمري لفلسطين يدركون أنها أصبحت جزءا من دار الإسلام وأنهم جميعا لا يملكون حق التنازل عن أي شبر منها. والمسلمون لم يتخلوا عن فلسطين حتى في أحلك عصورهم وأشد حالات ضعفهم. وفي مواجهة كل القوى الأجنبية الغازية الطامعة في فلسطين كالصليبيين والتتار وغيرهم لم يعرف المسلمون سوى خيار الجهاد والاستشهاد لرد العدوان واستعادة الحق.

باختصار، إن الصراع على فلسطين ليس صراعا على الأرض أو الثروات أو الموقع الاستراتيجي فحسب، إنه صراع حضاري شامل له جوانبه وأبعاده العقدية والثقافية والاستراتيجية العسكرية والسياسية والاقتصادية. وهذا هو منشأ فكرة مركزية فلسطين في الصراع الاستراتيجي الإقليمي والدولي والحضاري الراهن.

س١٠: ما هو رأيكم في قضايا مرحلة الحل النهائي، وكيف ترون إمكانية تحصيل أكبر قدر من الإنجاز بخصوصها أو على الأقل إيقاف اكبر درجة ممكنة من التنازل بخصوصها، وخاصة فيما يتعلق بمسألة القدس، ومسألة اللاجئين، والمستوطنات. وما هو الحد الذي يمكن أن يكون مقبولا من وجهة نظركم بهذا الخصوص؟ أم أن كل ذلك يعتبر ذيولا لأصل مرفوض جملة واحدة، وهو ما يعني تجاهله مثلا؟

لكن القارب قد يمشي ويفرض حلا ما.. وقد يكون لكم رأي في تحسين الشروط.. لا أدري.. آمل أن توضحوا ذلك، إلا إذا كنتم ترون أي تدخل إيجابي بمثابة عملية تجميل لا ترغبون بها.

نحن نعتقد أن عملية التسوية الراهنة لن تسفر عن شيء يمكن وصفه بالإنجاز. إسرائيل تحتفظ بكل الأوراق التي تحقق لها ما تريد في العملية التفاوضية. والسلطة الفلسطينية تمارس عملية تدمير ذاتي لأهم ورقة في ميزان القوة السياسي والعسكري مع إسرائيل، وهي ورقة المساومة. فلماذا تتنازل إسرائيل ولمن؟ للذين سخروا كل إمكانياتهم لخدمة الأمن الإسرائيلي دون أن

يحصلوا على شيء؟ إن إسرائيل، كما قال شمعون بيرس، تفأوض نفسها، وستحقق ما تريده من هذه العملية في كافة القضايا المطروحة طالما أصر فريق أوسلو الفلسطيني على استمرار المفاوضات كخيار وحيد للشعب الفلسطيني في ظل ميزان القوى الراهن.

إذا كان لنا من رأي بشأن هذه العملية وكل قضاياها، الانتقالية والمؤجلة، فهو المطالبة بوقف التفاوض والعودة إلى خيار الكفاح المسلح أو المواجهة بكل أشكالها مع العدو فهو لا يفهم إلا لغة القوة.

المصادر

١) أحمد بن يوسف. **حركة المقاومة الإسلامية: حدث عابر أم بديل دائم**. المركز العالمي للبحوث. شيكاغو ١٩٩٠.

٢) أحمد بن يوسف. **حركة المقاومة الإسلامية: خلفيات وآفاق**. المركز العالمي للبحوث. شيكاغو ١٩٨٩.

٣) أنور الخطيب التميمي. **مع صلاح الدين في القدس**. دار الطباعة العربية. القدس ١٩٨٩.

٤) أوراق وبيانات واصدارات حزب الخلاص الإسلامي، غزة.

٥) أوراق وبيانات واصدارات حركة الجهاد الإسلامي.

٦) أوراق وبيانات وإصدارات حماس.

٧) جمعية الإصلاح. **فتوى علماء المسلمين**. الكويت ١٩٩٠.

٨) جواد الحمد وإياد البرغوثي (تحرير). **الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية**. مركز دراسات الشرق الأوسط. عمان ١٩٩٧.

٩) خالد الحروب. **حماس: الفكر والممارسة السياسية**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت ١٩٩٦.

١٠) رفعت سيد أحمد (جمع وتوثيق). **الأعمال الكاملة للدكتور فتحي الشقاقي**. مركز يافا. القاهرة ١٩٩٧.

١١) زكي حسن نسيبه. **اليهود في القدس العربية بعد الفتح العمري وحتى القرن التاسع عشر**. (بلا ناشر أو تاريخ).

١٢) زياد أبو عمرو. **الحركة الإسلامية في الضفة والقطاع**. دار الأسوار. عكا ١٩٨٩.

١٣) زياد أبو غنيمة. **الحركة الإسلامية وقضية فلسطين**. دار الفرقان. عمان ١٩٨٥.

١٤) زياد أبو غنيمة. **عداء اليهود للحركة الإسلامية**. دار الفرقان. عمان ١٩٨٥.

١٥) سعد جمعة. **أبناء الأفاعي**. دار الكتاب العربي ١٩٧٣.

١٦) شفيق مقار. **قراءة سياسية للتوراة**. رياض الريس للكتب والنشر. لندن. (دون تاريخ).

١٧) صادق عبد الرحمن. **الحكم الذاتي الإسرائيلي والرفض الإسلامي**. المركز الإسلامي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية. القدس ١٩٩١.

١٨) صحف إسلامية (السبيل، الصراط، الميثاق، الاستقلال، الرسالة، صوت الحق والحرية، ...).

١٩) عبد الحميد السايح. **فلسطين: لا صلاة تحت الحراب**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت ١٩٩٤.

٢٠) عبد الستار قاسم. **الطريق إلى الهزيمة**. (دون ناشر) ١٩٩٨.

٢١) عبد الله التل. **الأفعى اليهودية**. عمان ١٩٧١.

٢٢) عبدالله علوان. **الإسلام والقضية الفلسطينية**. مكتبة المنار. الأردن ١٩٨٢.

٢٣) غسان حمدان. **التطبيع استراتيجية الاختراق الصهيوني**. دار الأمان. بيروت. (دون تاريخ).

٢٤) فتحي يكن. **القضية الفلسطينية من منظور إسلامي**. مؤسسة الرسالة. بيروت. (دون تاريخ).

٢٥) كتب الحديث الشريف. (صحيح البخاري، صحيح مسلم، مسند أحمد..)

٢٦) كتب فقهية مساعدة (الفقه الإسلامي للزحيلي، الوجيز للغزالي، شرح القدير لابن الهمام، زاد المعاد لابن القيم، بداية المجتهد لابن رشد، الأحكام السلطانية للمأوردي، فتاوى ابن تيميه، تاريخ التشريع الإسلامي لمنّاع القطّان،...).

٢٧) مأمون كيوان. **اليهود في الشرق الأوسط**. الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٩٦.

٢٨) مجلة الدراسات الفلسطينية. بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

٢٩) مجلة فلسطين المسلمة، لندن.

٣٠) محمد عبد القادر أبو فارس. **الاسراء والمعراج**. دار الفرقان. عمان ١٩٨٦.

٣١) محمد مورو. **حماس والجهاد: جناحا المقاومة الاسلامية في فلسطين**. مركز دراسات المختار الاسلامي. القاهرة. (دون تاريخ).

٣٢) محمود مصالحة. **المسجد الأقصى وهيكل بني إسرائيل**. القدس ١٩٩٧.

٣٣) مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. **استطلاعات رأي**. نابلس.

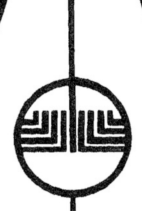
٣٤) مركز الدراسات الإستراتيجية. **الحركات الإسلامية في مواجهة التسوية**. بيروت ١٩٩٥.

٣٥) مركز الدراسات الإستراتيجية. سلسلة **"قضايا المرحلة الأخيرة والمفاوضات"**. بيروت.

٣٦) مصطفى بكري. **غزة – أريحا: الأوراق السرية**. مركز الفكر العربي للدراسات والنشر. القاهرة ١٩٩٣.

٣٧) منير شفيق. **اتفاق أوسلو وتداعياته** (بلا ناشر أو تاريخ).

٣٨) موسى زيد الكيلاني. **الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين**. الرسالة. عمان ١٩٩٥.



مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

شارع صلاح الدين
نابلس، فلسطين
تليفون ٢٣٨٠٣٨٣ (٠٩)
فاكس ٢٣٨٠٣٨٤ (٠٩)